

ازالته هذا الاشتباه وبينت ان الافضل والاحسن اضافة اخرى اليها ولولم
يضاف جاز لانه شرع مسقطا لاملئزما وهذه من احاديث فوايد هذا الكتاب وانما
يتشهد عقيب السادسة لان تمام الصلاة بالشهادة لتعلقه به بالحديث قال
قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله ثم السجود لنقصان الفرض بترك الالام
عند بعضهم وعند بعضهم لنقصان النفل بترك الالام عند بعضهم وعند بعضهم
لنقصان النفل لخروجه عنده من الفرض حتى نقل عنه في رجل اقتدي به
في الخامسة فان اتم معه السادسة لم يلزمه شيء وان افسد قضي ركعتي
وعند محمد لنقصان يمكن فيها لان تحزيمة الفرض باقية عنده حتى نقل
عنه في المقتدي به في الخامسة ان اتم قضي اربعها وان افسد قضا ستا ذكر
الصدر الامام الاجل الشهيد رحمه الله ان عند محمد يجب لجبر نقصان يمكن في
النفل وجه قول ابي يوسف انه ان خرج وجهه عن الفرض ودخله في
النفل فلو اوجبت عليه سجود السهو لا وجبت له لجبر نقصان يمكن في صلاة
مخرج وجه عنها ودخله في صلاة اخرى وهذا لا سبيل اليه وجه قول
محمد رحمه الله انه وان خرج وجهه عن الفرض ودخله في النفل امكن اداؤه
النفل بنا على التحزيمة الاولى وتلك التحزيمة باقية لان الصلاة لا تؤدي
دونها فيجب عليه كالمسبق اذا قام الى قضا ما سبق به وقيد الركعة بالسجدة
ولكن لما كان وجوب السجود بنا على ان تلك التحزيمة وتلك التحزيمة باقية
في حقه قيل ان ياتي به بعد السلام كذلك ههنا ولو اقتدي به انسان
في الخامسة ثم افسدها لا يلزم شي عند محمد كالامام وعند ابي يوسف يلزمه
لخلاف الامام بان المقتضي للوجوب ثابت في الامام وهو الشرع ممن كان
اهلا لتوجه الخطاب نحوه بالنهي عن ابطال العمل ومتي قام المقتضي في حق
الامام يجب اظهار حكمه في حق المقتدي وان لم يظهر حكمه في حق الامام بعارض
الظن ونظيره ما ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في باب التيمم بالمسحوط
وهو ان المتوفي اذا اقتدي بالمتيمم ثم اذبحر الماء تقرب امامه والامام
لا يعلم به فسدت صلاة المقتدي دون صلاة الامام لقيام المقتدي بفساد

صلاة الامام وهو كون الماء على قرب منه وطهارة الماء معتبرة في حق المقتدي ولذا
امتنع اقتدا الصحيح بالجرح الذي جرحه لا يرقى الا انه يظهر حكمه في حق الامام
مكان العمل بمكان الماء فيظهر في حق المقتدي عملا بالمقتضي بقدر الامكان بخلاف
ما لو اقتدي بصبي حيث لا يجوز اقتداؤه به عندنا لعدم ما ذكرنا من المقتضي في حق
الامام لا امتناع تأمله لتوجه الخطاب نحوه بالنهي عن ابطال العمل وهاتان الركعتان
هل تنويان عن سنة الظهر لم يذكره محمد في الاصل وقد اختلف المتأخر في بعضها
قالوا ينويان وبعضهم قالوا لا لانه اتي بهما لا عن قصد ولا عنه عليه السلام
اتي بهما بنا على تحزيمة مقصودة لهما وان لم يات بهما كذلك فلم يكن اتيانا استبان
وذكر الصدر الامام الاجل الشهيد ان القعدة الاولى واجبة وقراءة التشهد
فيها واجبة ايضا لان محمد رحمه الله اوجب سجود السهو بترك التشهد باهيا
والترك لا يتحقق الا في الاولى لانه اذا لم يتشهد حتى استتم قايما لا يمكنه العود
فيتحقق الترك والقعدة الاخيرة لا يتحقق تركها الا بعمل يفسد الصلاة او
متي فسدت الصلاة لا يمكنه السجود ومتي لم يفسد يمكنه العود ولا يتحقق
الترك **قول** رحمه الله في الكتاب سجود السهو لا يجب الا بترك الواجب استدلالا
به على وجوبه وذكر شمس الائمة السرخسي الباب الاول من المبسوط
ان سجود السهو لا يجب الا بترك الواجبات والسنة المضافة الى جميع الصلاة
كالقعدة الاولى وقد ذكرنا ان سجود السهو غير واجب عند غير ابي الحسن
الكرخي رحمه الله واذا كان كذلك لا يستقيم الاستدلال الا ان اختيار الصدر
الامام الاجل الشهيد رحمه الله ما ذكره مما ذكره وكل جواب عرفت في المظهر
فهو الجواب في العشا ولم يذكر محمد رحمه الله العصر وقد اختلف المتأخر فيه قال
بعضهم يقطع كراهة النفل بعد العصر واليه اشار محمد في زيادات الزيادات
فمن شرع في العصر على ظن انها عليه ثم بان انها ليست عليه قال يقطعها وقال
بعضهم يضيف اليها اخرى وهو رواية عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ان
لا عصيان الا عن اختيار الا ترى ان من اقتدي بغيره في العصر ثم تذكر انه
كان صلاها فانه ماضي ولا يقطع كراهتها وفيما اذا اقتدي الخامسة بالسجدة

ولم يكن قد عد علي الاربع فقد ظهر عندنا خلافا لثاني في موضع رجمه الله
الفساد بالوضع وعند محمد بالرفع وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان السجود
عبارة عن احساس الجبهة الارض وقد وجد قول محمد رحمه الله ان تمام الشيء
باخذه واخر السجود الرفع الا ترى انه لو سجد قبل الامام ثم شاركه الامام في اجزاء
ولو تم السجود بالوضع لا يجزئ به لان كل ركن سبق به المقتدي امامه لا يغند
به وهذه المسئلة تسمى به بزاوي مكسورة منقوطة من فوقها بنقطة واحدة وهي
كلمة استعجاب لانها ههنا استعجاب بطريق التهكم وانما لقب هذه المسئلة بها
لانه روي ان محمدا رحمه الله من مسجد غامر قد رايت فيه الدواب وبالت فيه الكلام
فقال هذا مسجد ابي يوسف لان مثل هذا يبقى مسجد الى قيام الساعة عنده
لكون الوقت نحن براعده وعند محمد يعود الى ملك الواقف في حياته والى ذريته
بعد وفاته فلما سمع ابي يوسف رحمه الله غاظه ذلك فقال له انك يا محمد تحين
الصلاة مع الخوف وتفسدها مع الطهارة واراد به هذه المسئلة قال محمد رحمه الله
عقيب هذه المسئلة واجب الي ان يشفع الخامسة بركة ثم يسلم ويستقبل
الظهر وهو قول ابي ابي يوسف رحمه الله فلا يشفع الخامسة بالسادسة بنا على ان
عندها اذا بطلت صفة الغرضية لا يبطل اصل الصلاة وعند محمد يبطل
اصلا ووصفا وقد اسلفنا طرفا من هذا وجه قول محمد رحمه الله ان الاقسا
ممي حصل بسبب الاطلاق من جهة الشرع بطل اصل الصلاة كما يبطل وصفها
وان كان معذورا كما اذا تكلم ناسيا بخلاف ما اذا كان الافساد باطلاق من جهة
الشرع كما اذا تحرم للظهر وصلي منها ركعة ثم اقيمت وقد ذكرنا تمامه وجه قولها
ان هذه الصلاة كانت صحيحة لانها فسدت بالمعني بنا في اصلها بل لمعني بنا في
وصفها فيبطل وصفها ويبقى اصلها تحريزا عن ابطال العمل الذي يفيئ عنه ومار
هذا الكفر بالصوم اذا اليسر في خلال اليوم يبطل وصف الوجوب ويبقى اصل
الصوم بخلاف الكلام لانه بنا فيها اصلا ووصفا ولو اقتدي به انسان في هذه
الحالة ثم افسدها لا شك ان عليه قول محمد رحمه الله لا يجب شي وعلي قول ابي يوسف
ما ايلزمه قال شمس الايمة السرخسي اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يلزمه قضا

الست لشروعه في احرام الست وبعضهم قالوا يلزمه قضا ركعتين قال شمس الايمة
هذا رحمه الله وهو الاصح لان كل شفع من التطوع صلاة على حدة وذكر الشيخ
القاضي الامام ابو بكر الزركزي رحمه الله مسئلة تدل على انه يلزمه ركعتان على
قول ابي يوسف وهي ان الرجل اذا تخوم لصلاة الليل ست ركعات فعلاها بثلاث
تعدت واقتدي به رجل في الشفع الاول واقتدي به اخري في الشفع الثاني واقتدي
به ثالث في الشفع الثالث فالمقتدي به في الشفع الاول اذا سلم في القعدة
الاولى حين افاد الامام القيام في الشفع الثاني فله ذلك ولا يلزمه ما فعل الامام
من بعد والمقتدي في الشفع الثاني يصلي مع الامام الشفع الثاني ومتى صلى وقام
الامام الى الثالث سلم هذا المقتدي لم يلزمه الشفع الثالث بالاتفاق ولكن
يلزمه الشفع الاول عند محمد ولا يلزمه عند ابي يوسف وعلي المقتدي في الشفع
الثالث ان يقضي اربع ركعات بعد سلام الامام وعلي قول محمد وليس عليه
عند ابي يوسف سوي الشفع الثالث والسنة المطلقة السنة الواجب
كالسنة المشروعة قبل الفرائض وبعدها وصلاة العيد علي احدي الروايتين
والوتر عندها وصلاة الكسوف والخسوف والاستسقاء عندها رجل يصلي
ركعتين تطوعا وسهي فيها وسجد السهو ثم اراد ان يبني عليهما اخريتين لم يكن له ذلك
لان سجود السهو ما يجرى بها في اثر الصلاة وههنا لوجان البناء علي ما تبادر
في خلال الصلاة فيكون محوثا وذا لا يجوز لما روي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم
انه قال لا بد اياك ومحراث الامور فان كل محراث بدعة فان قيل اليس انما سافر
اذا صلي ركعتين وسهي فيها وسجد السهو ثم نوي الاقامة فانه يتم اربع ركعات
السجود يقع في خلال الصلاة قيل له في الفرق بينهما ما اشار اليه شمس الايمة لانه لو
ان في مسئلة للسافر لزمه اربع ركعات حكم لنية الاقامة وفي تركها فساد جميع
الماتية به وفي الاشتغال بها نقص لسجود السهو وهذا ادني فكان اولي فاما ههنا
فيمكنه الاتيان بالركعتين بتحرمة مستقبله وليس في الجماع الاحرار فضيلة
الدوام وفيه نقص الواجب فالاحراز عن نقص الواجب ادني من احراز غيب
الواجب ولو بني مع ذلك هل جميع البناء قال القاضي الامام هذا رحمه الله يجوز

ولكن يكره وهل يعيد السجودتين اختلف المشايخ فيه والمختار الاعادة سلام من عليه
 السهو هل يخرج من موقفا وقال محمد وزفر رحمهما الله لا يخرج منه لان سلم وقد بقي
 عليه شيء شرع جبر النقصان للممكن فيها ولا يكون الا بقيا الترخيم لان الجبر للقيام
 يكون دون انه في الاثنيان به لا يفتقر الي استيناف التحنن و ابو حنيفة وابو يوسف
 احتجا بقوله عليه السلام وتحليلها التسليم فاذا كان التسليم تحليل لا ينبغي به التحنن
 الذي يضاده فيثبت التحلل لو امتنع التحلل او امتنع التحلل انما يمنع لا فتقاره الي
 السجود والثابت باعتبار الحاجة لا يعد وموضع الحاجة فان عاد الي السجود تحققت
 الحاجة فامتنع التحلل وان لم يعد ثبت التحلل من وقت وجود التحلل عملا به فاذا تم
 هذه القواعد خرجت عليها مسائل منها ما ذكر في الكتاب ومنها اذا اضحك فقهمة
 في هذه الحالة علي قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله لا تنتقض طهارته خلافا
 لما ومنها اذا نوي المسافر الاقامة في هذه الحالة لا ينعقد فرضه ارجا ومنها اذا
 اقتدي به الرجل متطوعا ثم افسدها لا يلزمه شي عندها وعند محمد وزفر يلزم
 صلاة الامام رجل سلم وعليه سجود السهو يريد به قطع الصلاة فعليه
 ان يسجد للسهو وبطلت نية القطع عندهم جميعا **وقوله** رحمه الله في الكتاب
 لانها حصلت بمبدلة المشرع لان السجود عقب السلام مشروع لقوله عليه السلام
 لكل سهو سجدتان بعد السلام فيلغو نيت كما لو نوي قطع الصلاة لكن هذا
 ينتقض بما اذا نوي الاشرار بالله تعالى يصير شركا والعباد بالله من ساعته
 وان كانت نية مبتدلة لا شرع المشرعات لكننا نقول النية برصف التجرد
 لا تأثير لها في ابطال ما يتوقف تحققه علي النية وعمل الجوارح والصلاة
 بهذه المثابة بخلاف الايمان فانه في التحقق لا يفتقر الي عمل الجوارح
 علي ما اختاره رؤيس اهل السنة والجماعة ابو منصور الماتريدي رحمه
 الله فان عنده التصديق بالجنان يكفي والقرار باللسان لا جرا الاحكام
 قال رضي الله عنه ولكن بقي فيه بعض الاشكال وهو ان النية ههنا
 لم توجد مجردة عن العمل لاقتراانها بالتسليم التي هو تحليل لا سيما علي قولها
 والجواب عنه ان النية المقرونة بالعمل انما يعمل اذا لم يكن ذلك العمل

المقرون

المقرون به النية مستحقا عليه زمان اقتران النية به مستحق عليه ونوي التلبية
 الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الاخرى لانه بالتحنن
 للصلاة صار كالغايب عنهم وبالتحليل يصير كالحاضر والسلام سنة الحضور وانه
 في هذه الحالة يقبل عليهم بوجهه وخاطبهم بلسانه فينوب عنهم بجانية فان الكلام
 انما يصي عن نية بالنية لان الله تعالى ورا لسان كل متكلم ولا يقال ان هذا
 لو كان تسليما عليهم لكان الجواب مستحقا عليهم لاذنا نقول ان الجواب انما يستحق
 اذا لم يوجد هناك ما يقوم مقام وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه
 قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله وذكر محمد انه ينوي الحفظة
 ولم يذكر كين ينوي واختلف المشايخ فيه قال بعضهم ينوي به كرام الكاتبين
 وهم اثنان واحد عن يمينه يكتب الحسنات واخر عن يساره يكتب السيئات
 فينوي واحدا عن يمينه وواحد عن يساره وقال بعضهم ينوي الحفظة
 عن يمينه ما كانوا عن يساره ما كانوا ولا ينوي عددا بعينه لان الآثار قد
 اختلفت انهم اثنان او خمسة او اكثر روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي
 عليه السلام انه قال مع كل مومن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب
 الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات
 وواحد وراه يدفع عنه المكروه وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي علي النبي
 عليه السلام ويبلغه الي الرسول وفي بعض الاخبار مع كل مومن ستون
 ملكا قال شمس الاثمة الرضسي قدم ذكر الحفظة في كتاب الصلاة واخره
 ههنا ظن بعض اصحابنا ان ما ذكره في الاصل بنا علي قول ابي حنيفة رحمه الله
 الاول في تفصيل الملائكة علي البشر وما ذكره ههنا بنا علي قوله الاخر في تفصيل
 البشر علي الملائكة وليس الامر كما ظنوا فان الواو للجمع المطلق دون الترتيب علي ما
 عرف قالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني ادم لقوله تبارك وتعالى
 لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون فعز ايدل علي
 تفصيل الملائكة علي عبيد علي السلام لان المذكور الثاني يكون تأكيدا
 للاول كما يقال لا يطيق الواحد حمل هذه الخشبة ولا العشرة ويقال ان فلانا

الحفظة وما
 قيل فيهم

لا يستنكف عن خدمتي ولا ابوه يريدون بالذكور اضرانا كيد المذكور ولا وانما
يوكد الشيء بالافضل فالافضل ومن الناس من قال كل من غلب عقله شهوته
فهو افضل من الملائكة وكل من غلب شهوته عقله فهو شر من الحمار ولكن الصحيح
من المذهب ما ذكره في الكتاب ودليلنا في المسئلة ما اشار اليه الشيخ
الامام الاجل الزاهد الصفا رحمه الله ان البشر قهر وانواع الهوى في
ذات الله تعالى اذ هم جبلوا على نوازغ هوى النفس فقهر وانواع الهوى
في ذات الله تعالى ونزلوا اجلا لكل على حال فضا هو الملائكة في مقام العصاة
وزادوا عليهم في قهر نوازغ الهوى لان نوازغ الهوى منقطعة عن الملائكة وكان
عمل الانبياء والرسل اجل قدرا من عمل الملائكة لكونه اشق على البدن والجواب
عن الآية ان نقول ان هذا هكذا اذ لو سبق الكلام على التفصيل فاما فيما
نحني فيه فاما سبق الكلام التفصيل بل لان قوما عبدوا عيسى وقومه عبدوا
الملائكة فقال الله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملائكة
المقربون عن عبادتي فكيف يستنكف هؤلاء الكفار عن عبادتي والمقتدي
بنوعي الامام ايضا فان كان في جانب اليمين نواه فيهم وان كان في جانب
اليسار نواه فيهم وان كان يحذا به نواه في الجانب الايمن عند ابي يوسف
رحمه الله لان الامام عن يمينه من وجهه وعن يساره من وجهه فاعتبار
اليمين اولى قال عليه السلام لا يمينون الا يمينون ولا نية تحب النية من
في الامور كلها حتى التنقل والترجل وعن محمد رحمه الله نواه فيها لان ذو
حظ من الجانبين فيجب ان يكون موقفا للحظ من الجانبين والامام ينويهم
بالسليمين هو الاصح لانه مخاطبهم بها لما ذكرنا ان الكلام انما يصير
عن نية بالنية والله اعلم **باب في قوة الصلاة اعلم**
ان الترتيب فيما بين الفوايت والوقايا شرط لجواز الوقيات على قول
علمائنا رحمهم الله وقال ان في ليس بشرط وجه قوله القياس على
الصيامات والزكوات وسائر العبادات والمجامع في كل واحدة منها
اصل بنفسها فلا يفتي جوازها على جواز الاخرى ونحن نحج بما روي

نافع

نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا ورا الامام
فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليعبد التي صلى مع الامام وهذا الحديث
يصح حجة لما علي محمد رحمه الله ثم انه لا يلزم من بطلان صفة الفرضية بطلا
اصل الصلاة حيث امره رسول الله عليه السلام بالمضي فيها وعن ابن عمر رضي الله عنهما
انه ذكر حديث التعري ليس بطوله حتى قال في اخره واذا نسيت صلاة الفجر الى العشا
الاخيرة ثم ذكرتها فابدأ بها فصلها فان ذلك كفارتها واذا نسيت العشا الاخيرة
الى الفجر فذكرتها فابدأ بها فصلها فان ذلك كفارتها الا ان نسي وقت الفجر فصلها
فان ذلك كفارتها وهذا دليل على سقوط الترتيب بضيق الوقت وروي عن النبي
عليه السلام انه قال لا صلاة لمن عليه صلاة روي قتادة عن انس بن مالك رضي
الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال من نام عن صلاة او نسيها الحديث وجه
التمسك به ان النبي عليه السلام جعل وقت التذكر وقت الفايضة فيمتنع كونه
وقتا للوقائية اذ الوقت الواحد لا يسع وقتين وهو المعنى في المسئلة انه صلى
الوقائية قبل وقتها فلا يجوز قيا ساعلي ما لو صلى الظهر قبل الزوال ولا يلزم
اذا صلى الوقائية والفايضة منسية حيث يجوز لنا قلنا وقت التذكر وقت الفايضة
ومني كانت الفايضة منسية لا يتحقق وقت التذكر ولا يلزم اذا تذكر الفايضة
في الوقت ضيق حيث يجوز الوقائية وان تحقق وقت التذكر لا نناقول هذه الاوقات
ثبتت اوقاتا لهذه الصلوات بالمتواتر من الاخبار وكون وقت الذكر للفايضة ثبت
باخبار الاحاد ثم الاصل فيما يقع من التعارض بين اخبار الاحاد وبين المتواتر
من الاخبار ان يعمل باخبار الاحاد اذا لم يتضمن العمل بها ترك العمل بالمتواتر
منها اما اذا تضمن فلا وعند ضيق الوقت العمل بخبر الواحد يتضمن الترك بالمتواتر دون
الاحاد ولا يقال ان العمل بالاحاد ممتنع الا بعد ابطال فثبت بالمتواتر لان المتواتر
قد ثبت الجواز كما زالت الشمس ومضى علمنا بخبر الواحد واجبت الترتيب ابطالنا الجواز
الثابت بالمتواتر فقد وقعت في الذي ابيته لا نناقول كما ذكرنا فاننا لو علمنا بخبر
الواحد ممتنعنا ليلزمنا ابطال الحكم الثابت بالمتواتر بل يلزمنا تأخير الحكم الثابت
الي ما بعد قضاء الفوايت ومضى علمنا بالمتواتر عطلنا خبر الواحد عن العمل به اصلا

ما يحفظ

والتأخير اهون من التعطيل فكان اولي وهذا هو الجواب فيما اذا كثرت الغوايت لتزولها
منزلة صديق الوقت بقي ههنا اشكالات احدها ان وقت التذكر لو كان وقتا للفايئة
لتأدت الفايئة بنية الاداء والثاني انه ادركه الموت في وقت التذكر يلزمه الايصا
بالفدا ولو كان وقت التذكر وقتا للفايئة لما يلزمه والثالث انه لو تذكر الفايئة
حين تحاد الشمس لا يجوز له الاداء ولو كان وقت التذكر وقتا للفايئة لجاز كالعصر
والجواب ان وقت التذكر صا ~~وقت~~ للفايئة لخبر الواحد وكان ما مضى وقتا لها
بالخبر المتواتر فيعتبر وقت التذكر بما يحاط فيه ويعتبر وقت الترك بما يحاط
فيه ايضا والاحتياط في اشتراط بنية القضا لان الاداء بنية القضا جائز عند
الكل والقضائية الاداء فيه اختلاف والاحتياط في ايجاب الايصا بالفدا وكذلك
الاحتياط في ايجاب القضا في وقت مستحب واذا تذكر الفايئة بعد ايام ذكر الزيادة
رحمه الله في شرحه انه لا يجوز الوقتية والصحيح انه يجوز واليه مال الفقيه ابو الليث
رحمه الله وفي صديق تكلوا ان العبرة لاصل الوقت وعليه قياس قول محمد رحمه الله
العبرة للوقت المستحب بانه اذا شرع في العصر وهو ناسي المظهر ثم تذكرها في
وقت لو اشتغل بها يقع العصر في وقت مكره علي قولهما يقع اعتبار ااصل الوقت
وعلي قول محمد رحمه الله بمعنى اعتبار الوقت المستحب والترتيب اذا كان يسقط
بكثرة الغوايت لا بد من تقديرها فنقول في ظاهر الرواية مؤدراهاست وروي محمد
ابن شجاع رحمه الله خبرا وذكر القدوري رحمه الله اذا صارت الغوايت ستا ودخل
وقت السابعة سقط الترتيب عندها وعند محمد رحمه الله اذا دخل وقت السابعة
سقط الترتيب والصحيح ما ذكرنا في ظاهر الرواية لدخولها في حد التكرار قال
القاضي الامام ابو بكر الزركلي رحمه الله وههنا فصلان لا بد من معرفتهما احدهما
اذا ترك صلاة شهر ثم صلى صلاة شهر ولم يقض المتركات ثم ترك من يوم صلاة
فجره ثم اراد ان يصلي الظهر وهوذا اكرها فمن جاز بها لاتفاق وهذا خلاف ما ذكره
في الكتاب من اختلاف المصنف رحمه الله واما اذا قضى المتركات ثم ترك من يوم
صلاة فجره ثم اراد ان يصلي الظهر مع تذكر الفايئة اختلف المتأخرون فيه
قال بعضهم لا يجوز الظهر وقال بعضهم يجوز لان الترتيب قد سقط في هذه ولا يثبت

مسألة الغوايت
القديم والحديث

ابدا

ابدا قال شيخ الاسلام الترتيب فيما بينها تيسيرا وترغيبا وتخفيفا قال رحمه الله بخلاف ما
يقوله العوام انه يراعي الترتيب فيما بين الغوايت وروي بن سماعة عن محمد رحمه الله فبين
فائته صلاة يوم وليلة ثم صلى من الغد مع كل صلاة صلاة امسية فالامسيات كلها
صحيحة قدمها واخرها واما البوصيات فان بدا بها فهي فاسدة كلها وان بدا بالامسيات
فهي فاسدة كلها الا العشا الاخيرة قالوا ما ذكر من الجواب محمول علي ما اذا كان الرجل
جاهلا ما اذا كان عالما فلا تجوز العشا ايضا ~~وقوله~~ رحمه الله في الكتاب الا العشا الاخيرة
لانه صلاها وقد قضى جميع ما عليه عنده فصار كالناسي فان قيل هذا التعليل يشكل
بما اذا صلى العصر وهوذا اكرهه لم يصل الظهر فانه يصل الظهر ويعيد العصر وكان
ينبغي ان يعيد الظهر لا غير لانه في زعمه انه قد قضى جميع ما عليه قيل له الظن
انما يعتد عند الاداء كما فيها نحن فيه وفيما ذكر الظن بعد الاداء فلا يعتد به في كل
موضع كثرت الغوايت حتي سقط الترتيب لو قلت الغوايت بالقضا هل يعود
الترتيب الاول اختلف المصنف فقال بعضهم يعود وهو قول الفقيه ابو جعفر رحمه الله
وقال بعضهم لا يعود وهو قول الشيخ الامام الاجل الزاهد ابي حفص الكبير رحمه الله
رحمهما صلى الله عليه وسلم وهذا اكرهه لم يصل الظهر فصلاة العصر فاسدة الا ان يكون في
اخر الوقت ثم ان عند ابي حنيفة رحمه الله تفقد فسادا موقوفا وعندها تفقد
فسادا باقا وتفسد الفساد الموقوف عنده انه لو صلى بعد العصر ست صلوات من
غير اعادة الظهر يعود العصر جازا وان اعاد الظهر قبل ان يصلي ست صلوات
اعاد العصر وعندها تفسد العصر فسادا باقا لا جواز لها حال وجه قول ابي حنيفة
رحمه الله ان المقضي لجواز هذه الصلوات قديم وهو الخبر المتواتر والمانع من الجواز
وجوب الترتيب بخبر الواحد وهذا المانع لازم الارتفاع بصفة الاستثناء بكثرة
الغوايت والاصل انه متى وجد السبب وتحقق المانع من عمل السبب ثم ارتفع
المانع يرتفع بصفة الاستثناء اليه وقت وجود السبب كالبيع بشرط الخيار
واذا سقط الخيار ثبت الجواز بصفة الاستثناء اليه وقت البيع حتي يثبت الملك في
الرواية المتصلة والمنفصلة قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية الاثار التي
ثبتت بها مواقيت الصلاة متواترة والمواثر ما رواه قوم عن قوم يتصور منهم التواطؤ

بطلان
في تفسير
الواجب
والسنة

الوتر

قضا الوتر

والتواصي على الكذب والمشهور ما كان طرفه الاول في حين الاحاد وطرفه الاخر في حين
التواتر رجل صلى الظهر الغجر وهو اكرام لم يوتر في فاسدة عند ابي حنيفة الا
ان يكون في اخر الوقت بناء على ان الوتر واجب عنده خلافا لما واعلم بان الفرض
ما ثبت وجوده بالمخاطع والواجب ما ثبت وجوده بدليل فيه شبهة العدم كالوتر
وصدقة الفطر والدليل الذي فيه شبهة العدم القياس وخبر الواحد ويجب
الاكفار بالانكاد الاول وهو الاكفار الثاني وسنة النبي عليه السلام طريقته
المحمودة وسيرته المرضية وهي ما اظن عليها من غير افتراض ولا اجاب اذا ثبت
هذا فنقول الوتر واجب عند ابي حنيفة وعندهما سنة وجه قولها قوله
عليه السلام ثلث كتبت علي ولم تكتب عليكم الوتر والصحي والاصح وفي رواية
خصصت بثلاث وهي لكم سنة الحديث ولانه لم يشرع لها اذان ولا اقامة ولا جماعة
في عامة العام فلا تكون واجبة لان ما يكون واجبا يكون شيئا مما ذكرنا شرطا
له الا انها قالوا بالقضا الحديث لئلا التعريض وعن ابي يوسف رحمه الله في غير
رواية الاصول لا يقضيها وعن محمد رحمه الله في غير رواية الاصول احب الي ان
يقضيها ولا في حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام او تر وايا اهل القرآن وقوله
عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلاة علي صلاتكم في افق اعليها وجبا التمسك
به من وجهين احدهما انه امر بالامر مقتضاه الوجوب على ما ذكرنا والوجه الثاني
انه عليه السلام اخبر بالزيادة والشيء انما يكون زيادة على غيره اذا كان لذلك
الغير انحصار في مقدار والفرايض معلومة والمقادير فتكون زيادة في الفرايض
وقضيتها ان تكون فريضة الا انه اقتضت فرضيته لثبوت دليل فيه شبهة العدم
فيثبت الوجوب لا يمكن اثباته بمثل هذا الدليل ولان الزيادة تلج ان يكون
من جنس المزيد عليه فان قيل السنن ايضا مقدرة فهلا كانت زيادة في
السنن قيل له نعم لكن اعتبارها زيادة في الفرايض او في لوجهين احدهما انه
في اعتبارها زيادة في الفرايض يكون الامر معلوما بحقيقته ولان المفهوم
من قوله عليه السلام خمسكم فيكون زيادة في الفرايض قال شمس الايمة الحنفي
رحمه الله من الناس من جعل هذه المسئلة مبتدأة فقال ان علي قول ابي حنيفة

يفسد

الوجوب
السنن

دليل قضا الوتر

يفسد فجره وعندهما لا يفسد وجه قولها ان الوتر احط رتبة من الفرض
لان اعتقاد الاجماع على انه لا يجوز اكفاره جاحده والشيء انما يرفع غيره اذا كان دونه
فلا يرفع و ابو حنيفة رحمه الله يحج بما روي عن النبي عليه السلام انه قال من نام
عن وتر او نسيه فليصله اذا ذكره فان ذلك وقته وقولها الشيء لا يرفع ما هو
فوقه قلنا قد يرفع لان نسخ التواتر بالمشهور جائز ولانه دونه والعود الى سجدة
الثلاوة يرفع القعدة ولا نهاده **باب** **الوجوب** لا يرفع القعدة
الذي يومي قوما فيما يركعون ويسجدون ولا قوما يعود ايركعون ويسجدون
وقال زفر رحمه الله يجوز وجه قوله ان المقتدي ياتي بالركوع والسجود وليس
ركوعه بناء على ركوع الامام معناه لا ينوب ركوع الامام ركوع المقتدي وعلي هذا
سائر الاركان من الافعال فيمكن التقصان فيما ياتي به الامام لا يمكن نقصانا فيما
يأتي به المقتدي بخلاف القادي فيمكنه يقتدي بما لا يحرث لا يجوز لخلو صلاة القارئ
عن القراءة لانه لا يقرر انفسه كونه محجورا عليه والامام ايضا لا يقرر كونه اميا ولا
يلزم اقتداء الطاهر بالمحرث حيث لا يجوز وان كانت طهارة الامام لا تنوب عن طهارة
المقتدي لاننا نقول لا يقتدي بنا التحريم على التحريم ولا تحريم دون الطهارة
فلا يتحقق الاقتداء **قوله** رحمه الله في الكتاب لان الصلاة واحدة فالمراد افتراضا
لسبب واحد ولنا قوله عليه السلام الامام ضامن معناه صلاة الامام تتضمن صلاة
المقتدي كذا ذكره شمس الايمة السرخسي رحمه الله وتضمن الشيء واحترامه
عليه انما يكون فيما هو مثله او دونه ولا يكون فيما هو فوقه لان الادني لا يتضمن
الاقوي ولا ينتظمه رجل افتتح التطوع قائما ثم يعيا فلا باس بان يتوكل على
عمسا او حايطا او يقعد فبعد ذلك ان القعود بعد ركوعه لا كراهة وان
كان بغير عذر قال ابو حنيفة تجوز صلاته ولكنه يكرهه وقال لا تجوز لهما ان
بالدخول او جب على نفسه على هذه الصفة اعني بمصطفة القيام فيلزم به هذه
اعتبارا بالندر وهذا لان الشروع معتبر بالندر بدليل ان كل ما يلزم بالندر
يلزم بالشروع فكان الشروع مناطا للاجباب كالندر ولا يبي حنيفة رحمه الله ان
الشروع ليس ملزما لان اللزوم يعتمد على ما في الالة على ان الالتزام ولم يوجد

غير انه يلزمه صيانة ما شرع فيه عن الابطال ولا يصح ان ما شرع فيه عن الابطال الا
 بانضمام الباقي اليه وصيانة ما شرع فيه لا يقف على القيام في الركعة الثانية لانه
 يجوز الاستيناف قاعداً يجوز الاستدانة قاعداً بالطريق الاول لان حكم الاستدانة
 اخف بدليل ان الامام لا يجوز انشا المجعة بلا جمع ويجوز البناء على اختلاف الاصليين
 وكذلك يجوز التحريم مع الحدث ويجوز استدانتهم معه ولان المتطوع في الابتداء كانت
 له الخيرة من الافتتاح قايماً وبين الافتتاح قاعداً فكذلك في الانتهاء لما قلنا ان الانتهاء
 اهلون من الابتداء ثم وقع الاشتباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى
 في الركعة الثانية فاذكر في الكتاب يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية
 حيث قال القيام في الثانية ينفصل عن القيام في الاولى والوجه الثاني يدل على
 الاختلاف فيهما على السواء واما الاتكا فان كان بعد رجاءت صلاته بلا كراهة
 وان كان بغير عذر فكذلك على قول ابي حنيفة رحمه الله ومن المباح من فرق
 بين القعود على قول ابي حنيفة حالة العذر بعد التحريم قايماً وبين الاتكا فقال
 يكره الاتكا وان كان لا يكره القعود والفرق ان في الابتداء كانت له الخيرة في التحريم
 قايماً او قاعداً فتستمر هذه الخيرة الى الانتهاء اما لم يكن له في هذه الخيرة في الابتداء
 بين القيام وبين الاتكا لما فيه من سوا الادب ولان الاتكا في حالة الاختيار لم يجز
 في عموم الاحوال بخلاف القعود لجوازها في بعض الاحوال ولونذر ان يصلي ركعتين
 فصلاً ما قاعداً لم يجوز لادوية هذه المسئلة هكذا ذكره في الموتلف وقال لا يجوز
 لان ايجاب العبد معتبى يا حجاب الله تعالى رجل صلى في السفينة قاعداً من غير
 عذر اجزاه والقيام افضل وقال لا يجزيه الا من عذروا والمراد بالعذر ههنا دوران
 الرأس وجهه قولنا ظاهره روي عن النبي عليه السلام انه لما بعث علي بن ابي
 طالب رضي الله عنه الى الحبشة امره ان يصلي في السفينة قايماً الا ان يخاف
 الفرق وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ما روي عن محمد بن سيرين انه قال
 صلى بنا النبي بن ماك في السفينة فعوداً ولو شينا لخرجنا وقال مجاهد صلينا
 مع جنادة بن ابي امية فعوداً في السفينة ولو شينا لقمنا وروي عن عبد
 ابن عتبة انه قال صحبت انا في السفينة من اصحاب رسول الله عليه السلام

في الصلوة في السفينة

منهم

منهم ابو سعيد الخدري وجابر بن عبد الله الانصاري وابو هريرة رضي الله عنهم فحضر الصلاة
 فتقدم امامهم فصلوا فيها فعوداً ولو شينا لخرجنا الى الجرد وضرب من المعقول يدل على
 هذا فان راكب السفينة بمنزلة الدود على العود ياخذ دوداً في القيام غالباً وكذلك
 يعثر به اسوداد العين واذا كان هذا غالباً يجب اقام هذا الغالب مقام المتحقق
 وادارة الحكم عليه كالسفر مع المشقة والنوم مضطجاً مع الحدث وانما امر علي
 رضي الله عنه بذلك لكون ذلك احب واندر وبه نقول قال شيخ الاسلام المعروف
 بخوارزمي رحمه الله ثم لم يفصل في الكتاب على قول ابي حنيفة رحمه الله انما
 اذا كانت السفينة جارية وبينما اذا كانت راسية اما اذا كانت راسية
 قال بعض شايخنا رحمه الله انما يجوز على قوله قاعداً اذا كانت جارية اما اذا
 كانت راسية فلا وعن سويد بن عقلة انه قال سألت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما
 عن الصلاة في السفينة فقالا ان كانت جارية يصلي قاعداً وان كانت راسية
 يصلي قايماً وقد ذكر الشيخ القاضي الامام ابو بكر الزرير رضي الله عنه في تعليقه
 هذه المسئلة على قوله لان الغالب من السفينة الدوار وقيل ما يوجد القرائن فان
 الدوار هو المختار وهذا الشارح الى الجواز في حالتي الاجراء والارساء ويوجه
 المريض للقبلة كما يوجه في الحد وادبه المريض الذي احتضر قال القاضي الامام
 ابو بكر هذا رحمه الله معناه يصطليح على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة كما في الحد
 وانما كان كذلك لان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التعل والتجمل واختار
 اهل زماننا الاستلقاء على القفا لانه اليسر خروج الروح والله تعالى يريد بنا اليسر
 قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وعن النبي عليه السلام قال بعثت
 بالحنيفية السمحة السهلة لا بالرهباينة الصعبة والمريض عندنا يصلي
 مستلقياً على قفاه ورجلاه الى القبلة وقال الشيخ في رحمه الله يصلي على جنبه
 الايمن لحديث عمران بن حصين رضي الله عنه وكون التيامن احب واندر في كل
 شيء ومذهبنا ما روي عن ابن عمر موقوفاً عليه ومرفوعاً الى رسول الله عليه السلام وان
 الاستلقاء جهة في القيام وفي القعود مستقبلاً للقبلة على اعتبار زوال ما
 به من العذر وما به من العذر على شرف الزوال بخلاف حالة الاحتضار لان ما به

في صلاة المريض

ليس على شرف الزوال وحديث عمران بن حصين مجول على انه كانت به علة فتعذر الاستئذان
فلذا امر بالاضطجاع ولو صلى على جنبه الايمن وهو يستطيع الاستئذان قال الفقهاء
رحمه الله عندي كيجوز وذكر ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله انه يجوز لكن الاول افضل
باب الصلاة في السفر رجل خرج من الكوفة الى المدائن ففطر قال
ويقتصر في مسيرته ثلاثة ايام ولياليها سير الابل ومشي الاقدام قال ابو الحسن
الكنخي رحمه الله يعني سبي الابل ومشي الاقدام على الاقتصاد والتقدير بهذه
المدة مروى عن ابن عمر روي عن نافع انه قال كان ابن عمر رضي الله عنهما يسافر
اليوم واليومين ولا يقصر الصلاة واذا سافر ثلاثة ايام وفي بعض الروايات قال
نافع فاذا خرج الى خيبر قال وهي مسيرة ثلاثة ايام ولياليها ويسل ابن
عمر عن السفر يومها او يومين فقال ليس ذلك بسفر انما السفر ان تسافر ثلاثة
ايام ولياليها والحديث المشهور ما روي عن النبي عليه السلام انه قال سمع المبعث
يومها وليدة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها وحجه التمسك به ان النبي عليه السلام
ذكر المسافر بلام التعريف والاسم اذا تحلى بلام التعريف ينصرف الى الجنس ويغيد
الاستغراق وقد اخرج عليه السلام ان جنس المسافر من يمسحون هذه المدة
فلو قدر ان في مدة السفر بما دون هذه المدة لا يكون للجنس هذه المدة في
هذه المدة لا متناع كون البعض مسافرا فيما وراءها وعن سويد بن عقلة ان
مدة السفر ثلاثة ايام واسم الايام ينظم بازاها من الليالي وانما يعتبر ثلاثة
ايام ولياليها مع الاستراحات التي تكون فيما بين ذلك وعن ابي حنيفة رحمه
الله انه اعتبر ثلاث مراحل فعلى قياس هذا من يخاري اليكرمينه والي البئر
مسيرة سفر وعن بعض المشايخ لم يعتبر والفراخ لتفاوتها وعامة الشايخ على اعتبارها
وان اختلفوا فيما بينهم فقلوا احدى وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر
وبعضهم خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لانه اوسط الاعداد وان كان
السفر في الجبال يعتبر فيها ثلاث مراحل اعني بها مراحل الجبال وان كان السفر في
البحار ينظر ان السفارين كم تسير في ثلاثة ايام عند استنوا الرياح لو لم تكن
عاصفة ولا هادية فان قيل قصر الصلاة معلق بالخوف في كتاب الله تعالى قال

الله

الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا
قيل له جوابه ما روي عن يعلى بن امية انه قال لعمر بن الخطاب ما بالنا نقصر
الصلاة وقد امننا فقال عمر رضي الله عنه عجبت انما مثل ما عجبت انت لكن سالت
رسول الله عليه السلام فقال هذه صدقة تصير الله بها عليكم فاقبلوا صدقة ربكم
واعلم ان الظاهر جواب اصحابنا ان المسافر لا يصير مقيما مسكونا بسكنة الناس
والغزاة متى كانوا في دار الحرب لا يصح منهم نية الاقامة لانهم بين ظهراني اعدائهم
فيتردد حالهم بين ان ينهزموا فيفروا او يهزموا فيفروا وهو المعنى في مسألة
محاصرة مدينة من مدائن دار الحرب وعن ابي يوسف رحمه الله انه يصرون
مقيمين وفي رواية عنه انه ان كانوا في الاخصية والفساطيط يصرون مقيمين
وان كانوا غلبوا على بعض البيوت فدخل بعضهم فيها والاخرون بقوا في الغيام والفتط
يصرون مقيمين بالنية لانه لما تحت نية الاقامة من البعض بالاقامة في المنازل
صار الاخرون في حكمهم كالعبيد مع الموالي قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله
فان كان هذا قوام فهم اوجهه وان كان هذا قول خاصة فوجه ظاهر الرواية
ما حكينا انما واختلف المتأخرون في الذين يسكنون الخيام والاضية في دار
الاسلام كالاعراب والأتراك منهم من يقول لا يكونون مقيمين ومنهم من يقول
يكونون مقيمين واليه مال شمس الائمة المرخس يكون الاقامة اصلا وعن ابي
يوسف رحمه الله ان الرعا اذا كانوا في غطوات ورجال في المغاور من مساقط الغيث
ومعهم رحالهم وانما لهم كما هو مسافرون حيث كانوا وان كانوا اذا انزلوا
مرعى كثيرا لكلا واتخذوا المحابر وسوا المعالف والاوازي وصروا الخيام والاضية
وعزوا على الاقامة خمسة عشر يوما وكانت المياه والكلا تكفيهم فاني استحسن
ان نجعلهم مقيمين وانما هم بالانتماء **وقول** رحمه الله في الكتاب ومسألة حصر
المسألة في دار الحرب قصير رواية في فصل يقول المتكلمون ان من اراد الخروج
الى موضع قريب واراد ان يترخص برخص المسافر ينوي مكانا بعده الى
ان قال لان حاله مبطل لعزمته فان قيل هذا الشكل بمسألة ذكرها في كتاب
الحيل وهي ان الاقوي اذا اراد ان يدخل مكة بغيا حرام ينبغي له ان ينوي

بستان بني عامر وهو راء الميقات خارج الحرم فاذا انتهى الى البستان دخل الآن مكة
 لغير احرام وحالته هذه مبطله لغزيمته قيل له لا كذلك لقيام الفارق لان المنوي مما
 نحن فيه لا يرتب علي نيته وهو الا انها الي مكان نواه والمنوي فيما ذكر يرتب علي
 نيته وهو ان يات البستان والله اعلم **باب مسائل مشرق** رجل
 ام قوم في ليلة مظلمة فتخري القبلة فصلي الي المشرق وتخري من خلفه وصلي بعضهم
 الي القبلة وبعضهم الي دبر القبلة وكلهم خلف الامام ولا يعلمون ما صنع الامام
 اجزاهم اعلم ان الرجل اذا عجز عن استقبال القبلة باخطاس الاعلام بالغمام او
 الظلام يلزمه التخري والتخري بذل المجهود في ادراك المقصود واختلفت عبارات
 من يحنا رحيم الله ان اجتهاده لاصابة عين الكعبة او لاصابة جهةها قال
 ابو الحسن القمي وابو الحسن الكرخي والخصاص رحيم الله الواجب عليه الاجتهاد
 لاصابة الجهة والواجب عليه في هذه الحالة استقبال جهةها وقال ابو عبد
 الله الجرجاني الواجب عليه الاجتهاد لاصابة عين الكعبة ومن اراد الجواز
 علي القولين ينبغي ان ينوي القبلة وانما جاز صلاة الكل لما روي عن جابر
 ابن عبد الله الانصاري انه قال كنا اصحاب رسول الله عليه السلام فاشتبهت
 علينا القبلة في ليلة طحيا مظلمة فتخري كل واحد منا الي جهة وصلي وجعل
 بين يديه علامة فلما اصبحتنا فمنا من اصاب ومنا من اخطا فسالنا عن ذلك
 رسول الله عليه السلام فنزل قوله تعالى وليه المشرق والمغرب وايضا قولوا
 فثم وجه الله فقال عليه السلام اجزائكم صلاتكم والطحيا الظلم والطحيا بالعم
 الظلمة والطحيا بالفتح كذلك ومنه قوله عليه السلام السفر جلة حج القلب والذهب
 بطحاياه وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال كنا في سفر مع
 نفر من اصحاب رسول الله عليه السلام فاشتبهت علينا القبلة في يوم ذي شهاب
 فتخري كل واحد منا الي جهة وصلي ثم ظهر ان بعضنا اخطا القبلة فسالنا
 عن ذلك رسول الله عليه السلام فنزل قوله تعالى فانيما قولوا فثم وجه الله
 والضباب ندا يغشي الهوي في الغدايا والعشايا فان قيل اذا تخري في الاوقات
 والنياب ثم بان انه اخطا تجب الاعادة فهلا وجبت الاعادة ههنا قيل له

الاصل

الاصل في جنس هذه المسائل ان ما يحتمل بالتخول بعد الثبوت لا يجب الاعادة وامر
 القبلة بهذه المثابة الا تري انها كيف تحولت من بيت المقدس الي الكعبة ثم منها
 الي جهة عند تعذر راصاة عينها وما يحتمل بالتخول بعد الثبوت تجب الاعادة وطهارة
 الاولى والثياب بهذه المثابة لانه لا تخول بالتخول فتجب الاعادة وهذا لان ما يحتمل
 التخول تجب القول بالتخول لكان ضرورة ولا كذلك فيما لا يحتمل التخول رجل صلي
 ولم ينو ان يوم النساء فاجتاز امرأة فدخلت في صلاته ثم قامت الي جنبه لم تغسده
 عليه صلاته ولم تجزها صلاتها وقال زفر افسدت عليه صلاته وهذا الاختلاف
 بناء علي ان نية الامام امامة الناس شرط عندنا وعند من ليس له شرط وجه قوله
 اذا اجتمعنا علي امتناع الاشتراط في الجمع والاعباد فكذلك يمنع الاشتراط في سائر
 الصلوات والجامع بينهما مساس حاجتهن الي احراز الفضيلة المتعلقة بتاقيت
 الجماعات والافتقار لابل هي شرط لما فيه من وهم الفساد لان محاذاتها اياه في صلاة
 مطلقة مشتركة جهة في فساد صلاة الرجل فلو جاز الاقتداء بالانية لافسدت
 عليه الصلاة بالمحاذاه وفي ذلك ضررين اذ الرجل حينئذ لا يتمكن من ادخاله
 ولا يلزم اقتداء القاري بالامي حيث يصح بدون نية الامام امامته ويغيب
 عليه صلاته باقتدائه به عند ابي حنيفة رحمه الله لا نقول المسئلة
 ممنوعة علي قول الكرخي رحمه الله فان عنده لا يصح اقتداء به بدون نية الامام
 ولين سلمنا فنقول الفساد ههنا لا يلحق باقتدائه به فانها لو صليا فرادى
 بصلاة الامي لا يجوز لاقتداره علي القراءة بالاقتداء بالقاري واما الجمع والاعباد
 فاكثرت في حنا علي انه لا يصح الاقتداء بالامي امامتها وان كان الجواب مطلقا في
 الكتاب ومنهم من سلم فقال الضرورة في جانبها ههنا قائمة لعجزها عن ادائها
 وحدها لا يجد اماما اخر يقتدي به والظاهر انها لا تتمكن من محاذاة الامام
 لكان الزحام بخلاف سائر الصلوات وههنا مسئلة لا بد من حفظ وهي ان الامام
 اذا نوي امامة النساء فاجتاز امرأة فقامت الي جنبه قائم به ثم تحقق فعليه
 الوضوء عندها خلافا لمحمد رحمه الله والكلام في هذه المسئلة وفي سببية المحاذاة
 لفساد الصلاة قد استقصيناها في تنقيح اصول الجامع ورويه الحسن بن زياد



عن أبي حنيفة رحمه الله أنها إذا وقعت وراها الإمام جاز أنتمها به وإن لم ينو أماتها
ثم إذا وقعت لحبه فسدت صلاتها لأصلاته وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله الأول
رجل أحرق وخلفه واحد المسلة إلى آخرها وإنما تعين المخالفة لفقد المنع اعتبارا
بالخلاف الكبير إنما تعين أبو بكر الصديق رضي الله عنه لها لأن غزاه كان لا
يساويه بعد انقراض رسول الله عليه السلام في الاختصاص بما يستحق به الخلافة
من العلم والديانة والصلابة في الدين ورياسة الجيش والعلم بتدبير الحروب والقيام
بتهمة الجيوش وتنفيذ السرايا ومعرفة سياسة العامة وتسوية أمور الأمة
ولهذا قالوا لو أنكر لسان خلافته يكفر في الصحيح من المذهب وصلاة الليل إن شئت
صليت بتكبير ركعتين وإن شئت ستا وذكر في الأصل وإن شئت ثمانيا وليس في
المسلة اختلاف الروايتين ولكن أوجههنا وإطال في كتاب الصلاة قال الفقيه
أبو جعفر رحمه الله لا أحفظ في هذه الأشياء عن أبي حنيفة رحمه الله وذكر عن
استاده الفقيه أبي بكر الأعمش رحمه الله أنه يكره الزيادة على الثمان وذكر
أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله عن أبي حنيفة روايتين قال يزيد ما شأوفي
رواية يكره له الزيادة وفي صلاة النهار تكرر الزيادة على الأربع وأبو يوسف
ومحمد رحمه الله وافقاه في صلاة النهار وخالفاه في صلاة الليل فقالا إن صلاة
الليل مثني أفضل لما روي الأوزاعي عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال جاز رجل
إلى رسول الله عليه السلام فقال كيف صلاة الليل والنهار قال مثني مثني فاذا
خشيت الصبح فأوتر بواحدة وقال إن في ركعة الله صلاة الليل والنهار مثني
مثني أفضل رواه علي بن عبد الله الباقني عن ابن عمر عن رسول الله عليه السلام
وقال أبو حنيفة رحمه الله صلاة الليل أربع أربع أفضل لما روي عن سلمة بن
عبد الرحمن قال سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله عليه السلام
في ليالي رمضان فقالت صلاة في ليالي رمضان وغيرها سواء كان يصلي أربع
لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم أربع لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر
بثلاث وروي ما ذكر عن النضر بن عروة عن عائشة رضي الله عنهن أن رسول
الله عليه السلام كان يصلي من الليل ثلث عشر ركعة ثماني ركعات من صلاة الليل

وثلاث

وثلاث ركعات من الوتر وركعتين قبل الغداة وقولها ثماني ركعات من صلاة الليل
يقتضي أن تكون بتسليم واحدة اعتبارا بالغيرها وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال
من صلى أربع ركعات بعد العشاء قبل أن يخرج من المسجد كن مثله من ليلة القدر
وعن محارب بن دثار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أربع بعد العشاء الأخيرة كصلاة
من ليلة القدر وعن أبي القاسم بن عبد الله قال رأيت عطاء يصلي أربع ركعات بعد
العشاء الأخيرة فسألته عن ذلك فقال إنها تعدل صلاة من ليلة القدر ومقادير لجزية
الأعمال لا تعرف بالري ولا بظن نعم أنهم قالوا جزاء فأكبر سمعنا وما ورد أخبار في الأربع
وجد في الست وخبر في الثمان قال أبو حنيفة بالخبر وكان الأربع أفضل لأن الأخبار
فيها أربع ولا يلزم قيام رمضان لأن ذلك شرع كذلك تسهيلات وترفيه على الصائمين ولذا
سمى تروحا وجه قولنا في أن صلاة النهار أربع أفضل لما روي أبو أيوب الأنصاري
قال قلت يا رسول الله إنك لتد من علي الأربع بعد الزوال فقال عليه السلام إن أجاب
السماعة في هذه الوقت فأحب أن يصعد لي عمل صالح في هذا الوقت قال قلت في كل من
قراة قال نعم فقلت بتسليم أم بتسليمتين فقال بتسليم وفي بعض الروايات
قال قلت وهل فيهن سلام فاصل قال لا فامداومة والادمان مظنة الافضلية
والكمال وعن عبيدة السلماني قال ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كاجتماعهم
عليه تحريم نكاح الاخت في عدة الاخت وعلي الأربع قبل الظهر وعن ابن عمر رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع أربع قبل العصر وقال
علي بن أبي طالب من صلى أربع قبل العصر غفر الله له مغفرة حتما ولم يرد خبر في
الزيادة على الأربع ولا أثر في العمادة رضي الله عنهم فلذا ذكرهنا الزيادة على
الأربع ولا يلزم صلاة العبد لأنها تؤدي بحجم عظيم فشرعت ركعتين تسهيلات وكذلك
صلاة الكسوف تؤدي بحجم عظيم كالجمعة شرعت ركعتين وكذا سقط شرط الصلاة
في الجمعة تسهيلات **باب الجمعة** قال رضي الله عنه الجمعة لها شرط
زايدة من الجماعة لقوله تعالى ونعالي فاسعوا إلى ذكر الله وفي اسم الجمعة ما يدل
على اشتراط معنى الجمع ثم اختلفوا في العدد الذي يتحقق به معنى الجمع الذي
تتعد به الجمعة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله ثلاثة سوى الإمام وقال

ابو يوسف اثنان سوى الامام وقال ان في اربعون رجلا وجه ابى يوسف ان
 الجماعة شرط لاقامة الجمعة وقد وجدوه في المثنى مع الامام وما قيل ان المثنى جمع
 على قوله استدلالا بهذه المسألة فذاك بمنزلة من الصواب كذا ذكره صدر الاسلام
 ابو اليسر رحمه الله والدليل على ان المثنى ليس جمعا انه اذا حلف لا يتزوج لسا
 لا بحث بما دون الثلاث وكذلك لو قال لفلان على دراهم يلزمه ثلاثة دراهم
 وهذا باتفاق بين اصحابنا رحمهم الله ولهما ان الجماعة اتمت مقام الامام والجمع
 والمثنى ليس لجمع لتفرقة ارباب اللسان بين الواحدان والثنية للجمع ولا
 يلزم ما روي عن النبي عليه السلام الاثنان فما فوقها جماعة لان هذا الحديث
 ورد في بدء الاسلام هكذا ذكره الجصاص رحمه الله وسبب ورود ما روي
 ان الرجل اذا سافر في حده في بدء الاسلام حين كانت القبائل متعادية قتل
 غيلة واذا سافر رجلا قتل احدها صاحب غيلة لانه اذا ذاك لم يرتسخ
 محاسن الاسلام في عقائد الناس فقال عليه السلام الواحد شيطان والاثنان
 شيطانان يعني في تحريم المسافرة والثلاثة ركب يعني في حل المسافرة
 فلما اظهر الله تعالى الاسلام على الدين كله ورسخ محاسنه في عقائدهم وقع
 الامن عن اغتيال فقال عليه السلام الاثنان فما فوقها جماعة يعني في حل
 المسافرة ثم الخطبة لقوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله والمراد به الخطبة
 باجماع ائمة التفسير وقد اكد كثير من السلف امر الخطبة حتى قالوا لا جمعة
 لمن لم يشهد الخطبة منهم عمر بن الخطاب وعنه عطاء وطاوس انهم ذهبوا
 مذهب عمر رضي الله عنه ثم الوقت والوالي حديث جابر رضي الله عنه قال خطبنا
 رسول الله عليه السلام فقال ايها الناس فوجوا الي ربيكم قبل ان تهوتوا وتفرقوا
 الي الله تعالى بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا وتخبوا اليه بالصدقة في
 السر والعلانية تجروا وتنصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يوم
 هذا في شهر ربي هذا في مقامي هذا فمن تركها تهاونا واستخفافا بحقوقها وله امام
 جابر وعادل الافلاجع الله شمله الا فلا صلاة له الا فلا صوم له الا لا يتوب
 فمن تاب تاب الله عليه ثم المصنف ما روي عن معاذ وسرافة ابن مالك عن

رسول

رسول الله عليه السلام لا جمعة ولا تشرق الا في مصر جامع ثم الاد اعلى سبل الاشجار
 قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في تعليقه وكما يحتاج العامة الى السلطان
 في اقامة السنة فالسلطان يحتاج اليه بان ياذن لهم اذا دعا عام هذا يعتدل
 النظر من الجانبين امام صلي الجمعة فنفر الناس عنه المسألة الي اخرها وجه
 قول زر رحمه الله ان مشاركة القوم الامام شرط الاد الا شرط الانعتقاد بدليل ان القوم
 اذا تحرموا بعد تحريم الامام جاز ولو لم تكن المشاركة شرط الانعتقاد دون الاد كان
 منهم بصفة القوم فكان شرط الاد اوجه قولها انا اجمعنا على ان الجماعة شرط
 والاعتقاد بها بالامام والقوم ثم لم يشترط كون المقتدي مع الامام من ابتداء
 اليه انتم بها لكونها جمعة في حق المقتدي كاللاحق والمسبوق فكذلك في حق
 الامام وجه قول ابى حنيفة رحمه الله ان المشاركة شرط الانعتقاد كما قالوا ولكن
 هذه المشاركة في حق المقتدي تثبت قصد التقدم في صلاة الامام
 واما في حق الامام فهذه المشاركة تثبت حكما لشرع المقتدي لان قصد الامام
 الامة ليس شرطا لصحة الامة وقصد الاتمام شرط لصحة الاتمام وما
 كان ثبوت حكمه فواجب رتبة ثبوت حقيقة فيثبت وجود ما يكون
 ثبوت حكمه على الكمال لثبوت حكمه انما يتحقق ذلك اذا تحققت المشاركة فيما
 يجوز اضافة فعل الصلاة اليه والركعة الواحدة تجوز اضافة فعل الصلاة
 اليها وما دونها لا بدليل انه يجوز ان يقال صلي ركعة ولا يجوز ان يقال صلي
 قياما او ركوعا يوضح ما قلنا من ان المشاركة اليمينية امام امر عبدا او مسافرا بان
 يخطب ويصلي الجمعة جاز لقوله عليه السلام اسعوا واطيعوا ولو امر عليكم
 عبد حبشي اجدع ولا يقال ان الجمعة فرض في حق المقتدي وليست فرضا
 في حقهما فلو جاز لاقتدي يودي الي اقتداء من يودي فرضا بمن يودي فعلا
 ود لا يجوز لنا لنقول الجمعة ليست فرضا عليهما قبل الاقامة لكنها فرض
 على تقدير الاقامة لانها انما وضعت عنهما تخفيفا وترفيفا فلو وجبت
 اقامة غير علي تقدير اقامتها عاد الامر على موضوعه بالنقض والابطال ود
 لا يجوز رجل صلي الظهر في منزله يوم الجمعة جاز الاد اعندنا خلافا للرشد

متنازعة الجماعة للامام في التخييم
 وما فيها من الخلاف

رحمه الله وجه قول زفر رحمه الله ان الفرض في حق الجمعة والظهر بدل عنها لا ما
 باد الجمعة معاقب علي تركها ومنه عن ادا الظهر ما موردا لا عارض عنها ما لم يقع
 الياس عن ادا الجمعة وهذا هو صورة الاصل مع البدل واداء البدل مع القدرة
 علي اصل تمتنع ولكن نقول اصل فرض الوقت الظهر قال عليه السلام واول وقت
 الظهر حين نزول الشمس مطلقا غير مفيد بيوم دون يوم يدرك عليه انا اجعنا
 علي ان يتوي الظهر في القضاء بعد الانقضاء فثبت ان اصل فرض الوقت الظهر
 وقد اداه في حينه واداه فيجوز عني انه روي عن محمد رحمه الله انه قال لا ادر
 اصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكن يسقط عنه الفرض بادا الظهر والجمعة
 يريد به ان اصل الفرض احدهما لا بعينه ويتعين بفعله كاحد الاشيا
 الثلاثة في التكليف واداء السعي الي الجمعة بعدما صلي الظهر في منزله قال
 شيخ الاسلام المعروف بحواضر زاده رحمه الله هذه المسئلة علي وجهين
 اما ان يكون الامام في الجمعة حين خرج من المنزل او لم يكن فان لم يكن
 لا يرتفع ظهره المودي في قوله جميعا وان كان ارتفع ظهره عند اي حين
 رحمه الله وعندها لا يرتفع ما لم يدرك الجمعة هكذا ذكره في الكتاب
 قال شيخ الاسلام هذا رحمه الله وحاصل الاختلاف راجع الي حرف وهو ان
 باد بعض الجمعة هل يرتفع ظهره المودي علي قوله يرتفع وعلي قولها لا
 ما لم يودي الجمعة كلها بياك ذلك انه اذا شرع في الجمعة مع الامام ثم
 تكلم قبل الانتهاء يرتفع ظهره المودي عنده خلافا لما هكذا ذكره
 الحسن في صلاته بادا كان لا يرتفع الظهر عندها باد بعض الجمعة
 قال سعي اولي وعند ابي حنيفة اذا كان يرتفع بادا بعض الجمعة يرتفع
 بالسعي ايضا لانه بالسعي اذكي بعض ما كان من خصايص الجمعة اذا
 السعي من خصايصها لانه السعي ما موربه فيها لقوله تعالى فاسعوا الي
 ذكر الله ولكون السعي وسيلة اليها وانه منهي عنه في سائر الصلوات قال
 رسول الله عليه السلام اذا اتيت الصلاة فاثقها وانتم تمشون ولا تاتوا
 وانتم تسعون ما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا قال رضي الله عنه وقد

رايت

رايت في بعض التفاسير ان المراد بالسعي المذكور في الآية عند بعضهم نفس الفعل
 لا الفعل بوصف الاسراع كما في قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعي
 والفعل بوصف الاسراع غير مراد به وجه قولنا ان الظهر انما يرتفع بادا
 الجمعة لان الجمعة صادرة فرض الوقت ومن ضرورة صيرورة الجمعة فرض الوقت
 ارتفاع الظهر تخرازا عن الجمع بين الفرضين ادا في وقت واحد وما لم يتم الجمعة
 اذ لا يصير فرض الوقت فيبقى الظهر علي حاله وجه قول ابي حنيفة الذي ما
 اتي به من الجمعة فرض منها ولن يصير ما اتي به فرضا منها الا باارتفاع
 الظهر اذ ثبت هذا في ادا البعض كذلك ثبت في السعي لان السعي الي الجمعة
 لا يتصور بعد بقا الظهر فرضا فكان من ضرورة ارتفاعه ويكره ان يصلي
 الظهر يوم الجمعة في المصنح جماعة في المسجد وغيره وهكذا روي عن علي رضي
 الله عنهما ان من يكون من سكان المصنح فرض عليه شيان اثنان تركه الجماعة
 وشهود الجمعة والمحسوسون قدر واعي احدهما وهو الترك وعجز واعي الاخر
 وهو الشهود فيلزمهم ما قدر واعي له دون ما عجز واعي عنه ونظيره الانصات
 في حق من ناي عن الامام يوم الجمعة بخلاف اهل القري ولكن مع هذا لو
 فعلوا ذلك اجزاهم **وقوله** رحمه الله في الكتاب عقد الجماعة علي سبيل الموافقة
 قبل تلك المسئلة مختلف فيها قال محمد رحمه الله تجوز اقامتها في موطنين وفي
 موطن ثلاثة واجاز ابو يوسف رحمه الله في موطنين دون ثلاثة فلا يستقيم
 القياس جيليد الجمعة بمعي ان كان الامام من اهل الحجاز او كان امير مكة او الخليفة
 جازية فاما امير المومنين فليس له اقامة الجمعة وقال محمد رحمه الله لا يجوز اقامة
 الجمعة بها علي كل حال قال الامام الزاهد الصغار رحمه الله تكلم الناس في تحديد
 المصالح والاعتقالات علي ان المصالح ان تكون فيه جماعات الناس واسواق
 موبدة وبنيان وسلطان يقيم الحرد وجامع ومعنى فاذا وجد ذلك كان
 مصرا جامعا وفيه اقوال اخر يقول بعد اداها ثم بعد هذا قال ابو حنيفة وابو
 يوسف رحمهما الله من ان المصالح ان تكون فيه جماعات الناس واسواق
 الاجماع علي انه لا يقيم بها المصالح في سائر المصالح فكذا في المواسم ولهذا لا يقيم

فيها صلاة العيد وما فيها من الجماعات فلا معتبر فيها لانها علي شرف الزوال والانتقال
وجه قولها انه وجد فيها شرائط المصطفى المواتم لاشتمالها عليها من الاسواق
المرتبة والسلطان والنبيا قيل ان فيها سكك الا انها لا تبقى مصر بعد انقضاء
المواسم ونفا وهامصر بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسرها علي شرف الرجل
من دار الفنا الي دار البقا قال عليه السلام الدنيا قنطرة الآخرة فاعبروها
ولا تعمروها فيكتفي باجتماع هذه المعاني فيها لكونها مصراجا معا وبعضها ينحدر
رحمهم الله قالوا ان ابا حنيفة لم يجعل منا مصراجا معا باعتبار ذهابها بل باعتبار
مكة تبعها واذك لان الله تعالى قال هديا بالغ الكعبة ومعلوم ان الهدايا
والضحايا لا تنحدر مكة بل عني تخرج لنا ذلك علي انها في حكمها ومعناها حيث سماها
باسمها ولان منا قريب من مكة فكانت بمنزلة الجبابة فكانت من فنيها فاما
تجوز اقامة الاعياد في اقية الامصار فكذلك الجمع الا ترمي الي ما روي عن محمد
رحمه الله انه قال في النوادر اذا خرج الامير للاستسقا وحضره الجمعة
فصليهم الجمعة في الجبابة جاز واختلف العلم في تقدير الفناء قدر محمد رحمه الله
بالقوة في النوادر وابو يوسف قدره بميل او ميلين وبعضهم قدره بمنتهى الصوت
اذ اصاح الناس واذن مؤذن في المصطفى شيخ الاسلام المعروف بخواجه زادة
وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله يقدر رآته بالقوة والتفوق بل علي ما قاله
ابو يوسف وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في الزيادات وعلامة تكونه
من فناء وطنه الاصيل ان يكون بينه وبين وطنه الاصيل دون مسيرة سفر
ولا يلزم صلاة العيد فانها لا تقام بها ولو كانت مصر لا قيمت بها لانها انما لا تقام
بها لانها ليست بمصر بل لاشتمال الحاج باعمال المناسك في ذلك اليوم فوضعت
عنه صلاة العيد بخلاف الجمعة لانه لا يتفق هجومها في كل عام بل في كل عام من
الاعوام فلو شرعت صلاة العيد فهي في كل عام تكون فافتراقا ولو خطبت بالتسبيحة
واحدة اجزأهم وكذلك اذ قال الخليل لاله الا الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله لا يجوز حتي يكون كلاما يسمي خطبة قال الشيخ القاضي الامام
ابوبكر الزرنيكي رحمه الله اقل ما يسمي خطبة مقدار التشهد من قول التحيات

لله الي قوله عبده ورسوله وجه قولها ما روي عن عمرو عايشة رضي الله عنها انها قال
انما قصرت الصلاة لاجل الخطبة ولذا ما لم يجاهد وعطا وطاوس ومعلوم ان قص
الصلاة لا يكون بالتسبيحة المفردة ولا بالتسبيحة المفردة فوجب ايجاز ما يسمي
خطبة ولا يحنيفة رحمه الله قوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله وما ذكرناه ذكر بصفة
الحال لما روي عن النبي عليه السلام انه قال افضل الذكر لا اله الا الله وقال عليه
السلام لا صحابه يوما ليق كل واحد منكم وليخطب فقام ابو بكر ثم عمر ثم كل واحد
من اصحابه حتي قام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال رضيتم بالله ربنا وبالا
دينا ومحمد نبيا السلام عليكم ونزل فقال عليه السلام رضيتم لامني ما رضي لها
ابن ام عبد فاستحسن خطبته هذه وقصر الخطبة مندوب له عنه قال عليه السلام
ان طول الصلاة وقصر الخطبة منه من فناء الرجل المسلم وقيل انه يروي عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه وكل ما ذكر علي شي فهو مينة له ومظنة اي علامة قال
الشاعر ومنزل من هو يجل نزلت به مينة من مر اصيد المنيات اي علامة
يعضد ما قلنا حديث عثمان رضي الله عنه لما استخلف سعد المني فقل الحمد
له فارح عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا يرتادان لهذا المكان مالا وانتم
الي امام فقال اخرج منكم الي امام قوال وسياقي الخطب الله اكبر ما شا فعل
ونزل وصلي الجمعة وقوله يرتادان اي يطليان من الرود وهو الطلب وروي
ان الحاج لما في العراق سعد المني فقال الحمد لله فارح عليه فقال يا ايها الناس
قد هالكتي كثرة روسكم واحداكم الي باعينكم واي لا جمع عليكم بين الشح والعجي
وان لي لغا في بني فلان فاذا قضيت الصلاة فانتبهوها فنزل وصلي من مع
من اصحاب رسول الله عليه السلام كان عمر والنس رضي الله عنهما روي ان ذلك النعم
عشرة الاف قوله عا لتي معناه اخافتنني والاحداق الاحاطة والعجي الحصر
في الكلام العجز والانهما ج الاغارة ومعني قوله في الكتاب وهو مطلق فوجب
العمل بالسنة دون النسخ ان طاهر الكتاب يقتضيه تادي الخطبة بادني ما يطلق
عليه اسم الذكر وما روي انه عليه السلام خطب خطبتين يقتضي ان لا يتادي
بما هو مقدر فيعمل به فيقال انه سنة من غير توقيف الجواز عليه تخيرا

عن نسخ الكتاب ولم يذكر محمد رحمه الله مقدار الجلسة بين الخطبتين قال شمس الأئمة
الطحاوي رحمه الله إذا جلس حتى استقر كل عضو من مكانه قام إلى الأخرى من
غير مكث ولا لبث ومن الشائع من قال إذا أمس الأرض موضع جلوسه أدنى منه
قام إلى الأخرى ولو خطب الإمام والقوم هم أو نيام جاز **باب العيدين**
عيذان اجتماع في يوم واحد فالأول سنة والأخر فريضة أعلم أن صلاة العبد
في وجوبها روايتان فإن محمد رحمه الله ذكر في الأصل ما يدل على وجوبها
لأنه قال لا يصلي صلاة نافلة بجماعة الا قيام رمضان وقال في باب صلاة العبد
لجب الخروج إلى أهل الأمصار وهذا دليل الوجوب وروى بشر بن الوليد عن
أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن العيدين يجتمعان في يوم واحد قال لا
منهما سنة والأخر فريضة وأراد بقوله سنة أنه ثبت وجوبها بالسنة
وروى الحسن عن أبي حنيفة وجب صلاة العبد على من تجب عليه الجمعة فقامت
الشائخ على أنها واجبة وقال شمس الأئمة المرحسي الأظهر أنها سنة ودليل كونها
سنة حديث الأعرابي ودليل أنها واجبة النص وضرب من المعقول أما النقص
تعالى وتكبروا الله على ما هداكم قال شيخ الإسلام المعروف بخوارزمية قبل
المرااد صلاة العبد أمر والأمر مقتضاء الوجوب قال رضي الله عنه في كونه
أمرًا فظهر لأن الأمر المعايينة باللام يكون كقولنا ليضرب زيد وأمرًا مخاطبة برون
اللام إذا كان معروفًا كقولنا اضرب أنت فكيف يكون هذا الأمر مخاطبة إلا أنه
روى أن النبي عليه السلام قرأ فبذلك فلتفرحوا بالتأ المجدية فعلى هذا الجور
أن يكون أمرًا ويستقيم ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله ويمكن استعارة معنى
الوجوب به من غير اعتبار كونه أمرًا لجعل الأضمار مجازًا عن الإيجاب كما في
قوله تعالى والطلقات يترجمون بأنفسهم وأما المعقول فنقول إنها صلاة شرعية
مقصودة لتكون من شعائر الإسلام ومعالمه فتكون واجبة قياسًا على الجمعة
ومعنى قولنا من شعائر الإسلام أنها تعالى كجمع عظيم كما تقام الجمع عظيم بل الجمع منها
أكثر وأوفر ومعنى قولنا مقصودة أنها لم تشرع تبعًا لغيرها وما كان من شعائر
الإسلام على هذا التفسير فهو رسوم بالوجوب لأنه لو لم يكن كذلك ربما يتطرق

الاخلال

الاخلال باقامته فيختل معنى الأشعار والاعلان ولا يلزم إلا إذا كان لأن شرعتهما
كانت تبعًا لاقامة الصلوات في أوقاتها وجمهر بالقراءة في العيدين والجمعة رواه
ابن بشر وأبو واقد اليشي وزيد بن ارقم عن النبي عليه السلام ولأنه نقل اليشا أن كثر
وماذا قلوا ولا يكون إلا بالجمهر وهكذا فعله الخلفاء الراشدون بعده ولا يمتد
بعدهم من غير تكليف الحاصل أن الجمهر بالقراءة فيهما مما قرأه الخلفاء عن السلف والتواتر
من أقوى الحجج ولا يجمع بالظهر والعصر بعرفات يوم عرفة لأن المخالفة بالقراءة في
صلاة النهار أصل لقوله عليه السلام صلاة النهار عجا وفي بعض الروايات صلاة
النهار صما معناه ليست فيها قراءة مسموعة فلا يتغير الأدليل آخر والأصل انتفاء
ولو صلى الظهر والعصر بعرفات بغير خطبة أجزاء خلاف الجمعة لأن الخطبة أقيمت فيها
مقام شرط الصلاة قالت عائشة رضي الله عنها إنما قصرت الصلاة لكان الخطبة فكان
تركها كترك شيء من الصلاة والخطبة ههنا إذا أقيمت مقام شيء من الصلاة فجازت
بدونها محرم صلى الظهر بعرفة في منزله والعصر مع الإمام لم يجز به العصر عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف ومحمد بن مجازية العصر فالحاصل أن جواز تقديم العصر عند أبي حنيفة
رحمه الله يفتقر إلى أشياء ثلاثة الإمام الأعظم أو من يقوم مقامه والجماعة وطهر
الحج وعند هاكل من لزمه الوقوف بعرفة جاز له تقديم العصر وجه قولنا محرم
عائشة وابن عمر وعطاء بن محمد رضي الله عنهم أنهم كانوا لا يرون الجمع بعرفة من الظهر
والعصر بغير الإمام بأسًا ولأن جواز التجيل إنما كان سبب الوقوف بدليل انتفاء
جواز التجيل لمن لا وقوف عليه وهذا العظم شأن الوقوف عند الله تعالى على ما جاء
في الحديث جاءني شعنا غير آمن كل فج عميق فشرع الجمع مكانا من استدامة الوقوف
ولما كان كذلك استوي فيه المنفرد ومن يصلي بجماعة ولا يبي حنيفة رحمه الله
أن جواز أداء العصر في هذا اليوم قبل أن يصير ظل كل شيء مثليه ثبت نصًا بخلاف القياس
إذا الأصل أد الصلوات في مواقيتها الدورول به عن القياس لا يقاس عليه غيره إلا إذا كان في
معناه من كل وجه والنص ورد بالجمع مع الإمام الأعظم أو من يقوم مقامه فإن النبي عليه
السلام ما حل هذا الجمع عن إمام يجمع بهم وكذلك الخلفاء الراشدون وهذا الجمع أفضل فمصلحة
جمع آخر قال عليه السلام هما كثر للجماعة فهي أفضل فإذا انعدم هذا العلة الأمر إلى ما يقتضيه

القياس قال الشيخ الزاهد الصغار رحمه الله ثم الشرح يجوز في هذا الوقت لا العصر
 علي معنى جعل ما بعد الظهر في ذلك اليوم وقتا لصلاة العصر علي معنى اجتماع الفرصتين
 في وقت واحد فالصالح قالوا جميعا اذا نسي الظهر وصلي العصر لم يجز ولو كان جواز العصر
 في هذا الوقت علي معنى اجتماع الفرصتين في وقت كان يسقط الترتيب بالنسيان
 كما اذا صلي الوقتية وهو فاس للفاينة وحيث لم يجز عرفنا ان جواز العصر في هذا
 الوقت من الوجه الذي بينا ولا فرق علي قول ابي حنيفة رحمه الله وبين كون جميع
 الظهر موديك بالجماعة وبين كون البعض موديك بالجماعة دون البعض وكذا
 العصر علي هذا ذكره الشيخ الامام الزاهد الصغار وذكر شمس الامامة السرخسي رحمه
 الله في باب الخروج الي منى من المبسوط وان كان الامام سبقه الحدث في الظهر
 فاستخلف رجلا فانه يصلي بهم الظهر والعصر فان رجع الامام وادرك شيئا معه صلاة
 العصر جمع بين الصلاتين وان لم يرجع حتى فرغ الخليفة من العصر فان الامام لا يصلي
 العصر ما لم يدخل وقتها في قول ابي حنيفة وهذه المسئلة دليل علي ان عنده
 الجماعة شرط الجمع بين الصلاتين ههنا كالامام وان الجمع ههنا بمنزلة الجمعة وهذا
 قد ذكر بعد هذا انه اذا نفر الناس عنه فصلي وحده الصلاتين اجزاء وهذا دليل
 علي ان الجماعة فيه ليست بشرط قيل ما ذكر بعد هذا قولهما وقيل فيه روايتان
 عن ابي حنيفة رحمه الله في احدي الروايتين جعل الجمع بالجمع في اشتراط الجماعة فيه
 وفي الرواية الاخرى فرق بينهما قال اشتراط الجماعة هناك للتسمية تلك الصلاة جمعة
 ومعني الجمع ههنا منصرف الي الصلاتين لا الي المودعين لهما هذا مجموع ذكره شمس الامامة
 السرخسي رحمه الله في باب ذكرناه آنفا ومعني قول عابشة رضي الله عنها بغير امام
 بغير الامام الاعظم وبه نقول لانه يجوز لمن يقوم مقام الامام الاعظم واعلم ان تكبير
 التثنية سنة اجمع اهل العلم علي العمل به والاختلاف فيه في مواطن ثلاثة احدها
 في مبداه والثاني في مختمه والثالث في كيفيته اما الاول فالمشهور بين اصحابنا
 رحمهم الله ان مبداه من صلاة الفجر يوم عرفة به قال كبار الصحابة رضي الله عنهم وقال
 شباههم مبداه من صلاة الظهر من يوم النحر وهو المشهور من قول ابي حنيفة وهو رواية
 عن ابي يوسف والثاني مختمه صلاة العصر من اول يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله

وهي ثمان صلوات وبه قال ابن مسعود رضي الله عنه وقال مختمه صلاة العصر من
 اخر ايام التشريق وهو احدي الروايتين عن عمر رضي الله عنه وقول علي هي
 ثلاث وعشرون صلاة والثالث قال ابي حنيفة رحمه الله يقول الله اكبر ثلاث
 مرات اعتبارا بتكبيرات الصلوات وعندنا يقول ما نقل عنه عليه السلام
 جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال افضل ما قلت وقال
 الانبياء قبلي يوم عرفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد
 وعن جابر عن رسول الله عليه السلام انه صلي الفجر فداة عرفة وكبر علي نحو
 ما قلنا وجهه قولهما في الختم انه لما وقع الاختلاف في ميقاته وجب الاخذ
 بالآخر اخذا بالتوثق والاحتياط لان اتيان الانسان بماليه عليه اولي من الاغراض
 عما عليه ولا يقال ان الصحابة كما اختلفوا في اعداد التكبيرات ههنا اختلفوا
 في اعدادها وفي الاعياد فهلا اخذوا لاكثر فيها اخذا بالتوثق والاحتياط
 لانا نقول الاخذ بالاكثر في الاعياد يتضمن الاخلال بادخال ما ليس مشروع
 فيها علي سبيل الاحتمال فاخذوا بالاقل فيها تحذرا من الاخلال بها وما نحن بصدد
 بمعزل عن ذلك لانها يوتي بها بعد التحلل منها فلا يتمكن باعتبارها نقصان
 فيها ولا يحنيفة رحمه الله ان التكبير بصوت جهير بدعة لقوله جل جلاله ان الله
 لا يحب المعتدين اية المجاهرين بالدعاء فكان الاخذ بالاقل اولي وانما يجب مقتضا
 علي الرجال المقيمين في الامصار عقيب المكتوبات بالجماعات حتي لا يجب علي النساء
 اذ لم يكن مقتضا بمقيم ولا علي امرأة اذ لم تكن ودرا الرجال وهو مذهب عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما وقالا امر علي كل من يصلي المكتوبة وهو قول ابراهيم وعاصم لانه ذكر متعلق
 بصلوات هذه الايام فلا يشترط فيه ما ذكر من الشرايط والمراد بالتثنية في المأثور في
 الحديث صلاة للعيد كما في قوله عليه السلام لا ذبح الا بعد التشريق وجهه قول ابي
 حنيفة رحمه الله ما روي معاذ بن جبل وسرافقة ابن مالك عن رسول الله عليه
 السلام لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحي الا في مصر جامع وهكذا يروي عن علي
 رضي الله عنه لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحي الا في مصر جامع وهذا وان كان موقفا
 علي علي رضي الله عنه ولكنه كالمفروع اليه ولله عليه السلام لانه لا يعرف قياسا

ط
 لا احكام شرعية
 لا احكام شرعية
 اختلاف في ثلاث
 مواطن

في معنى التشرية

تفصيل المعلومات
والمعروفات

التعريف

بل سماعا وتوفيقا وجه التمسك به انه ذكر التشرية والتشريع من التشرية لا من التشرية
في حروف الباء وهو الظهور والطلوع يقال شرقت الشمس اذا طلعت وشرقت الارض
اذا اضاءت فجاز ان يراد به صلاة العيد لانها تؤدى في حالة الاشراف وجاز ان يراد
به التشرية بمعنى التقييد لان الصوم شرقت في هذه الايام اي تليق في المشرقة
للتجفيف وجاز ان يراد به التكبير في هذه الايام دون عامة الايام لا يجوز ان
يكون التشرية بمعنى التشرية مراد به لانعطف الفطر والاضحى عليه واذا ثبت كون
المصر شرطا ثبت كون الاقامة شرطا اذا اقامة اصل في مكان الامصار وقطانها
وكذلك ثبت كون الحجة شرطا من قبل ان المكتوبات في الامصار تقام بالجماعة في
العام الغالب وكذلك ثبت كون الذكور شرطا اذ الرجال هم الذين يلهي ان اقامة
الحج فاما النساء فيمكن معزل من اقامتها لما في اجتماعهن من افتتان الرجال بين
والحرية هل هي شرطا على قوله اختلف المتأخر فيه والراجح انها ليست بشرط كما ذكره
شمس الائمة السرخسي رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله الايام المعلومات
عشر ذي الحجة والمعدودات ايام التشرية وهو ثلاثة ايام بعد يوم النحر وروي
عنه الكرخي في مختصره وهو احري الرايتي عن بن عباس رضي الله عنهما وقال ابو
يوسف ومحمد رحمهما الله الايام المعلومات هي ايام النحر وهي ثلاثة والمعدودات
ايام التشرية وروي عنهما الكرخي في مختصره وهي احري الرايتي عن بن عباس رضي
الله عنهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الايام المعلومات هي ايام النحر وهي
ثلاثة والمعدودات ايام التشرية وروي عنهما الكرخي في مختصره والتعريف الذي
يصنعه الناس ليس بشي وتفسير التعريف ما ذكره في الكتاب ومن الناس من
قال تفسير التعريف ان يومى الرجل نحو القبلة بين المسلمين وهذا ليس بمصحح
وروي المعلى بن منصور عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه ليس بسنة وانما
هو حدث احبته الناس فمن فعله جاز هكذا ذكره ابو عبد الله الجرجاني رحمه
الله ومن الناس من قال انه مندوب مستحب لما روي عن بن عباس رضي الله
عنهما انه عرف بالبصرة وجمع الناس وكذا روي عن النبي عليه السلام انه ضرب له
معربس بغنا فخرج عشية عرفه اليه ولكننا نقول بانه يكره لان لم يرو عن النبي

عليه

عليه السلام انه فعله ولا عن الخلفاء الراشدين انهم فعلوه ولو كان مستحبا لفعلوا كما فعلوا
سائر المستحبات وحديث ابن عباس لم يكن ذلك منه على انه سنة ولكنه جمع الناس
للدعاء والاستغفار لان يريد به التمسك بالحاج قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
في تاويله يحتمل ان جمع الناس لناية لتجهيز الجيوش وما اشبهه والحديث الاخر
ان ثبت فتاويله انه عليه السلام لما هاجر الى المدينة كان شديدا لاشتياق اليكة
والي الجمع فخرج عشية عرف الى ذلك الموضع ودعا الله تعالى ودعا حتى طويت له الجبال
والتلال والتلاع وشاهد اهل عرفات وعما بينهم فهذا كان مقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ذلك وكان مخصوصا به وليس لغيره تلك الخصوصية **باب رجل**
النازق والصلابة يقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة يحذا الصدر وروي الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله انه يقوم من الرجل يحذا راسه ومن المرأة يحذا وسطها وذكر
شيخ الاسلام المعروف بخوارزاه رحمه الله في مله سوطه وقد ذكر الحسن في جملة
عن ابي حنيفة رحمه الله قال في الرجل يقوم يحذا وسط وفي المرأة يحذا صدرها
وما ذكر في الكتاب هو الحسن عن ابي حنيفة فقد روى عن اصحاب الشافعي انه قال
يجب ان يكون مذهبه كما روي عن النضر بن السعدي انه قال ان ما ذكرنا في الكتاب
من رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه مذهب الشافعي على ما روى اصحابه
وليس هو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انما رواية الحسن ما ذكره شيخ
الاسلام رحمه الله وجه قول الشافعي رحمه الله حديث النضر كما ذكر في الكتاب
ولان القيام يحذا وسطها ليمس وسطها وهو عورة غليظة ستي اولي وفي الرجل
انما يقوم يحذا راسه لان الراس معدن العقل الذي هو اشرق الجواهر في الانسان
لما روي ان الله تعالى خلق العقل وقال له ما خلقت شيئا اشرق علي منك بك اعبد
وبك اعصي واياك اعاقب وميان انه معدن العقل على ما روي عن محمد رحمه الله
في الكتاب الجنائيات رجل ضرب راسه فذهب عقله وجه رواية الحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله في ان الامام يقوم يحذا صدرها ليكون البعد عن
عورتها الغليظة وانما يقوم من الرجل يحذا وسطه لان الرجلين من البدن
فيكون وسطه باعتبار الرجلين ما تحت الصدر وانما واجب محاذاة الوسط

ليكون لكل نصف حظه من الامام كما قلنا يقوم الامام بحذاء وسط الصف ليكون لكل جانب
من الصف حظه منه وجه ظاهر الرواية ان وسط الميت صدره لان البدن من
الراس الى العجز لان الرجلين من الفروع والبدن قيام بدونهما ولا ان الصدر اشراف
الاعضا لانه موضع الايمان لكونه موضع القلب والقلب موضع العقل ايضا
كذا ذكره الشيخ الامام الصفار رحمه الله وما ذكره محمد فذلك لا يدل على ان الراس
موضع له لان القلب موضع العقل وشعاع العقل في الدماغ فاذا ضرب الراس
انقطع الشعاع الذي يقع به الادراك وحديث النبي صلى الله عليه وآله معارض
بما روي سمر بن جندب رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
ما انت في نفاسها فقام وسطها وهو موافق لمذهبنا فان الامام يقوم بحذاء صدر
كل واحد منهما عند ذلك لان الصدر وسطها من البدن على ما بيننا وقوله ان
القيام بحذاء وسطها اولى لتفسير عورتها الخليطة سنية بالامام فذلك كما بينا
صيانة غيره يلزمه صيانة نفسه اولى لانه اقرب اليها ولانه امام فكانت
صيانة صلاة عن الخلل اولى وتكبيرات الجنازة رابع لما روي جابر بن عبد الله
وابو هريرة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله حين صلى على النجاشي كبس
اربعا وعنه عليه السلام انه صلى على جنازة ابنه ابراهيم وكبر اربعا وعن
ابن عباس رضي الله عنهما لما مات ادم صلت الملائكة عليه وكبرن اربعا فان
قيل اليس انه روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه عليه السلام صلى على
البردقين وكبر سبعا وصلى على المهاجرين وكبر سبعا وصلى على غيرهم ما جرت
من اصحابه وكبر خمسا وصلى على غير اصحابه وكبر اربعا قيل له ان بن مسعود
شيل عن هذا فقال كل ذلك كان الا انا اجمعنا على الاربع وعن عمر رضي الله عنه انه
جمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وقال انكم اختلفتم في تكبيرات صلاة الجنازة
وان من بعدكم اشد اخلافا منكم فقالت الصحابة ننظر الي اخو صلاصلاها
رسول الله صلى الله عليه وآله فوجدوها صلاها على امرأة من الانصار وكبر اربعا
فاجمعوا على ذلك وقالوا اربع كاربعة الظهر هذا معني ما قال رحمه الله في الكفا
وما زاد عليها فهو منسوخ وليس بعد التكبير والاخير دعاء في ظاهر الرواية وقد

اختار

اختار بعضهم ما يختارهم الله قراءة ما تحتم به سائر الصلوات اللهم ربنا اتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وبعضهم قالوا يقرأون لا ترفع قلوبنا وبعضهم قالوا
سبحان ربك رب العزة عما يصفون فاذا زاد الامام على الاربع تكبيرة الاولى والقوم عند
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا ترفع الايدي الا في التكبير الاولى والقوم في ذلك
سواء وكثير من ائمة بلغ اختاروا رفع الايدي عند كل تكبيرة فيها لان يوتي بها في قيام
مستس وكان ضرر من يحيي يرفع تارة ولا يرفع تارة كذا ذكره شمس الائمة السرخسي في
مبسوطه قوم صلوا على جنازة ركبانا لا يجزئهم استحضارها ولا يجزئهم قياسا وجه
القياس ان صلاة الجنازة تشبه سجدة التلاوة من الوجه الذي ذكرتم ولكننا
اشبهت الصلاة من حيث ان لها تحننا وتحليلا فدارت بين الجواز والفساد
فيفتي بالفساد ولا بأس بالاذن في صلاة الجنازة وفي بعض الروايات لا بأس
بالاذن قال القاضي الامام ابو بكر رحمه الله فان كانت الرواية الاذان فليس
معناه ان يؤذن لها كما يؤذن في عامة الصلوات لكنه معناه لا بأس بالاعلام
بها اذ الاعلام بها جائز حسن على ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه راي قبر
جديدا فقال قد من هذا فقالوا قبر فلان فقال هلا اذ نمتوني لاصلي عليه
فان صلايتي عليه رحمة والناس تعارفوا النداء بها في الاسواق قال الفقيه ابو جعفر
رحمه الله المراد به ايدان المتصلين به من القرابة والاخوان والاصدقاء والجيران
فاما النداء في الاسواق فمن عمل اهل الجاهلية وانه مكروه هكذا ذكره في كشف
الغوامض وقال الفقيه ابو بكر الاعمش رحمه الله ان المراد به الاعلام بموت
واحد من اهل الصلاح فياخذ رجل في خطواف الاسواق مناديا به وان كانت
الرواية الاذن فله معنيان احدهما اذن من هو اقرب الي الميت لمن هو
منه في الصلاة عليه والثاني اذن الولي للناس في الرجوع بعد الفراغ من
الصلاة عليه فانهم اذا فرغوا منها فعليه ان يمشوا خلف الجنازة اليه ان ينتهوا الي
القبر ولا يرجع احد منهم دون اذن الولي فان اذن الولي في الرجوع جاز يدل
على صحة هذا ما روي قول النبي صلى الله عليه وآله اميران وليسا باخيرين المرأة في غرة
يعني في السفر ليس للغير الرجول دونها بل عليهم الترحيل والانتظار لها فهي

كالامير عليهم وولي الجنادة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالامير عليهم
 صبي نسي مع احد ابويه فمات لا يصلي عليه حتى يعرب عنه لسانه بالاسلام
 اعلم ان الصبي علي دين ابويه اذا اتفق ديناهما لقوله عليه السلام كل مولود
 يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ويكفرانه
 حتى يعرب عنه لسانه اما شاكر او احمق او هكذ او راية الامام الصغار
 رحمه الله ثم قال وقد تكلم الناس في معنى هذا الحديث والذي يعرب عنه مذكور
 الطحاوي رحمه الله في مشكل الآثار ونحن نذكر حاصل ذلك فنقول ان الفطرة
 في كتاب الله تعالى جات لمعنيين فطرة بمعنى الخلقة لا تعبد معها كما قال
 جل جلاله خير اهل الخليل صلوات الله عليه الا الذي فطرني فانه سيهدين
 اي خلقتني وقال ايضا خيرا عن الاخر وما لي لا اعيد الذي فطرني اي
 خلقتني وفطره بمعنى الملة قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال
 الطحاوي رحمه الله اي ملة الله التي فطر الناس عليها والملة معظم الدين
 والشرعية وهو جملة ما جاء به النبي عليه السلام فقد امر الله عن وجل باقامة
 الوجه للدين حنيفا فطرة الله كما قال تعالى في اية اخرى وما خلقت الجن
 والانس الا ليعبدون اخبر الله تعالى انه خلقهم ليعبدوه بانواع المحن
 من الامس والهي وعيها ولم يخلقهم سدي مهيئين فاجابهم الرسول عليه السلام
 ان المولود يولد على الفطرة اي لا يولد سدي مهيلا بل انه داخل في
 جملة المحتسبين المثابرين على المحمود العاقبين على المذموم كذا قاله
 الطحاوي رحمه الله وقوله عليه السلام يهودانه بيان وجه دخوله في المذموم
 من وجه الاستتباع وبالاعراب انقطاع الاستتباع وكما يكون الولد تتبع
 لابيوين يكون تبع لاحدهما الا ترى ان الذميمة اذا زنت او لامن القاضين منها
 وبين زوجها يكون الولد علي دين امه وميتي لم يكن معه احد ابويه اعتبر
 تبع للدار لان الدار اثر في الاستتباع كما الولد كما يتطير في الدار كما جعل
 علي دين اهل الدار فان قيل لما كان لكل واحد منهما اثر في الاستتباع
 هل جعل تبع للدار حجة بحكم باسلامه ترجيح الاسلام فالابوين اذا كان

احدهما

احدهما مسلما والاخر ذميا يجعل تبع للمسلم قيل له تاثير الولد لان النبي عليه
 السلام حكم باستتباع الابوين دون الدار مع قيام الدار واذا وقع الصبي في يد
 المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات هناك يصلي عليه ويجعل تبعه
 للاسرا اذا لم يكن معه احد ابويه وليستوي في ذلك ان كان الصبي عاقلا
 او غير عاقل لانه تبع قبل البلوغ ما لم يصف الاسلام وصفة الاسلام ما ذكر
 في حديث جابر بن عبد الله عليه السلام ان ثور من بانه وملايكة وكتبه ورسله
 واليوم الآخر والبعث بعد الموت وقدر خيره وشره من الله تعالى واولاد
 المسلمين اذا ماتوا قبل ان يعقلوا يكونون في الجنة وقد روي عن ابي حنيفة
 رحمه الله التوقيف فيهم وهذه الرواية مردودة علي رايها فقد روي عن ابي
 حنيفة رحمه الله في كتاب الآثار الذين يصلون علي اولاد المسلمين يقولون
 بعد التكبيرة الثالثة اللهم اجعله لنا فرطا الى اخره وهذا منه حكم باسلامهم
 واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلوا فيهم اختلاف بين اهل السنة
 والجماعة فان محمد رحمه الله اذا عرف ان الله تعالى لا يعذب احدا من غير ذنب
 وقال بعضهم انهم خدم المؤمنين في الجنة ما روي عن النبي عليه السلام انه
 قال اتدرون من اللاهون من امتي قالوا الله ورسوله اعلم قال هم اطفال
 المشركين لم يذنبوا فيعذبوا ولم يعملوا حسنة فيشاجوا انهم خدم اهل الجنة
 وبعضهم ان كانوا قالوا بلي يوم الميثاق عن اعتقاد كانوا في الجنة والكانوا في
 النار وقد روي في الخبر ان خديجة رضي الله عنها سألت رسول الله عليه السلام
 عن اولادها الذين ماتوا في الجاهلية من زوج كان لها فقال لها رسول الله عليه
 السلام ان شئت سمعتك ثغاهم في النار اي صياهم وعن ابي حنيفة رحمه
 الله انه توقف فيهم وكل امرهم الي الله تعالى والكفن ثلاثة اخاع كفن ضروفا
 وكفن كفاية وكفن سنة فاما كفن الضروفا فان يكفن فيما يوجد كما في حديث
 حمزة رضي الله عنه واما كفن الكفاية فما قال في الكتاب وادني ما تكفن المرأة
 فيه ثلاثة قميص وازار وخمار وادني ما يكفن فيه الرجل ثوبان اذا روي عن
 ما روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال اغسلوا ثوبين هذين وكفنوا به

فيها فانها للمهل والصد يدوان المي اخرج من الميت الى الحريد واما كفن السنة
 فان تكفن المرأة في خمسة اوثاب لفافة وازار ودرع وخمار وخرقة ماروي عن ام علية
 رضي الله عنها غسلت بنت رسول الله عليه السلام قالت فقد رسول الله عليه السلام
 علي باب البيت فلم يزل ين ويني ثوبا ثوبا حتى غمته اوثاب وقد صعد في الحريد ان
 عايشة رضي الله عنها كفت في خمسة اوثاب وهكذا روي ان اسماء رضي الله عنها كفت
 في خمسة اوثاب قال يعقوب قال ابو حنيفة رجهما الله تربط الخرقه بين ثيبيها
 وقال زفر رحمه الله تربط الخرقه فوق فخذيها وفي الحقيقة لا اختلاف بينهما فان
 اباحنيفة رحمه الله قال ذلك في امرأة عقيمة الثديين يخاف انتشار الكفن باضطراب
 وزفر رحمه الله قال ذلك في امرأة عقيمة الفخذين يخاف انتشار الكفن باضطراب
 الفخذين وكفن السنة في الرجل ان يكفن في ثلاثة اوثاب ازار ودرع وقيصر لما
 روي عن عمر رضي الله عنه قال تكفن المرأة في خمسة اوثاب والرجل في ثلاثة اوثاب
 ولا تعتدوا ان الله يحب المعتدين وروي عن النبي عليه السلام انه كفن في ثلاثة
 اوثاب سحرية اي بيض وروي انه كفن في ثوبين أحدهما برد والاخر حلة والبرد
 اسم لثوب ضره والحلة اسم لثوبين ثم اختلف عبد الله بن عباس وعائشة رضي
 الله عنهما في انه هل كان في كفن رسول الله عليه السلام قميص قال بن عباس لم يكن
 وقالت عائشة كان والمختار قول عائشة رضي الله عنها وكذا اختلف ابن عباس
 وعائشة في صفة كفن رسول الله عليه السلام قال ابن عباس رضي الله عنهما كان ثلاثة
 اوثاب خراشية وقالت عائشة رضي الله عنها كانت اوثابا بيضا والمختار قولهما والمختار في
 شديدا الحرة ولا تجعل لقميصه دخر يص ولا جيب وهل يعلم الرجل قيل ان كان
 من العلماء وذوي الهيات يعم كيفية التكفين ما ذكر في الكتاب والسنة في رجل
 الجنائز ان يحملها اربعة لان السنة في حملها الاسراع بها لقوله عليه السلام ارموا
 بالجنائز فان كانت صالحة فخير تفرد موت وان تكن غير ذلك فشر تفرد موت عن
 رقابكم وذلك بالاربعة او في منه بالثني وقال الشافعي السنة ان يحملها رجلان
 كما قال في الكتاب لان جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنه كذلك حملت قيل حملها رسول
 الله عليه السلام من اليهودين قلنا ورسول الله كان يقول يولي الاسراع بها فلا ينفاس

عليه

عليه غيره ويسمي قبر المرأة دون الرجل ماروي ان زيد بن المكلف لما توفي اتي
 رسول الله عليه السلام قبره وقد سجي فقال اما انه رجل وليس بامرأة فنهاهم عن
 ذلك وعن علي رضي الله عنه انه راى قبر رجل قد سجي بشوب فخفي الشوب وقال لا تشبهوا
 باللسا ولو احتاجوا اليها للاستظلال فوقيه عن الحرا والاستكنان تحذر عن المطر
 فلا يمس به وعن علي رضي الله عنه انه اتي قبر عمر وكان سجي من حر الشمس او
 لاصلاح شيء منه فقال علي رضي الله عنه ما علي وجه الارض احدا احب ان التي الله
 تعالي علي مثل هذه الا هذا المسجي في قبره وليستحب اللبن والقصب ويكره الاجر
 وانما استحبنا ماروي عن علي بن الحسين انه قال نصب علي قبر النبي عليه السلام
 اللبن خضبا وفي الحديث وضع علي قبر رسول الله عليه السلام من قصب ابي قبيصة
 منه قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله المراد بالقصب غير المعمول اما المعمول وهو
 الملسوج فيكره عند بعضهم لان السنة لم يرد به وانما يكره للاجر ماروي عن
 ابراهيم الخفي رحمه الله قال كانوا يكرهون بناء الاجر حتى في قبرهم وقيل انما يكره
 لان به اثر النار وقال ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله وهذا ليس بشي لان يكفن
 في ثوب قمم القصار وان كان به اثر النار قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله لا بأس به في ديار خراوة الاراضي وكان يقول لو اخذنا بوقوع من
 حديد لم اربه بأسا في هذه الديار والمحدث هو السنة دون الشق عند ما خلافا
 لكن فعي والمعج فقلنا ماروي انه كان في المدينة حفاران احدهما لحاد والاخر
 شقاق لما قبض رسول الله عليه السلام بعثوا في طلب الحفار فقال العباس رضي
 الله عنه اللهم خزن لي نبيك فوجد الحاد دون الشقاق وكان الحاد ابا عبيدة الجراح
 والشقاق ابا طلحة الانصاري وروي عن بن عباس رضي الله عنهما لما مات ارجم
 عليه السلام صلى عليه جردل وكبرا ربعا وحمله ودفن في مسجد الخيف وفي
 بلادنا اختاروا الشق لان القبر ينهار بالحدر خراوة الاراضي كافر مات وله
 ولي مسلم فانه يغسله ويكفنه ماروي عن علي رضي الله عنه انه لما مات ابر
 طالب اتي رسول الله عليه السلام وقال ان عمك الضال قدمنا فقال عليه السلام
 اذهب واغسله وكفنه واوره ولا تحرف حداثتي فلقاني اي لا تنصل عليه

بكره القصب المعمول في القبر

فلما رجعت دعائي بدعوات ما احب ان يكون لي بها امر النعم وعن بن عباس انه سأل
رجل وقال ان امي ماتت نصرانية فقال اغسلها وكفنها وادفنها وروى ان الحارث
ابن ربيعة ماتت امه نصرانية فتبع جنازتها في نضر من الصحابة ولا يرعى سنة
الغسل من البدء من لليامن وغيرها بل يغسله غسل الثوب النجس ولا يرعى
سنة الكفن ولا سنة الحد بل تحفر له حفرة ولا يضعه بل يلقيه كما يليق بالمفاد
والنجاسات ولكن انما يفعل المسلم ذلك بنفسه اذا لم يكن هناك من قرابته للمسلم
من يقوم بذلك فان كان فالمسلم لا يتولا به بنفسه ولكن يكلمه الي غيره من قرابته
والابن المسلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن الاب الكافر من غسله ودفنه
قالوا ينبغي ان لا يمكن من ذلك لما روي عن النبي عليه السلام انه قال في مثله
لاصحابه لولا انكم ولم يحل بيده وبين قرابته الكفار **باب**
الشهيد مسل قتله اهل الحرب او اهل البغي او قطاع الطريق لم يغسل واعلم
ان الشهيد المطلق عند اي حنييفة رحمه الله المسلم الطاهر المكلف المقتول
بقتل واحد ممن ذكرناهم انما يابيه الله قتلها ولم يرث ولم يتعرض بدمه
عرضا هو مال وفي كون الابن اذا قتله ابوه عمدا شهيدا روايتان وعندنا العلم
والتكليف ليسا بشرط للشهادة وعن الحسن انه قال يغسل قال الشيخ ابو عبد الله
الجرجاني رحمه الله ان هذا قول لا يعيانه به لما فيه من خوف الاجماع والاصل
فيه ما روي انه عليه السلام قال في قتلي احد زملوهم بكلوهم وذماهم وفي
رواية زملوهم بثيابهم ولا تغسلوهم فانه ما من جرح يخرج في سبيل الله تعالى
الا وهو با في يوم القيمة واوداجه لشجب دما اللون لون الدم والزرع زرع
المسك والبغاه وقطاع الطريق في معني اهل الحرب الا تري انهم وصفوا بانهم
محاربون وقد جاني الاثار عن النبي المختار عليه السلام من قتل دون ماله فهو
شهيد ومن قتل دون اهل فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد وعمار
ابن ياسر استشهد في صف علي رضي الله عنه وقال لا تغسلوا عني دما وقد
قال عليه السلام فيه تقتلك الفيلة الباغية قال الامام الزاهر الصفا رحمه الله
انما سمي الشهيد شهيدا لان ارواح الشهداء تشهد الجنة اي تحضرها والارثاث

ما ذكر

ما ذكر في الكتاب وانه ما خوذ من الثوب الرث وهو الخلق كان خلق حيث لم تمت
في مصرعه والتمريض المداواة كالنعويذ والتفريع وانما تختلف الشهادة باختلاف
الالة لان شهدا احدهم من قتل بالسلح ومن قتل بالحجر ومن قتل بالعض
ثم عم رسول الله عليه السلام في الامر بترك الغسل والجرح اذا اومى فهو كما ذكر في الكتاب
من الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واختلاف المشايخ في كيفية موضوع الملة
ومن وجب القصاص بقتله يكون شهيدا عندنا وعندك ان في لا يكون شهيدا
الاختلاف بناء على الاختلاف في موجب العمد عندنا موجب العمد عينا فلا يتحقق الاقبا
بعض هو مال وعنده موجب احدهما اما القود واما الدية فيتحقق الاقبا **وقال**
رحمه الله في الكتاب وشهدا احدهما علي فانهم العقوبة في الدنيا ان وجروا معناه
اذا اخذوا فاوله قال رسول الله عليه السلام في حرة رضي الله عنه والله لاقتلن
به منهم سبعين والافا الاسلام يجب ما قبله وانما يغسل الميت لحديث سعد بن معاذ روي
انه كان اميب الكحل في حرب من الحروب فسأل الله تعالى وقال اللهم امسك الكحل حتى
اشفي صدي في بني قريظة فامسك الله تعالى دمه حتى حاصر رسول الله عليه السلام بني
قريظة فقالوا للنبي عليه السلام نحن نزل على حكم سعد بن معاذ فنزلوا على حكمه فقال
سعد اري يارسول الله ان تقتل مقاتلتهم ونسبي ذرائعهم فنزل جبريل عليه السلام
وقال ان الله تعالى يقريكم السلام ويقول ان حكمهم ان تقتل مقاتلتهم ونسبي ذرائعهم
فقال رسول الله عليه السلام لسعد لقد حكمت بحكم الله فوق سبع سموات فلما قتلوا سال
الدم من الكحل فأت فغسل وعمر رضي الله عنه طعن فأت بعد يومين فغسل علي
رضي الله عنه ارتث فغسل وعثمان رضي الله عنه لما اجهز عليه لم يغسل وينزع عنه
الغزو والخشوع والقلنسوة والسلاح ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ينزع
منه العمامة والخفاف والقلنسوة وعن زيد بن صوحان رضي الله عنه قال ادفن في
في ثيابي ولا تنزعوا عني الاخشوع والجنب اذا استشهد غسل عند اي حنييفة خلافا
لما وجه قولهما ان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالزكاة في الشاة وهو الفقهاء
في الملة لان الميت انما يتنجس باعتبار احتباس الدما السائلة فيه لا بنفس الميت
بدليل ان ما لادم له من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من

الاحتباس ولا يقال ان هذا باطل طرد او عكسا اما طردا فان المرتبة يفصل وان لم يكن فيه
احتباس الدماء بسببها بالجرح والدماء اما عكسا فلان المقتول بالهجوم والخشب في الحزن
لا يغسل لما ذكرنا وان لم توجد الدماء ولا انهار الدماء لا يقال هذا لاننا نقول اما الاول فلان
الاستشهاد انما عرف ما نعلم من نجاسة تمكن بالموت شرعا بخلاف القياس اذ القياس يقتضي
التنجس وان وجد الا دما وانهار الدماء لان الدماء وان وجدت عن مجازيها فتبقى مجازيها
نجسة فلم يغسل بماء ورد الدم كالوعاء المملوء ما اذا ارتق عنه الدم واذا عرفت الطهارة
شرعا بخلاف القياس برأعي ثبوتها ما ورد به النص ومورد النص من لم يرث فلا يقاس
عليه المرتبة هذا كما قلنا ان الذكاة مانعة من التنجس لما فيها من الانهارة ولكنها لما كانت
على خلاف القياس من الوجه الذي قلنا لم يثبت طهارة اللحم بذكاة المجوسي ولا في ترك
التسمية عمدا وان وجد الانهارة لانه لم يوجد على الوصف الذي ورد به الشرع
واما الثاني فلان الرض بالهجوم والخشب اقيم مقام الدماء وانهار الدماء
تيسيرا على الامراء واجسادهم لا عوازا لاطلاع على ذلك لمكان الاعراض والمحتج
عما لا يحل النظر اليه فاقم الرض مقام الجرح تيسيرا وترفيها ولا يقال ان الائمة
وان كان يمنع التنجس من الوجه الذي ذكرتم ولكن لما اذيرفع التنجس لا خا
نقول كما يمنع التنجس يرفعه اعتبارا بالحدث ولا يبي حنيفة رحمه الله ما روي
ان حنظلة بن ابي عامر استشهد فنزلت الملائكة وغسلته فسأل رسول
الله عليه السلام اهله عن ذلك فقالت اصاب مني ثم سمع هيبعة فاجلته فخرج
فاستشهد فقال عليه السلام هوذا كواكب النيرة الصحيحة وكذلك روي عن سعد
ابن معاذ رضي الله عنه انه استشهد وهو جنب فقال عليه السلام لا يصح
بادروا اليه سعد بن معاذ كيلا تسبقنا الملائكة كما سبقتنا بغسل حنظلة وروى
انه عليه السلام اسرع اليه غسله وقال خشيت ان تسبقني الملائكة بغسله كما
سبقتم بغسل حنظلة هكذا رواه شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية رحمه الله
قال رضي الله عنه لكن في حديث سعد فطر لما روي انه انما غسل لانه صار
مرتثا ولان ترك الغسل على من افاة الدليل صير اليه في موضع كانت الشهادة
مانعة فلا يصار اليه فيما عداه واما القياس على الحدث فالحدث ادنى ولا يقاس

عليه

عليه الاعلى لقيام ما ذكرنا من المانع ولان القتل لا ينفك عن نوع حدث اما لمكان الاعراض
او لاسترخاء الاعضاء او اعتدائها ما نعلم من الشهادة اذ يترك العمل بما ذكرنا من الآثار
ولكن النص مقدم على القياس فلا يترك العمل بالنص لمكان القياس **باب في حكم**
المسجد رجل جعل بيتا مسجدا تحته سرداب المسلة الى اخرها فله ان يبيعه ووجه
ذلك ان ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان القياس ياتى بخلاف المساجد لما فيه من
معنى التسبب الا اذا عدلنا عن قضية هذا القياس باتخاذ الانبياء البقاع مساجد
فان ابراهيم صلوات الله عليه مسجد بيت المقدس ومسجد المدينة بناء نبينا عليه السلام
ومسجد ايليا بناء داود عليه السلام فتبين ان الاتحاد بتلك الصفة صار مسجدا ولا
فلا وعن ابي يوسف رحمه الله انه اجاز ان يكون الاسفل مسجدا هكذا ذكره ههنا وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لما
كان الاسفل مسجدا والعلو بيتا جاز ولم يذكر قول ابي يوسف وعن محمد انه اجاز ذلك
كله وذكر شمس الائمة السرخسي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال يصير مسجدا
سوا جعل الاسفل مسجدا والعلو بيتا جاز ولم يذكر قول محمد رحمه الله وانما اجاز ذلك حين
دخل بغداد فرأى ضيق منازلهم ومساكنهم فاجاب بهذه الصفة قال الفقيه **ابن**
رحمه الله القول الاول احب الي رجل اتخذ وسطا داره مسجدا واذن الناس بالدخول
فله ان يبيعه لان المسجد ما يتحرر من حقوق العباد من وجه الارض الى غنان السماء
وهذا ليس هكذا فان الناس لا يمكنهم الدخول فيه الا بعد الاستئذان منه ولو
اتخذ ارضه مسجدا لم يكن له ان يرجع لانه لما صح وظلص له تعالى لا يجوز الرجوع عنه
قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية رحمه الله اذ جعل ارضه مسجدا وسلم
الي المتولي هل يكون قبضا على قواها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون قبضا
وذهبوا في ذلك الى ان المساجد لا يكون لها متولي كما يكون للأوقاف فلا يكون التليم
الي المتولي قبضا وانما القبض بالصلاة وقال بعضهم يكون قبضا لان المساجد قد
يكون لها سدة يقومون بتنظيفها ولغلاف اجوابها فاذا وجد التليم اليهم كان
قبضا كما في سائر الاوقاف وكذا الاختلاف فيما اذا جعل ارضه مقبرة وسلم الي
المتولي **وقوله** رحمه الله في الكتاب اوصلي فيه جماعة فالمراد به اقامة الجماعة

حتى لو لم يفي فيه جماعة فرادي نعم ابي حنيفة روايتان في رواية يكون قبضا وفي رواية
لا يكون قبضا ولو لم يفي فيه رجل واحد كان قبضا عند محمد ونكره الجماعة والبول
والنخل فوق سطح المسجد والمراد بالنخل النعوط كما ذكره شمس الائمة الحلواني رحمه الله
دون ما يقول بعض الناس ان المراد به الخلوة ويكره غلق باب المسجد لما فيه من
منع الناس عن اقامة الصلاة فيه وقد روي عن النبي عليه السلام انه قال يا بني
عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وفي رواية قال يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا
من عباد الله يدخلون هذا البيت في اي ساعة شاؤا ومن ليل او نهار يطوفون بالبيت
اسبوعا ويعملون لكل اسبوع ركعتين وقال عليه السلام لا تمنعوا اما الله مساجد
الله وليخرجن اذا خرجن املاق وهذا كان في الزمن الاول لغلبة الصلاح فيهم
فاما اليوم فلا بأس باغلاقه صيانة للبسط ويصرون عن فاسق ياوي اليه فيحدث
فيه حديثا قال شمس الائمة الحلواني قالوا وهذا دليل على انه لا ينبغي للامانة
ان يحزر ممحوق غاية بل يمنع حيث تيسر لقراءة منه ولا يمنع احدا من القراءة
منه ولا بأس بان ينقش المسجد بالجص والساج **قال** رحمه الله في الكتاب للفظ
لا بأس دليل على ان المنع غير وانما كان كذلك لان الباس هو الشدة **وقوله** لا بأس في
الشدة والامانة انما يقتضي ان في الشدة في مظان الشدة حيث يتخيل دليل لا يدل على
الشدة ويحرم الله ان يتخيل دليل لا يدل على الشدة لما جاء في الاثار منها ما روي عن النبي
عليه السلام انه عند شرايط الساعة وذكر في تعدادها وان تزخر في المساجد والنخل
المصاحف وتطول المنارات وقلوبهم خاوية عن الايمان وعن علي بن ابي طالب انه
من مسجد مزخرف فقال لمن هذه البيعة سماه بيعة وعنه رضي الله عنه انه
من مسجد مزوق فقال لمن هذه البيعة فقيه له اتقول هذا المصلي المسلمين
فقال ما هكذا مصلاهم وعن عمر بن عبد العزيز انه مر عليه بمال كثير يساق الي
البيت الحرام فسال من ذلك فاخبر بذلك فقال ان المالكين اخرج الي هذا من
الاساطين الا ان محمدا بن النبي الباس بقوله كاس لدايل اخر لاحت عنده منها
قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها ورفعها
تعظيمها والترف تعظيم وروي ان داود عليه السلام بدا بن مسجد بيت المقدس وانه

سليمان

سليمان عليه السلام وزينه وجعل على راسه قبة الكعبة الاحمر وكان يضي ميلا
وفي رواية سبعة اميال وكانت الغزالات بصره يغزلن ليلا وروي ان عثمان
رضي الله عنه جصص مسجد المدينة وزخرفه وكان ذلك بمحض من الصحابة وروى
امية بنوا مسجد دمشق ومجروه وكان فيه عدة من اصحاب رسول الله عليه السلام
وروي عنهم وروي ان اول من حلي الكعبة عبد المطلب واقر ذلك رسول الله عليه
السلام واول من زينها في الاسلام العباس والمراد من الاثار الاكتفاء بالترقية دون
الصلاة فيها الانزيم انه قال عليه السلام وقلوبهم خاوية عن الايمان وهكذا الجواب
عن حديث علي رضي الله عنه ويحتمل انه راي فيه تماثيل وقصا وير وعن عمر بن
عبد العزير انما قال ما قال لان ذلك المال كان مال بيت المال ومال بيت المال
مصلحة الفقراء والمساكين لا البناء والاساطين قال الفقيه ابو جعفر والنقش
انما لا يكره في غير جانب القبلة اما في جانب القبلة فعندي مكروه قال عندك
انه مكروه عندهم لانه يشغل قلب المصلي عن الصلاة والدليل عليه ما روي عن
النبي عليه السلام انه صلى في الكعبة فرأي في الحائط قرن شاه فسال عن ذلك
فقال اقرن شاه ابراهيم عليه السلام فدعا بسدنة الكعبة وامرهم بتبليغ
ذلك وقال انه يشغل المعصلي والتخصيص حسن لما فيه من احكام البناء وقد
قال عليه السلام من عمل عملا فليتيقنه **كتاب الزكوة** محمد عن
يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله رجل له علي اخر الف درهم دين المسئلة
الي اخرها وجه قول زفر رحمه الله ان هذه العوارض لا تنزل الاملاك
عن الاملاك والزكاة وجوبها باعتبار الملك والمال قال عليه السلام هاتوا درهم
عشور اموالكم وعن علي رضي الله عنه انه قال من كان له دين فقبضه ان
يزكيه لما مضى وعجزه عن استنمايه لا يقدر في وجوب الزكاة اعتبارا بمال
ابن السبيل والمجمل الي الساعي اذا بلغ نصابا ولنا ما ذكره الحلواني في احكام
القران باسناده عن ابن شهاب قال اخبرني السائب بن يزيد ان عثمان
ابن عفان رضي الله عنه كان يقول ان الصدقة تجب في الدين الذي لو شئت
تقاضيته من صاحبه وعن علي رضي الله عنه لا زكاة في مال الضمار

وفره ابرعبيد بالمال الغايب الذي لا يرجي اصابته فان كان يرجى فليس بضار
وبعضهم قالوا الضار ما يكون عينه قايما ولكن لا يكون منتفعا به مشتق من
قولهم بغير ضامن وهو الذي يكون فيه اصل الحياة ولكن لا ينتفع به لذراجه
وشدة هزاله وعن بن عمر رضي الله عنهما قال ايمان دين كان لك علي احد ترجو
قضاة فعليك فيه الزكاة كل عام وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب الي ميمون
ابن مهران في مظلما كانت في بيت المال انيردها الي اربابها وقال لا تأخذوا
منهم شيئا فانها كانت ضارا والمعني في المسئلة انه لا زكاة فلا زكاة اي لا
نما فلا زكاة بخلاف مال السبيل لانه منتفع في حقه بدليل ثبوته من
وجوه يبيعه دليل القدرة علي التسليم وبخلاف المعجل الي الساعي قبل
الحول اذا بلغ نصابا لان يد الساعي في المعجاة بل الحول يد المالك فمكنه
التقلب والتكسب فيه باعتبار الامر واستنباه وذكر عهد الله للرجحاني
رحمه الله ان هشام بن عبد الله ذكر عن محمد رحمه الله ان اذا كان المديون
ذا جاه وحشمة عظيمة وكانت لصاحبه بيعة لواقها وصل الي حقه
فلم يقيمها حتى مضت علي ذلك اعوام واحوال ثم وصل اليه المال وجبت
الزكاة لما مضى فقبل لمحمد رحمه الله اذ ايت لو كان ذلك علي امي الذي قال
وان كان لانه يمكنه ان يستعدي الخليفة عليه ثم سال محمد رحمه الله علي
نفسه سوا الا فقال اذ ايت لو كان الذي علي الخليفة ثم قال اذا كان هكذا لا تجب
الزكاة لما مضى لانه لا يمكنه التظالم والاستعداد علي الخليفة فهذه الرواية
يتبين ان محمدا رحمه الله يعتبر بالقدرة علي الاستنماء والاستكثار وان
كان المديون مقرا لكنه مغلس فعلي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تجب
الزكاة فلسه القاضي اولم يفسه وعن محمد رحمه الله لا تجب اذا فلسه القاضي لمحمد
رحمه الله اعتبر بالقدرة والمكنة من الاستنماء وابي حنيفة رحمه الله لا يري
الافلاس لان المال غاد ورائح واجر يوسف رحمه الله وان كان يراه الا انه مال
بالاجاب لان التغليس ليس الا تاخير المطالبة الي زمان الامكان فصار
كالتأجيل وانه لا يمنع الوجوب وافلس الرجل اذا صار ثجا رته بالغلوس

الدين

كابط

كابط والقي ونظايره وكذا هذا الاختلاف في صدقة الفطر لان وجوب الفطرة يكون
من تجب عنه في مونة من تجب عليه ولم يوجه ولو اشترى جارية للتجارة
ونوي ان تكون للخدمة المسئلة الي اخرها وانما نصيب للخدمة لاقتزان النية
بالعمل الذي هو امساك للاستخدام والنية متى كانت مقرونة بالعمل كانت
واجبة الاعتبار ومتي تجردت عن العمل لا يجوز اعتبارها في اهدار ما تعلق
ثبوته بالجوارح وان وجب اعتبارها في اهدار ما تعلق ثبوته بالقلب اعني
به الايمان والدليل علي صحة هذا الاصل ما ذكره شمس الايمحة السرخسي رحمه الله في
باب المشبهة في الطلاق رجل قال لامرأته انت طالق ان كنت اذا احبك بقلبي ثم
قال لست احبك وهو كاذب فهي امرأة ويسعها المقام معه ويسعه ان يطاها
فيما بينه وبين الله قال رحمه الله وهذا مشكل لانه ان كان يعرف ما في
قلبه حقيقة اعرف ما في قلبه لكن الطريق انما في قلبه وقلبه لا يمكن الوقوف
علي حقيقة فاما يتعلق الحكم بالسبب الظاهر وهو الاخبار مقام المعني الخفي
فيدور الحكم معه وجود او عدمه وليسقط اعتبار المعني الخفي كما في السفر مع
المشقة والاستنبال مع براءة الرحم لان احكام الشرع لاتنطاق بمعاني باطنة
وانما تنطاق بمعاني ظاهرة العقلية معاني باطنة بوضوح قوله عليه السلام ان
الله تعالى عفي لامني ما حدثت به انفسهم او خطر علي قلوبهم ما لم تعلم به او تتكلم
دليل ايضا يثبت ورث مالا ونوي ان يكون للتجارة لان الورثة ليست من الفعل
في شيء ولهذا يرث الجنين وان لم يكن له فعل وكذا اذا ورث الرجل قريب ونوي
عن كفارة عبيده لا يجوز اجماعا وكذا الورث الرجلان قريب احدهما يضمن بالاجماع
لانعدام الفعل منه ولو وهب له او وصي له بمال المسئلة الي اخرها وجه قول
من يقول انه للتجارة ان النية قارنت العمل والدليل يقتضي اعتبار النيات
وان لم تكن مقرونة بالاعمال قال النبي عليه السلام نية المؤمن خير من عمله
الا انها لحقها لم يجب اعتبارها لما ذكرنا انفا واذا قارنت العمل زال الخفاء
والاستتار فوجب العمل والاعتبار وجه قول من يقول انه لا يكون للتجارة
ان النية انما يجب اعتبارها اذا طابقت النوي والنوي هو التجارة والعمل

الذي اقترنت به ليس بتجارة لان التجارة ما يعتاده التجار لاكتساب الاموال والتجار
لا يعتادون هذه الاعمال لاكتساب الاموال في عموم الاحوال واذا كان له عبد
للتجارة فتوهم ان يكون للخدمة عشرة اشهر بقي للتجارة كما كان ولو كانت عبده
الذي كان للتجارة ثم عجز ورد في الرق لا يعود للتجارة ويعطي الرجل زكاة ماله كل
فقير المسئلة الى اخرها وانما لم يحن الصن الى هولا لان الركن في اداء الزكاة قطع
الاختصاص عن طائفة من ماله الى المصارف وقطع الاختصاص عن المودي لا يتحقق
في حق هولا لا اتصال للمنافع بينه وبين هولا ولهذا ينتفع كل واحد منهم على صاحبه
من غير استئذان وحشة ولهذا بينا قبول شهادة بعضهم لبعض ولهذا لا يجوز
الا اذا الى مكاتبه ويجوز الى مكاتب غيره لوجود قطع الاختصاص في الثاني دون
الاول ولا يعطي عبدا اذ اعتق بعينه عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما هو في فرع
مسألة تجزي الاعتناق والكلام فيه على الاستقصا سيما في كتاب العتاق ان
شا الله تعالى والمرأة لا تعطي زوجها عند ابي حنيفة وعندنا تعطي وجهه فاما حديث
زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي انها قالت لابن مسعود
رضي الله عنه اعياني في حاجتك وحاجتك ولدك عن التصديق افيحجني بي ان تصدق علي كما قال
ابن سبي رسول الله عليه السلام فانت رسول الله فوجدت الباب عبد حبشيا فقلت
سل رسول الله حاجتي ولا تخبره بحضوري فدخل وقال ان زينب علي الباب فقال عليه
السلام اي الزينب فقال امرأة عبد الله بن مسعود فقال عليه السلام شرها فقلت دخل فوطئ
وقلت اعياني حاجة بن مسعود وحاجة ولده عن التصديق افيحجني بي ان تصدق
عليه فقال عليه السلام نعم لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة وهذه الخلاق ما اعطاهما
اياها زوجها لانها مرفوقة مملوكة له فكان اعطاهما اياها كما اعطاهما اياه وهي امة له
ولا يحنيفة ان الوصلة بينهما نظير وصلة الولاد من حيث ان كل واحد منهما ينتفع
بمال صاحبه من غير استئذان وحشة وهذا المعنى فيما بينهما او فردا وفي ولذا
بيننا قبول شهادة احدهما للآخر وحديث زينب قيل اريد بها صدقة المناقلة لانه
روي انها كانت هساعا ذراعا تعمل لجيرانها فالظاهر ان ما لا يبلغ نصيبا وفي بعض
الروايات قالت ابني اعول زوجي وايتنا ما لي افيحجني بي عن الصدقة فقال عليه

السلام

السلام نعم وفي مثله لا تجوز الزكاة اجماعا لمكان العول وقيل ان رسول الله عليه السلام
كان يحث الناس على الصدقة علي ما روي في الخبر ان علي السلام قال يا معشر النساء
انكن تكثرن للعن وتكفرن العشير تصدقن ولو بخلين فاشكل عليها ان الصدقة
المناقلة هل تجوز علي زوجها عند الله ام لا ولا يلزم علي ما ذكرنا الخمس فانه يجوز
الصرف الي هولا وان كانت المنافع متصلة بينه وبين هولا لوجهين احدهما ان
الخمسة يصرفه الواحد الي الامام ثم الامام يصرفه الي الفقير وحين وقع الصرف الي
الامام يقع به قطع الاختصاص ولا كذلك ما نحن فيه لان العول يتولاه بنفسه
والثاني انه يجوز له احتباس الخمس لنفسه اذا كان لا يكفيه اربعة الاخماس
فلما جاز له الاحتباس لنفسه فلا يجوز له الصرف الي هولا اولى واجري وبعض
شاينا رحمهم الله قالوا الواجد غير لما لك لمقدار الخمس وفي الزكاة ما لك لقدرد
الزكاة فلا يتشبهان ولا يعطي ذميا لما روي عن النبي عليه السلام ان قال امرت
ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها الي فقرايكم ولما بحث رسول الله عليه
السلام معاذ الي اليمن قال له ادعهم الي شهادة ان لا اله الا الله فان اجابوك فاعلمهم
ان الله تعالى قد اوجب حقا في اموالهم يوحذ من اغنيائهم ويرد في فقرهم
فجوز صرف ما سوي ذلك اليه لانه مبرة والله تعالى والله تعالى لا ينهانا عن ميراثهم
فان قيل ليس انه كان يجوز صرف الزكاة الي المولفة قلوبهم وان كانوا كفارا قيل
له المولفة كانوا مسلمين غير ان رسول الله عليه السلام كان يصرف الزكاة اليهم ليستدثهم
بذلك علي الاسلام الي هذا مال الشيخ الامام الزاهد الصفي والشيخ الامام المرحوم
الله ولا تحل الصدقة لمن له ما يتادهم فصاعدا ولا باس لمن له اقل من ذلك وقال
ان في اذ كان ما يملكه الغني بحيث لا يكفيه وعياله مذي عمره محل له اخذ الزكاة
لانه وجد سبب وجوب الزكاة فيجب ووجد سبب اباحة الاخذ وهو الحاجة لما لم
يكفه ذات يده مذي عمره كما في ابن السبيل وكذا نقول في المصدي الي ما قاله
الشافعي نسبة التناقض الي الشرع والشرع منزه عن ذلك وبيان التناقض انه عند
تمام المحول يفتقر من عليه اداء الخمسة وحل له اخذها فيتحقق الاخذ والاداء في زمان
واحد بخلاف ابن السبيل ويكره ان يعطي انسانا من الزكاة ما بقي درهم او اكثر وان

اعطيت اجزاك وقال زفر لا يجوز وعي ابي يوسف رحمه الله ان قال يجوز صرف المائتين اما لا
تجوز صرف الزيادة عليه ذلك وجه قول زفر رحمه الله ان الملك يثبت حكم التملك وحكم العلة
بثبت مقارنا لما على ما عرف في مسألة الاستطاعة مع الفعل وعلمنا ونأجرهم الله تعالى
قالوا الملك وان كان يقارن التملك ولكن الغني يثبت عقبيه لان الغني ما يثبت به الاستغناء
والاستغناء ما يثبت بالتمكن والافتقار على التصرفات وذلك مما يعقبه ولا يفتقر به
واما يكره لان الغنا لنفسه مقارنا للادا ولو كان مقارنا له يمنع الجواز فاذا كان مقارنا
يكره وهذا هو المأطاف في اثبات الكراهة بدليل ان من صلى ونحوه قدمه او في موضع
سجوده نجاسة لا يجوز ولو صلى وبقر من يكره ومن يملك دون النصاب فلا بأس
عليه في اخذ الصدقات عندنا عني ان ابا يوسف قال احب الي ان لا يأخذ الا ان كان قوي
البدن او يكتفيه ما يملك فكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول من يملك له خمسون درهما
يكون ميسرا ياخذ الصدقة ويوسف بن خالد اشفق بقول اذا اخذ لا يجوز عن
الزكاة وتفقدوا ان الصدقة النافلة تجوز اخذها لمن يملك دون النصاب وعند
الك في صرف الزكاة الي الفقير الكسوف لا يجوز تسكبا بعموم قوله عليه السلام
لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي واراد بذكره مرة سوي الغني والملك
ونحن نقول في سبب ورود هذا الحديث ان النبي عليه السلام كان يقسم الصدقات
ويفرقها على المساكين فجاء رجلان يسالاه الصدقة فصعد اليهما فراهما جلدين
قد نين فقال ان شئتما اعطيتكما لكن الصدقة لا تحل لغني ولا لذي مرة سوي
اشار الي انه لو اعطاها جاز لكن حرم السؤال علي من هذا اشارة وكذا ذكره بجرم
السؤال لمن يملك ما يعيش به يوما فيوما لما روي عن النبي عليه السلام انه
قال من سال الناس عن ظهر غني فاما يستكثر من جرحهم فقليل يا رسول الله
وما ظهر غني قال ان يكون عنده غدا وعشا ويقسم الخمس على ثلاثة اسهم للمساكين
وابن السبيل والاصل فيه قوله تعالى واعلموا ان ما غنتم من شيء فان سهمه لله وللرسول
ولختلف العلماء رحمهم الله في معنى قوله جل جلاله لله قال قتادة وهو قول طاووس ان الله
تعالى سها في الغنمة يصرف الي حجارة الجوامع وعلمنا ونأجرهم الله تعالى قالوا ذكر اسم الله
تعالى لاستفتاح الكلام به نكر كما به لا لا يحجب اذا اشيا باسمه الله تعالى وكان رسول

الله عليه السلام يفرد له سها وكذلك خلفاء الراشرون بعده والائمة المهديون بعدهم
ولختلف الناس في سهم رسول الله عليه السلام بعد وفاته هل سقط ام لا قال الا واعي
رحمه الله لم يسقط وبه قال الشافعي ويصرف ذلك الي الائمة بعده لانه عليه السلام
كان يستحقه لقيامه في امور المسلمين ولحاجته الي اعطيات الوفود وحوالته
الرسول وقري الضيفان والائمة بعده بهذه المشابة وعندنا سهم الرسول
ساقط لانه انما يأخذه بسبب النبوة والرسال وليس ذلك لغيره وسهم ذوي
القربى ساقط عندنا وعندنا في ثبوت لجمع صلبية بني هاشم من اقطار
الارض فيعرف اليهم وهذا بنا على ان سبب الاستحقاق عندنا النبوة وعند
القربى والصدقات تقسم على ثمانية اسهم الا ان المولفة قلوبهم قد ذهبت
واختلف العلماء فيهم قال بعضهم هم قوم وعدوا ان يومنوا فكان يعطيهم رسول
الله ليلفهم على الاسلام وليدفع عنهم ويكف اذيتهم وقد ذكرنا قبل هذا
انهم قوم امنوا وكانوا من العرب منهم سفيان بن حرب وعيينة بن حصن
الفراري والاققع ابن حابس وحكيم بن حزام وعباس بن مرداس السلمي وثلاثة
ابن علانة فلي مضي رسول الله عليه السلام لسبيله استبدلوا خطا بذلك
من الي بكر رضي الله عنه فبذلهم ثم جاوا الي عمر رضي الله عنه واستبدلوا
منه خطا فاخذ الكتاب ومزقه وقال اما ان هذا شيء كان يعطيك رسول
الله عليه السلام لينتألفكم على الاسلام فاما اليوم فقد اغتراب الاسلام فان
ثبتتم على الاسلام والا فليس بيننا وبينكم الا السيف فجاء الي ابي بكر رضي الله عنه
وقالوا انت الخليفة ام عمر بذلت لنا الخط ومزقته عمر فقال ابو بكر هو ان شئت اراهم
فانفعا على سقوط سهمهم وعن الشعبي قال القطع الرشي موت رسول الله عليه السلام
واراد به سقوط سهمهم وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الفقراء والمساكين صنف
واحد واستشهد بما ذكر من مثله الوصية وذكر في كتاب الوصايا من هذا
الكتاب رجل اوصي بثلاث ماله لامهات اولاده وعن ثلث والفقراء والمساكين
فلان ثلثة اسهم من خمسة اسهم والفقراء اسهم والمساكين اسهم عند ابي حنيفة
وابي يوسف والحاصل انه لا سبيل الي تصحيح قول ابي يوسف والا وان يجعل

عن أبي يوسف رحمه الله روايتان قال شمس الأئمة المرحوم رحمه الله اختلفت الروايات
عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية المسكين اسوا حاله من الفقير به اخذ علما وادبا
رحمهم الله روي بن سباعة عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله الفقير اسوا حاله من
المسكين وجه هذه الرواية ان الفقير اسم لمن اصاب فقاره وهو عظم الظهور وان اذا
انكسرت الانسان لا يستطيع معه الاضطراب في وجوه المكاسب والمسكين من
يملك شيئا الا تري الى قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين يدرك عليه قول ان عمر
هل لك في اجر عظيم ثم جره تغيث مسكينا قليلا عسكره عشر شياء سمعته
وجه الرواية الاولى ما ذكره الجصاص عن الشيخ أبي الحسن الكرخي رحمه الله ان
المسكين الذي لا شيء له والفقير الذي له ادنى شيء بلغه وكفاف والكرخي حكى ذلك
عن أبي العباس تغلب وحكي ابو العباس عن بعضهم قال قلت لأبي الفقير انك قال
لا بل انا مسكين وانشد ابو العباس عن ابن ابي عمير اما الفقير الذي كانت
حلوبته وفق العيال فلم يترك له سند قال الكرخي رحمه الله يدرك عليه حديث
أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام قال المسكين ليس بالطواف
الذي يبرده الثمرة والتمرقات والاكلة والاكلتان ولكن المسكين الذي لا يجد ما
يعنيه قال الا تري الى قوله تعالى او مسكينا ذا متربة جاء في التفسير انه الذي
لنرق بالتراب وهو جايح عاري لا يوارى بغير التراب شي ولان المسكين مفعول
من السكون وهو الذي اسكنه الفقر عن التقلب والتكسب ومنه السكين ما
له من التأثير في تسكين المذبح وقيل المراد من قوله تعالى اما السفينة فكانت
لمساكين قيل انهم كانوا اجرا لاملأها ولغني بقولنا تقسم الصدقات على ثمانية
اسهم الاستحباب دون الايجاب قال الشافعي يجب للفقير بقى على هو المضاف
لان اللام للتوكيد وعن النبي عليه السلام انه قال ان الله تعالى لم ير من لقسمة
الصدقات ملكا مقربا ولا نبي مرسل الا حتى قسم بنفسه فوق سبع اربعة
يعني فوق سبع سموات واراد به الموضع المحفوظ والقسمة منافية للشركة ولان
هذه الاسامي مختلفة المعاني والله تعالى اعلم اضاف الي هو الاضاف لاستدفاع
هذه الانواع من المواجه ثم يشترط ثلاثة ثلاثة من كل صنف عنده ولكننا نفرد اجزاء

الصرف الى صنف واحد مروي عن الصحابة والتابعين فاما الصحابة فعمرو وحذيفة وابن عباس رضوان الله عليهم قال الجصاص ولم ير عن احد من الصحابة خلاف ذلك فحل محل الاجماع واما التابعون فابراهيم وسعيد بن جبلة وابو العالية ورومي والثوري عن ابراهيم بن ميسرة عن طاووس عن معاذ بن جبل انه كان ياخذ من اهل اليمن العروض في الزكاة ويصرفها الى صنف واحد ولا يركبها عيادة خالصة لله تعالى فيجب اخراجها الى الله تعالى اذ هو الذي ياخذها قال الله تعالى وياخذ الصدقات وقال عليه السلام الصدقة تنفع في يد الرحمن قبل ان تنفع في يد الانسان وقال عليه السلام ان الله تعالى يقبل الصدقة ويربها كما يربني احدكم فلو غدا عز وجل امر بالصرف الى المحتاج من عباده بطريق الرزق الموعود لهم من الله تعالى علي ما جاء في الاثار او حيي الله تعالى الى موسى يا موسى ما لجأت الفقرا الى الاغنيا لان خزائني صافيت عليهم اولئك هم التي لم تسعهم ولكن افترضت للفقرا في مال الاغنيا قد رما يسعهم وارتدت بذلك ان ابلوهم كيف مساعتهم فيما فرضت عليهم فانهم لو فعلوا ذلك زدوا لواحدة عشرة امثالا وفيه اشارة الى ان الحكمة في ايجابها استدفاع الحاجة بها والفاضل يعطي من الصدقات ما يسع واعوانه عندها ولا يجوز الامساك الي قول من يقول انه يعطي بالثمن لما عرف ان استحقاقه باعتبار العمل فيقدر بقدر العمل ويستوي ان كان غنيا او فقيرا غنيان العامل اذا كان هاشميا لا يعطيه الامام من الصدقات انما يعطيه من مال اخر والمعرف ان الصدقة حرام على الهاشمي وعلي الغني ايضا لثنتين وروايتها والمعرف الي كل واحد منهما صدقة بالنص الي ان الحرمة على الغني لغناه والغني على شرف الزوال اذ المال غاد ورائح وقد تحقق دليل الزوال ههنا وهو التفرغ لهذا العمل لانه متى تفرغ لهذا العمل فعليه التفرغ له عن العمل لاكتسب المال فباعتبه الفقروالحاجة نظر الى هذا فامكن الحاق الغني بغيره مع ان هذا الدليل فيكون فقيرا فيكون مصرفا ولا كذلك الهاشمي لان ما به تحريم الصدقة ليس على شرف الزوال والتفرغ لهذا العمل وان كان دليل الفقروالحاجة الالاف لا يبرر رجوعه على حقيقة الفقروالحاجة وعند ذلك لا يكون مصرفا فما ظنك فيما نحن بصدده فان قيل الاكراك فان العامل لو اعتبر فقيرا باعتبار ما ذكرتم لكان مصرفا للزكاة في عموم الاحوال

وليس كذلك بدليل انه لا يجوز له اخذ الزكاة الا بطريق العالة قيل له نحن نعتبرنا
فقيرا فيما ياخذ به بطريق العالة لانه صدقة من وجه واحرة من وجه من حيث
انها تستحق بالعمل ولذا تسمى عالة لانها تؤخذ على العمل فلا تكون صدقة من كل
وجه ولا يلزم التبرك بالمحرم من كل وجه **وقولنا** رحمه الله في الكتاب لان الشبهة
في حقهم مثل الحقيقة لانه تحريم الصدقة على مولي بني هاشم وحرمة الصدقة
عليه باعتبار الشبهة لان مولي القوم ليس من القوم حقيقة لكنه منهم حكما
لمكان الاقتراب بالولا الذي هو كلمة النسب والنسب عليه السلام اعتبر هذا
لما روي انه عليه السلام استعمل ارقم بن ارقم على الصدقات فاستسبح ابا رافع
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تحل
لمحمد ولا لآل محمد وان مولي القوم منهم **باب صدقة السوايس**
ليس في الجملان صدقة المسئلة الى اخرها قال الامام الزاهد الصفار رحمه الله
اختلف الناس في تصور هذه المسئلة منهم من صور على نحو ما ذكر في الكتاب
ومنهم من صورها في رجل اشترى خمسة من الغنم اثنان او ثلاثين من العجائيل
او اربعين من الجملان واختلف على اونا ربحهم الله في انعقاد الحول من وقت
الشرا وجه قول ابي حنيفة الاول رحمه الله ان الشرع علق الوجوب باسم
المال او بما سمي من الانعام والمواشي ابلا وبقر وغنما وهذه الاسامي تنظم
الصفار واحسب انتظامها الكبار بدليل الايجاب حال الاختلاط ولا يقال
لو حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم جمل لا يحنت ولو كان الانتظام ثابتا لحزب
لا فانقول بنا الايمان على معاني كلام الناس والانس ان اذا عقدت عينه
على فعل في عين مسماة باسم ثم اعتنع الا يحنت فيها فذاك لا يقرح في
كون تلك العين مسماة بذلك الاسم بدليل انه لو حلف لا ياكل لحم البقر
فاكل لحم الجاموس لا يحنت ومتى كان له نصيب من الجواميس وحال عليه
الحول تجب الزكاة والمعني ما اشرفنا اليه الفان الايمان مبنية على
معاني كلام الناس على انا نقول ذكر شمس الائمة السجسي في الجامع
الصغير في هذا الموضع انه يحنت فيمنع وكذلك عن غيره في الفصيل والعجائيل

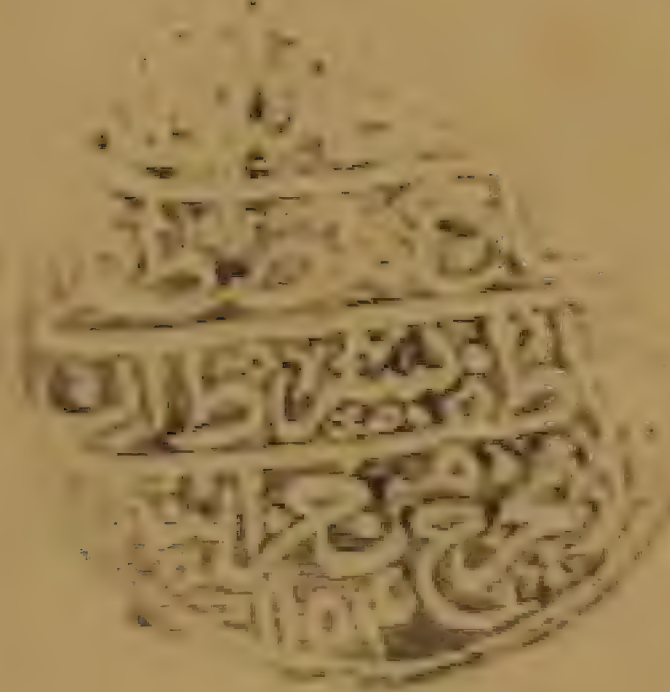
وجه

وجه قوله الثاني ان ايجاب المسئلة اضمارا باب النصب وفيه خلايمع الايجا
اضمارا بفقرنا قلنا بايجاب واحدا منها وفقا لما بين يدي عليه ما روي عن ابي
بكر رضي الله عنه انه قال حين ارتد العرب بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعت
الزكاة لومنعوني عنا قاتما كما في **ابن** ورواه ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظا منهم
ومعلوم ان العتاق لا تؤخذ في الكبار فدل انه ما يؤخذ في الصفار وجه قول
الاخر وهو القول المعتمد عليه انه لو وجبت الزكاة في هذه الانواع اما ان تجب
علي وجه يؤخذ منها او تجب على وجه لا يؤخذ منها لا وجه الى الثاني لما فيه من
الاعجاب بارياب الاموال ولا وجه الى الاول لان الصفار والمحال لا تؤخذ في الزكاة
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما عيى عدو عليهم السخلة وان جابها الراعي على
كفه ولا تاخذها منهم وخذ الوسط فان الوسط عدل بين خيار المال ورذالته
وروي عن سويد بن عقلة قال اتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعثته فبعثته
يقول في عهدي ان لا اخذ من راضع اللبن شيئا وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس
في النخلة ولا في الجبهة ولا في الكسعة صدقة واراد بالکسعة الصفار من الغنم
كذا فرس عثمان رضي الله عنه وعن عمر رضي الله عنه قال لسعاته عدو عليهم
السخلة ولو داج بها الراعي على كفه فشكا اليه الناس وقالوا ان سعاتك يعودك
السخلة ولا ياخذونها فقال السعافوناعن الرزي والماحض والاكيلة وفحل الغنم
وحدثني ابي بكر رضي الله عنه محمول على منع السعاف لا على منع ارياب الاموال فانه
كان لكل قبيلة ساع ياخذ الصدقات وكان لها عنده تناسل وتناجل فلما اذنت
العرب اقتنع السعاف عن قسليم ما في ايديهم من الصفار والكبار فقال ابو بكر ما قال
وروي عن محمد بن شعاع رحمه الله قال اخبرني الحسن بن مالك عن ابي يوسف قال
سالت ابا حنيفة رحمه الله عن اربعين جلا قال فيها ذات مسنة قال ابو يوسف ان
كانت المسنة اكثر قيمة من الجملان قال لا بل فيها جمل فقلت له ابوخذ الجمل في الزكاة
فاطرق راسه مليا قال هاشي فيها قال لا يخفى عليهم الله وهذا يعد من مناقب ابي
حنيفة رحمه الله حيث قال في مسئلة ثلاثة اقوال ما منع منها واحد بل اخذ بكل
قول امام قال محمد بن شعاع هذا القول قول ابا رافع الاخذت به ومن المتأخر من ردها

السعاف

وقال ان مثل هذا من الصبيان محال فاطرك باي حنيفة رحمه الله ومنهم من قال
لا معنى لرده فانه مشهور مستفيض لكن يجب ان يوجه الي ما يليق باي حنيفة
فيقال ان امثلهن ابو يوسف انه هل يهتدي الي طريق الناظرة فلما عرف انه يهتدي
اليه قال قولا عول عليه خوارج ظهوروا علي ارض واخذوا صدقات الابل المسلة
الي اخرها انه قد اختلف عبارة محمد رحمه الله في هذه المسلة قال في زكاة الابل
خوارج ظهوروا علي قعر من المسلمين وههنا قال خوارج ظهوروا علي ارض قال الامام الزاهد
الصفا رحمه الله لولا رواية الاصل لقابل ان يقول اذا لم يغلبوا علي الارض لا يكون
حالهم كحال اهل التاويل وكانوا بمنزلة اللصوص الذين لا قرار لهم في دار اهل العدل
والحكم فيه انهم يضمنون ما يلخزون من اموالنا اذا كان الماخوذ مضمونا عليه
فعلي ارباب الاموال ايود والصدقات اليه امام اهل العدل فدع علي ما ذكر
في الاصل علي ان الاعتبار لمنفعة العسك وانما لا يثني عليهم لان الامام هو
الذي ضيعهم وانه انما يستحق الاخذ بسبب الحماية لما روي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه كتب الي عامله ان كنت لا تحميهم ولا تجبرهم واذا كان التضييع
منه لا يستوجب الاخذ في اموالهم لكن انني اصحاب الصدقات ان يعيدوا ثانيا
فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم لا يأخذون منا الا يأخذون علي سبيل الصدقة وانما
يأخذون علي سبيل الاستحلال لان الخوارج اسم لجماعة تستحل قتل العادل
وما له بتاويل القرائن وذالوا ذلك فانهم قالوا من اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر بالله
تعالى وحل قتله الا ان يتوب وتغسلوا بظاهر قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله
فان له نارا جهنم خالدا فيها فان قيل لما اخذوا مقدار الصدقات كان الظاهر من
حالهم انهم انما اخذوا ليصرفوه الي مصارفه قيل له قد فشا واستفاد من اموالهم
لا يصرفون ما يأخذون الي الفقراء وانما يصرفون الي شهوات انفسهم من ائتنا الانبياء
الرفيعة واتخاذ الملابس الفاخرة فلذا افترقا ان يعيدوها واما الخوارج فقال شمس
الائمة السرخسي رحمه الله من اصحابنا من قال لا يغترب باء الخراج ثانيا من قبل
ان الخراج وان كان مصرفه لمقاتلة وهم مقاتلة الا ان الخراج يصرف الي مقاتلة
يقصدون بغنائهم اغراض دين الله تعالى واعلا كلمة الحق والدب عن حزم المسلمين

وم لا يقصدون بغنائهم هذا ومنهم من قال لا يغترب باء الخراج من قبل ان صرف
الخراج للمقاتلة وهم مقاتلة اذ الخوارج قوم من المسلمين امة منعة وقوة يدبرون
عن بيعته الاسلام محاماه علي حزم المسلمين وقيل ينبغي ان ينوي الزكاة وقد
اخذ الخوارج الصدقات الصدقة عليهم لانهم فقرا قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله
ان سلاطين زماننا يأخذون منا من الجبايات والمصادرات اذا نوي الدافع الزكاة
عند الدفع فانه يجزيه لانهم لو ادوا ما عليهم من التبعات لا يبقى في ايديهم شيء حكى
عن ابي مطيع البلخي رحمه الله انه كان يقول نخل الصدقة لعلي بن عيسى بن مهران
والي خراسان لانه لو حسب ماله بما عليه من التبعات احتاج الي مال كثير حتى يستوي
بالفقر وحكي ان امير بلخ سال فقيها من فقهاءها عن كثرة مما يبي حث فيها
فقال له مع ثلاثة ايام فجعل الامير يبكي ويقول لا صحابة اتدرون ماذا يقولون
انك لو اديت ما عليك من التبعات لا يبقى في يدك شيء فتكون كفارتك الصوم وقال
الفقيه ابو جعفر رحمه الله وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن سهريل بن ابي
صالح انه سال سعد بن ابي وقاص فقال عندك مال وانا اريد زكوة وقد عرفت ما يقع
هو قال ادفعها اليهم قال سالت ابا هريرة رضي الله عنه وعبد الرحمن بن عمرو ابي
سعيد وقصصت عليهم ما قصصت علي سعد فقالوا ادفع اليهم وذكر الفقيه
ابو جعفر هذا عن ابي بكر الاسكاف انه قال لا تسقط الزكاة باخذ السلطان الجابر
ولكن ينبغي ان ينوي الصدقة عليه وقت الدفع اليه قال الفقيه ابو جعفر هذا
خالفت ابي بكر هذا حين سمعته يقول ذلك فقلت لا تسقط الزكاة حتى يعلم
المتصدق عليه انما يعطيه صدقة فانه روي عن اصحابنا رحمهم الله ان من
اعطي رجلا مالا علي وجه الصدقة ولا يعلم المتصدق عليه ان يعطيه صدقة
لم يكن صدقة ولم تجز عن الزكاة كذلك ههنا امرأة اوصي من تغلب له ائمة
المسلة الي اخرها قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله اعلم ان نصارى يبي
تغلب قوم من العرب بقرب من الروم دعاهم عمر رضي الله عنه الي الاسلام
فابوا فاراد ان يضرب عليهم الجزية فاذنوا وقالوا انا قوم من العرب فانفسنا
اذا الجزية فان وظفت علينا الجزية لمحق باعدايك بالروم وان اردت ان



تأخذنا ما يأخذ بعضكم من بعض على سبيل الصدقة ومنعت علينا فافعل وكان الذي
يسعى بينهم رجل يقال له كردوس بن داود التغلبي فقال صالحهم يا امير المؤمنين فأنك
ان تناجرهم لم تطفهم وان التحقوا باعدايك بالروم اشتد الامر على المسلمين فصالحهم
على صدقة مضاعفة لما راي الصواب في ذلك وكان ذلك صلح منعطة لان لم يجد بدا
من ذلك وكان ذلك صدقة اسما وجزية معني على ما اشار اليه عمر بن الخطاب بقوله
هذه جزية سموها ما شئتم اذا ثبت هذا فنقول لما وقع الصلح بيننا وبينهم
علي ان ما يؤخذ من المسلم بطريق الصدقة يؤخذ منهم باسم الصدقة ولكن بوضع
التضعيف ولا يؤخذ من العربي المسلم بطريق الصدقة ولا يؤخذ من العربي التغلبي
باسم الصدقة فان قيل لما كان المأخوذ جزية في حق الاخذ صدقة في حق المأخوذ
منه وجب ان لا يؤخذ من المرأة لما كان الشك قيل له نعم لان المأخوذ جزية
ولكنها جزية قد صرح عليها تستري فيها الرجال والنساء الا ترى ان رسول الله عليه السلام
لما بعث معاذا الي اليمن قال له خذ من كل حالم وحالمة دينار او عدله معاض وكان
ذلك بطريق الصلح وقال زفر رحمه الله لا يؤخذ من المرأة التعيلية وهو راجية
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله **باب فيمن عمر على العاشر رجل**
مر على عاشر بمال فقال اصبته منذ اشهر او قال علي بن ابي طالب الي مصدق اخر
المسئلة الي اخرها فان قيل كيف يراد ما دون السنة بقوله منذ اشهر قلنا الاشهر يسع
على العشرة فادونها لانها جمع قلة وجمع القلة اربعة افعال وافعال وافعله وفعله
وجمع القلة يقع على العشرة فادونها فيلزم ما دون السنة بهذا الطريق وانما
يصدق اذا حلف لان الزكاة يتعلق وجوبها بمكان باطنة ولا يعرف تلك المعاني
الامن جهة صاحب المال لان وجوب الزكاة يتعلق بكامل النصاب بوصف كونه
حوليا معذبا للمناخليا عن الدين وهذه المعاني لا يمكن الوقوف عليها الا من جهة صاحب
المال فكان القول قوله كما قلنا في الجبل والحيض والقياس في ذلك ان لا يشترط التخليص
التصديق وهذا روي عن ابن سباعة رحمه الله عن ابي جوشن رحمه الله انه ذكره الكرخي
في جامعنا لان الزكاة عبادة خالصة لله تعالى وهي بين العبد وبين ربه تعالى
فكانت بمنزلة الصوم والصلاة ووجه ظاهر الرواية انه يتحقق فيه الدعوى والادعاء

فيستحق

فيستحق فيه اليمن اعتبارا بساير الدعوى والفقر مصرف فيجوز فيه اليمن خطا له
لخلاف الصوم والصلاة ولوقال دفعوا اليه صدقة اخر فان لم يكن في تلك السنة صدقة
اخر لا يصدق لانه ظهر كذبه بيقين وان كان في تلك السنة مصدق اخر صدقة اذا
حلف وان لم يكن معه براءة وذكر في الاصل اذا حلف وجبا بالبراة صدقة فظاهره
يقضي ان البراة لا بد منها في التصديق وذكر الحسن بن زياد في المجرد عن حنيفة رحمه الله
ما يخالف رواية الجامع ووجه رواية الاصل ان البراة جعلت علامة في الباب والتمسك
بالعلامة سنة ماضية وسبق مرضية الا ترى ان قوله تعالى في قصة يوسف عليه
السلام ان كان قيمه قد من قبل والليل عليه ما روي ان شريح رحمه الله انه اختصم اليه
رجلان في ولدهرة والهرية في يد احدهما فقال الغو اليها فان فزت وهزت وازبازت
فمن لغيرها وان فزت ودزت واسطرت فمولا غير ان الخط يزور ويفتعل فيضغ اليه
اليمن لزيادة الاستيثاق ووجه ما ذكره هنا ان المصدق يدعي عليه حق الاخذ وهو
منكر فيحلف عليه من غير ضمية اخرى باعتبارا بساير الدعوى والخط لا معتبر به
لان الخط يشبه الخط والتمسك بالعلامة فانه يختلف فيه منهم من قال بجور ومنهم من
قال لا يجوز واليه هذا امال الشيخ الامام الاجل فغير الدين المرغبا في رحمه الله في الاضحية
واستدل لما روي عن النبي عليه السلام اتاه رجل وقال اني اسود شديد السواد
وقد ولدت امرأتي ولدا بيضا فليس مني فقال عليه السلام هل لك من ابل قال نعم
قال فاموتها قال حمر فقال هل فيها من اوزق قال نعم فقال مم ذاك قال لعل عرقا نزع
فقال عليه السلام ولعل همما عرقا نزع واذا اشكل الامر فاشتباه ولا يدري ان
كان في تلك السنة مصدق اخر او لم يكن قال الامام الزاهد الصفار رحمه الله هذا
يكون بمنزلة ما لو علم انه لم يكن في تلك السنة مصدق اخر واما الاموال الظاهرة
اذا قال للمصدق اديتها بنفسه قال الامام الزاهد هذا رحمه الله يصدق فيما بينه
وبين الله تعالى لانصالة الحق الي المستحق وصار هذا كالمشتري من الوكيل اذا اوفى
التمن الموكل وعلى ونا رحمه الله احتجوا بالكتاب والسنة ووجه من المعقول انما
الكتاب فقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة والسنة ما روي عن النبي عليه السلام
انه قال لا تأخذوا من حرز اموال الناس وخذوا من الحواشي والحرز ان الكرام لانها

لنفاسها تحرز وفي رواية من حرزات اموال الناس لان قيمتها لجودتها لا تعرف الا بالحرز
واستبداد المالك بالاداء فوق الفعل المأمور به وهو الاخذ واما المعقول فهو
ان اصحاب المواشي في الغيا في محتاجون الى حماية المواشي وحياطتها والعاملون
انما نصبوا لحمايتها وحياطتها ولهذا ثبت للامام ولاية الاخذ في الاموال الباطنة اذا
منها صاحبها عليه والعاملون انما يمكنهم هذه الحماية بالتفرغ لها اذا كفوا مواشيهم والعامة
تصلح كفاية لهم والشرع قد ورد بها فلو ثبت لارباب المواشي ولاية الاداء بوجوب بانفسهم
فيمنع الكفاية لهم فلا يقومون حينئذ لحماية هذه الاموال وحياطتها فتصير هذه
الاموال عرضة للتعرض والضياع وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى وما صدق فيه المسلم
صدق فيه الذي المسئلة الي اخرها لان ما يؤخذ منهم يؤخذ بطريق الزكاة لانهم
الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحديث فيصدقون فيما يصدق فيه المسلم فان قيل اهل
الزمة لو الحقوا باهل الاسلام وجب ان يؤخذ منهم ربع العشر كما يؤخذ من اهل الاسلام
قلنا ذكر الامام الزاهد الصغير رحمه الله ان الماخوذ من المسلم زكاة في الحقيقة
الا انه لم يؤخذ منه قبل ان يورثه العاشر لانه لم يكن يحتاج الى حماية الامام فلما
خرج به الي المغاور احتاج الى الحماية لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا تسار
وماله علي قلت الاما وقاه الله تعالى فاستوجب العاشر الاخذ كما في المواشي ولما
الماخوذ من اهل الزمة فانه بمنزلة الجزية لانه يصرف الى مصارف الجزية ولا
يكون زكاة لانه طهرم وهو ليس من اهلها فروعي في اصل الوجوب عليه حكم
المسلم لما كان الزمة من اعتبار رجولان الحول وكمال النصاب والاهلية الا
انه ضرع في التغالبه هذا معني ما قال رحمه الله في الكفاية لانه يؤخذ
منه بطريق الزكاة واما الحربي فلا يصدق في شيء من ذلك الا في الجوارى اما اذا
قال علي دين فلان الدين انما يمنع الوجوب باعتبار ان صاحب المال يحتاج
الي تفرغ ذمته عن الدين تصويبا عن ضرر الجبس والملازمة والدين الذي
لحقه في دار الحرب لا يسمع الرعي فيه في دارنا فلا يحتاج الي تفرغ ذمته وكذلك
اذا قلنا اصبنا منذ اشهر من قبل ان لا يمكن من الملك في دار الاسلام هو لا فلو
شرطنا الحول يودي اليه ان لا يؤخذ منه شيء اصلا وذلك ممنوع واما الجوارى فلا

من امهات اولاد لقوله لان النسب كما ثبت في دار الاسلام ثبت في دار الحرب فلم يثبت
ما لا يؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن الحربي تمام العشر
واصل فيه ما روي ان انس بن مالك رضي الله عنه استعمل علي بن ابي طالب البصرة
فأراد ان يستعين بابن سيرين فقلت له اكتب لي سنة عمر فكتب خذ من المسلمين
من كل اربعين درهما ودرهما من اهل الزمة من كل عشرين درهما ودرهما قال قلت من
لازمة له قال الروم كانوا يقدرون من الشام ذكر الطحاوي هذا الحديث في شرح الآثار
وقد روي عن ابي موسى الاشعري انه كتب الي عمر رضي الله عنه في المسلمين اذا
دخلوا دار الحرب فاخذوا منهم العشر فكتب عمر انهم اذا دخلوا دارنا فخذ منهم العشر
وخذ من اهل الزمة نصف العشر ومن المسلمين من كل ما في درهم خمسة دراهم ثم
بعد ذلك من كل اربعين درهما ودرهما وذكر الطحاوي في شرح الآثار ما سنده عن عبد
الرحمن ابن مهران ان عمر بن عبد العزيز كتب الي ايوب بن شرحبيل ان خذ من المسلمين
من كل اربعين دينارا دينارا ومن اهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا ثم لا تأخذ
منهم شيئا حتي راس الحول فاني سمعت ذلك ممن سمعه من سمع النبي عليه السلام يقول
ذلك وروي عن عمر انه قال لعامة ما من بك المسلم فخذ منه ربع العشر وما من بك الذي
فخذ منه نصف العشر ثم قال اهل الحرب ما اذا ياخذون منا فقالوا العشر
فقال اذا يؤخذ منهم العشر فثبت بهذه الاخبار ما ذكرنا من المقلدين وان من حربي
تخمسين درهما لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا ياخذون منا لان الاخذ بطريق
المجائة والظاهر انه يبنون الامر على العدل والانصاف الطبيعي وذلك يمنع من
هذا او يحل على العفو على التناقص اليسير بخلاف الدين والحول حيث لا يعتد بما اذا
لم يعرف صنيعهم لان هذه الامور ثبتت موانع شرعا لا طبعها وظاهر حالهم يدل على
خلافه فبني الامر على الظاهر هو كذا ذكره شمس الائمة الحلواني وما روي من الاطراف
صاد دليل لا في المسئلة قليبه ومعني قول عمر رضي الله عنه فان اعيانكم اي جهلكم ماخوذ
من العبي وهو الجهل قال عليه السلام وانما سفا العبي السؤال والمسئلة الاخرى قد
مر ذكرها **وقوله** رحمه الله في الكتاب ان ولاية الاخذ انما تأخذ بازا الامان
لان الحربي اذا استأمن الي الامام فانما استأمنه ليلا يتعرض له في ماله وترك

التعرض بامتناعه من التعرض له ومنع غيره عن ذلك لا ينافي ذلك الا بمال يوحده منه
فيصير كأنه قال امنوني علي عشر فخذونه مني ولو فرض علي هذا لا يوحده من الامرة
واحدة فهذا كذلك لخلاف ما اذا دخل دار الحرب ثم مرة اخرى لانها حكم الامان
بالانتماء الي دار الحرب رجل من علي عاشر مائة واخبر العاشر ان له مائة اخرى في
منزله لم يوحده شي لان ما في يده قليل فلا يحتاج الي حمايته لخروجه عن ان يكون
مطعم المظلة لقلته ونفاهته وما في بيته ايضا يستغني عن حمايته والاخذ باعتباره
الحماية امتنع الاخذ ولو من علي عاشر بما في درهم بضاعة لم يعشرها قال الامام
الزاهد الصفار هكذا ذكر هذه المسئلة في المبسوط ولم يذكر قول ابي حنيفة الاول
ولا قوله الاخر وقال لا يعشرها وذكرهما قال وكان ابو حنيفة يقول مرة يعشرها
ثم رجع وقال لا يعشرها وقد اختلف المتأخرون من مشايخنا ان الذي ذكر في المضاربة
او في البضاعة فرضه بعضهم الي المضاربة وقالوا ان لا يبي حنيفة رحمه الله قولا
واحدا في البضاعة وذلك ان لا يعشرها واما القول الاول والاخر في المضاربة
فقط وصرح بعضهم ذلك الي المضاربة والبضاعة جميعا فكان بينهم اتفاق
في المضاربة ان لا يبي حنيفة فيها القول الاول والاخر وجه رواية عدم
الوجوب ان هذا حق مالي فلا يوحده الا من له المال لاسيما هذا الحق فانه
يحتاج فيه الي النية المقرونة بالفعل ولم توجد وجه الوجوب فيها
ان المضارب ينتصب خصما فيما يستحق عليه مما في يده فاشبه المالك المستبضع
ايضا بخاتم الغصبة واللصوص وينتزع المال من ايدي هؤلاء حفظا له علي
صاحبه فلما قام مقام المالك في صيانة المال عليه فكذلك يقوم مقامه في ماله
عليه باعطا الحق الامام الذي يحمي ماله عن اللصوص وقطاع الطريق وجه
قول من يفرق بين المضارب والمستبضع ان المضارب ايسر يد في المال الذي
في يديه حيث يثبت له شركة في الزرع ومكة الانفاق منه علي نفسه في السفن
ولا كذلك المستبضع فلم يثبت لها ولم يثبتا فلا فكان قول ابي حنيفة الاول في المضاربة
دون المستبضع واما الماذون اذا من علي العاشر بما في درهم ولا دين عليه فانه
يعشر هكذا ذكرهما قال ابو يوسف لا اعلم ارجع عن هذا وقاس قوله الثاني في المضاربة

ان لا يعشر من مشايخنا من قال ان ابا يوسف غلط فيما ذكر من القياس ولين رجع ابو
حنيفة في المضاربة فكذلك لا يدل علي وجوهه في الماذون لان الماذون اشبه بالمالك
من المضارب الا نزيه ان الماذون يقر فيبيع اقراره فيما في يده وديونه يقدم قضاها
عليه ديون المولي فلما كان كذلك امتنع ما ذكر من القياس وذكر ابو عبد الله الجرجاني
ان غير ابي يوسف روي عن ابي حنيفة انه رجع في العبد ايضا فارتفع الشك
الذي كان من ابي يوسف ذممي من علي العاشر بالخمر والخنزير وعشر الخمر وعشر الخنزير
والمسئلة الي اخرها ذكر في الكتاب قال في فرضه الله يعشرها وقال ان لا يعشرها
وذكر الشيخ الامام شمس الابنة السرخسي قال زفر لا يعشرها فوقع الالتباس فيما
يروي عن زفر وجه قول ان فيمن ان العاشر مسلم والخنزير ليس بمال وكذلك
الخمر في حقه بدليل منع ان ادع اياه في ثمنها فلو ثبت له ولاية لاخذ لا يخلو
اما ان يثبت من عينه او من قيمته لا سبيل الي الاول لان احدا لا يقول به ولا
سبيل الي الثاني لقيام القيمة مقام العين ولذلك سميت قيمة الاتري انه
لو استهلكها الذي علي المسلم لم يضمن قيمتها لقيام القيمة مقام العين فحما
منع من اخذ العين منع من اخذ القيمة وجه قول من يقول بان يعشرها
ان العشر انما يوحده باعتبار حاجة صاحب المال وصاحب المال ههنا
يحتاج الي ذلك فيوخذ منها دفعا لحاجته اعتبارا بعامه امواله وابو يوسف
اعتبر بتبعية الخنزير بالخمر عند الاجتماع حتى يوحدهما لان الخمر اقرب الي المالك
من الخنزير وبواسطة التحليل ولهذا قلنا ان المسلم اذا ملك الخمر والخنزير
حلل الخمر وسبب الخنزير بروقه ثبت الحكم تبعيا وان كان لا يثبت تنفقا
فان بيع الخنزير الفسالة لا يجوز تنفقا ومجوز تبعيا للعسل متى كان في كوارثها
عسل ولنا ما روي ان عامل عمر رضي الله عنه كتب اليه ان اهل الذمة يملكون
علينا بالخمر وهي عن مال كثير فكتب اليه عمر ان ولو لم بيعها وخذوا العشر
من اثمنها وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم يذكر عليه احد فلزم كل امام
بعده فان قيل يستقيم التمسك بهذا الحديث وفيه ما يوسع ثبوته لاشتماله
عليه الامر باخذ العشر وليس هذا مذهبا لاحد قلنا انه ذكر العشر وادع

هو المعتبر في الباب اذ هو المنصوص عليه فاذا تعذر المصير اليها هو الاصل وجب المصير
الي القيمة كما في ائمة المتلفات الا في العسل فانه في رواية الاملا والهاروني اعتبر
في العسل الارطال وقال اذ ابلغ العسل عشرة ارطال فيه العشر وروي عنه عشرة
ارفاق وقد روي عمرو بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمر بن الخطاب كتب الى الخلا
في كل عشرة فربة قربة وعن حكيم ابن حزام في كل عشرة ارطال رطل فاغنى ابو يوسف
الارطال في رواية والاولوية في رواية وعن ابي يوسف انه قال ليس فيما دون
خمس اوسق من العسل شي كذا ذكره الامام الزاهد الصنفار واختلفت الروايات
عن ابي يوسف رحمه الله فيه روي الفضل بن غانم انه ان بلغت قيمة الخارج خمسة اوسق
من ادنى الاشياء الخمسة التمر والزبيب والحنطة والشعير والدر يجب العشر ولا فلا
وروي ابن سماعة عنه انه اذ بلغت قيمة الخارج خمسة من ادنى ما يجب فيه العشر
بحوال العسل والارز يجب فيه العشر وهو رواية بن رستم عن محمد رحمه الله وجه
قول محمد رحمه الله ان الوسق لم يعشر لعينه بل لاعتبار المقدار فاذا اعدم الوسق
يلحق غيره به في اعتبار المقدار وكان هذا اولى من اعتبار القيمة لانه اعتبر
المقدار فيما يجب فيه العشر والقدر في الاصل معتبر في نفسه لا في قيمته وليس
في الخضراوات ولا في الغواكه التي ليست لها ثمرة باقية عشر الملة الى اخرها
وجه قولها قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وعن علي وابن
عمر انها قال لا شيء في الخضراوات ولا يلزم علي هذا قوله تبارك وتعالى وتوحيه
يوم هصاده لانا نقول قال شمس الائمة الحلواني قيل المراد به ضيافة كانت
مشروعة على صاحب الطعام ثم نسخت وقيل المراد به ما نسا قط من الحب وقيل
من العشر ومن الناس من قال انه منسوخ بقول علي نسخت الزكاة كل صدقة
قبل فكيف يستقيم التمسك به مع اختلاف هذه الاقاويل قال شمس الائمة
الحلواني ومعني قولها لا يجب الا فيما له ثمرة باقية تبقى عينه هو لا وانما يعتبر
عندها ما يبقى بلا تكلف وتشميس ولا يجب العشر ههنا في الاس والوسم
وابو يوسف اوجب في الحنا ولم يوجب محمد رحمه الله لانه من الرياحين
وفي الثوم والبصل روايتان عن محمد والبطيخ والقثا والخيار لا شيء فيها عندها

وارجها

وارجها في الخبز واللوز وابو يوسف اوجبه في الفستق ومحمد رحمه الله لم يوجب
في المذهب عند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انما يحرم التفاضل فيه في البيع
يضم بعضه الي بعض وما لا يحرم التفاضل فيه يعتبر كمال خمسة اوسق من كل واحد
منهما عن ابي يوسف يوسف رحمه الله ان الكل اذا ادرك في وقت واحد يضم بعضها
الي بعض لانها اذا ادركت في وقت واحد فهي منفعة واحدة فيجب الضم واذا انفقت
الاراضي لرجل واحد فالمروي عن ابي يوسف رحمه الله ان ما كان من عمل اهل واحد
يجمع وما كان من عمل عاملين يعتبر النصاب من كل واحد منهما والمروي عن محمد رحمه
الله انه يضم بعض ذلك الي البعض فكان مراد محمد من هذا ما بينه وبين الله
تعالى فاما حق الاخذ فللعامل فالحكم علي ما قال ابو يوسف رحمه الله وجه
قول ابي حنيفة قوله تعالى واتوا حقهم يوم حصاده الله تعالى امر بالائتاء
وهو التمليك وفيما ذكر من الاقاويل لا يتباني التمليك قال الامام الزاهد الصنفار
قيل ان الآية في الرطاب لان الحق في الحبوب انما يجب عند النذرية والصفية
لا يوم الحصاد والدليل عليه قوله تعالى وما اخرجنا لكم من الارض والخضراوات
تخرج من الارض حقيقة وروي عن ابي رجاء العطاردي رحمه الله قال كان بن
عباس رضي الله عنهما ياخذ صدقاتنا حتى دساح الكرات وروي انه ياخذ
من كل عشرة دساح دسجة وعنه رضي الله عنه انه قال لاهل البصرة ايتوني
من كل عشرة باقات بقل باقة والمراد مما روي من الاحاديث الزكاة بدليل ان الصدقة
تقع قرينة عن المتصدق والعشر لا تجوز في ارض لا مالك لها كالارض المسبلة
وتجب للعشر ايضا على من لا يجب عليه الصدقة كالصبي والمجنون والمكاتب وكل ما اخرجته
الارض مما فيه العشر لا يجب فيه اجر العمال لا طلاق التصرف واعلم ان ابا حنيفة رحمه
الله قال في كل ما اخرجته الارض ففيه العشر وكان من حقه ان يقول العشر اوتى
العشر اذ الواجب احدهما في احوال علي ما جاء في الحديث ما سئلت السما ففيه العشر
وما سئتي بقر اود البية ففيه نصف العشر وفي رواية انس عن النبي عليه السلام
انه قال في كل ما اخرجته الارض ففيه العشر ونصف العشر قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
في كشف الغوامض انما اذكر ابو حنيفة ذلك لتسمية الشيء باغلب الاسمين لان وجوب العشر

تعدرا لاخذ بوصف التضعيف اذ ذاك يعتمد الصلح والتراضي كما في التقاليد فبعد ذلك
اما ان يصار الي ابقائها عشرية ولا سبيل اليه لان العشر فيه من القرينة والكافر
بمعزل منها فتعين المصير الي ايجاب الخراج **فصل** في اثنى عشرية
من مسلم المسئلة الي اخرها وان كان كذلك لان الصفة تحولت اليه ومعنى تحولت
الصفة اليه ان الصفة التي كانت بين البائع والمشتري مفيدة للملك المشتري تنقلب
مفيدة للملك له من الابتداء كان الملك لم يثبت للمشتري اصلا يدل على هذا مسئلة
ذكرها محمد في الزيادات ان الرجل اذا اشترى دارا وهو مع غيره شفعان لها فلهما
للسان وسلمها اليه ثم قدم الشفع الغائب وقضى له بنصف الدار شفعة بطلت
الهبة في كل الدار اما في النصف المأخوذ بالشفعة فظاهر واما في النصف الاخر
فلان الشفع لما اخذ النصف بالشفعة تحولت الصفة اليه في النصف للشفوع
فتصرف اليه هبة اطلاق فيما يستطاع فيه بالقسمة وهي فاسدة والفقه فيه
وهو ان الشفع انما يستحق بلجوان عند البيع والجوان مقارن للبيع فيثبت الاستحقاق
مقارنا له فيثبت المالك مقارنا له فلهذا كانت عشرية قال الامام الزاهد الصفار
ولما ذكرنا هذا لان المشهور من مذهب علمائنا رحمهم الله انه لا يجب عشران الا
بعد القضا عليه بعشر بن قد كرنا ما ذكرنا لان لا يشتبه الجواب وكل جواب
عرفته في الاخذ بالشفعة فهو الجواب والرد بفساد البيع وخيار الروية والعب
قبل القبض **مسلم** له دار خلفه جعلها بستانا ففيه العشر من ثابجا من
قال هذا اذا كان الارض الاصل عشرية بان اسلم أهلها طوعا الا انه سقط عنها
بالاحتياط فاذا جعلها بستانا فاعادت كما كانت فاما اذا كانت خراجية في الاصل
عادت خراجية كما كانت وبعضهم قالوا العبرة فيه لما كان كان تسقي العشر
فهي عشرية وان كانت تسقي بما الخراج فهي خراجية ولا ن وظيفة الاراضي
با اعتبار انزالها وحياة ما يخرج منها بالما قال الله تعالى وجعلنا من الماء
كل شيء حي وهذا تنصيص على ان المسلم يبتدأ بوظيفة الخراج عليه وهذا ايضا
ما ذكره القاضي الامام صدر الاسلام ابو اليسر من قوله ضرب الخراج على المسلم
ابتداء جاز لا يبرأه لا يجب على الكافر بطريق والصفار وروي بن مسعود

والحسن

والحسن بن علي وابا هروبة رضي الله عنهما كانت لهم ارض خراجية بسواد العراق
وكافوا يردون الخراج قال شمس الائمة السرخسي لصفار في خراج الاراضي انما
الصفار في خراج المهاجم فان قيل قد ذكر محمد في ابواب السير من الزيادات ان المسلم
لا يبتدأ بتوظيف الخراج قال شمس الائمة السرخسي معني هذا انه لا يبتدأ بتوظيف
الخراج عليه اذ لم يكن صنع يستدعي ذلك وههنا وجد منه صنع يستدعي ذلك وهو
السقي من ما الخراج اذ الخراج يجب حقا للمقاتلة فيختص وجوب المال بما
يستحق حمية المقاتلة ما الخراج فلم يوجب الخراج اذ اسفاه بما الخراج وليس على
المجوسي في داره شيء فان قيل لماذا اخضر المجوسي بالذكر والحكم في اليهود والنصارى
هكذا قلنا انما خصه بالذكر لان المجوس البعد عن الاسلام من اليهود والنصارى
بدليل حرمة النكاح نسائهم وذبايحهم فاذا لم يجب الوظيفة في دار المجوسي والحالة
هذه اولى ان لا يجب في دار اليهود والنصارى **المجوسي** اذا جعل داره بستانا للملك
الي اخرها وانما كان كذلك لانه لو وجب العشر يصر في المصارف للصدقات
ولا سبيل اليه لان العشر في معنى الصدقة على ما اسلفنا واذ الامنع وجوب
العشر فتعين المصير الي الخراج فان قيل اين هب قولكم ان المونة تدور مع
الما ومضى سقاء من ما العشر يجب ان يجب العشر دون الخراج قيل لما جرح
من الذي انما يؤخذ بغير المقاتلة اياه وهذا يقتضي ان يكون المأخوذ منه مصرا
اليهم وكونه مأخوذا بما يستفي من ما العشر يقتضي كونه مصروفا الي الفقرا فوقع
التعارض وقد تحقق المانع من الصرف الي الفقرا فتعين الصرف الي المقاتلة للمصير
اليه ما العشر ما البطار العظام وما السما وما الابار التي حفرت في الاراضي
العشرية وما عين تنبع في الاراضي العشرية وما الخراج ما الانهار التي جرت
الاعاجم اي حفرت بها وما الابار التي حفرت في الاراضي الخراجية وما عين تنبع
في ارض الخراج وما السبحون والجحجون وما دجلة والفرات قال الامام
الناهد الصفار فيه ثلاثة اقوال روي عن ابي يوسف ان عليه الخراج هو
قول محمد فيما روي ابو سليمان وعن ابي يوسف انه اذا ساق اليها من دجلة
او من الفرات بشكف وحمد فان عليه العشر وان ساق اليها من غير شكف

كان عليه الخراج وروي عن محمد في رواية اخرى انه ان سقاها بما الفدان او بما
دجلة كان عليه العشر ولم يذكر التفصيل في هذه الرواية قال الا ترى ان عشر
معقل بن يسار الي البصرة فسق لهم نهر من دجلة فاحيا عليه ارضين فهي الي يومنا
ارض عسرية وكذا النهر الذي شق بابل وكل ارض خراجية يمكن سقيها بما للخراج اذا
سقيت بما العشر فهي خراجية لان التقطيل جاء من جهة صاحب الارض قال وفي
سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم الحق بالعشر لما فيه من التخفيف
والكافرا حق بالخراج لما فيه من التشديد فساق التخفيف في الاول والعشر
يختص وجوبه بالخراج حتى اذا عطل الارض العسرية لا يجب عليه شيء وكذلك
الخراج فان وجوبه يختص بالتمكن ومسألة التغلي مر في قبل هذا واذا عطل
الارض الخراجية فعليه الخراج بخلاف الارض العسرية اذا عطلها والفرق
بينهما ان العشر يتعلق وجوبه بالخراج بالنص فيكون الامتناع من استئصال
الارض بمنزلة الامتناع من اكتساب المال والخراج يتعلق وجوبه بالتمكن
من الاستئصال لانه لو تعلق بحقيقة الاستئصال يلزم تعطيل حق الفاتلة
عن الميلة التي قاموا بحمايتها واستخلاصها عن ايدي الكفرة ولا كذلك العشر
لان حق الفقراء وان تعلق بملك المياه ولكنهم ما قاموا بحمايتها واستخلاصها
عن احد والارض الخراجية اذا ازرعها صاحبها فاصطدمتها افة بطل
الخراج لان الخراج تعلق وجوبه بالتمكن ولا يمكن مع الاضطدام وقد
روي عن النبي عليه السلام امر بوضع الخراج ومعنى قوله رحمه الله في الكتاب
لانه تعلق بنما حقيقي وقد ذهب انه يتعلق به على تقدير الزراعة
ويتعلق بالتمكن من الزراعة على تقدير الامتناع منها لكان التفریط
في الثاني دون الاول فان قيل الخراج كما يتعلق وجوبه بالتمكن والمستاجر
اذا ازرع الارض المستأجرة فلما بقي من المدة شهر اصطلم الزرع افة يتقرر
على المستاجر من الاجر بقدر ما يمكن من الانتفاع بها ولا يسقط الاجر باصطلام
قيل له في الفرق بينهما ان الاجر يجب شيئا فشيئا فيعتبر المكنة في المدة
التي يحصل فيها الربح ومما جحد من سبب الاجرة انهم كانوا اذا اصاب

زرع

زرع واحد من ريعتهم افة بحسبون ما اتفق فيها صاحبها من البذر وما اشبهه
يعطونه من بيت المال ويقولون ان التاجر شريك في الزرع فيكون شريكا في
الوضيعة هذا اذا ذهب كل الخارج اما اذا ذهب بعضه قال محمد في كتاب العشر
والخراج ان بقي مقدار الخراج ومثله ان بقي مقدار درهمين وقفين من يجب
الخراج لانه لا يزيد علي نصف الخارج وان بقي اقل من مقدار الخراج يجب
نصفه قال شايخنا والصواب في مثل هذا ان ينظر اولا الي ما اتفق هذا
الرجل في هذه الارض ثم ينظر الي الخارج فيحسب ما اتفق في دفعه اولا
من الخارج فان فضل منه شيء اخذ منه الخراج على نحو ما بينا قال شايخنا وما ذكر
في الكتاب ان الخراج يسقط باصطلام محمول علي ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما
يمكنه ان يزرع الارض ثانيا اما اذا بقي فلا يسقط للخراج ويوضع على الزعفران
والبستان بقدر ما يطيق لانه ليس في توظيف منصوص عليه والخراج ينبغي اياه
علي ما استطاع علي ما دل عليه حديث عمر لعلمكاهما الارض ما لا تطيق ونهاية
الطاقة ان يكون الواجب نصف الخارج لانه لو كان الواجب اكثر من النصف والاكثر
حكم الكل لكان الكل واجبا من حيث الاعتبار وذلك لا يجوز قال الفقيه ابو جعفر
البتان عندهم ما فيه تخيل وليس في التخيل شيء مقدر عن عمر لانه التوظيف عنه
كان بارض السواد وكانت التخيل بها متباعدة للغارس تحتها مزارع فلم يضع علي
التخيل شيئا وقال لا تاخذوا من التخيل شيئا ولا من الشجر فاذا كانت التخيل والاشجار
متقاربة للغارس لا يستطاع الزراعة تحتها تجعل في كل جريب بقدر ما يطيق
وتجرب في تلك الاشجار تجرب الكرم ويوضع علي كل جريب عشرة دراهم كذا روي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة واعتبر ذلك بالكرم لانه متقاربة للغارس
كالزرايين وقد ثبتت عن عمر قد رخرج الكرم عشرة دراهم **وقوله** رحمه الله في الكتاب
هذا شيء يعلم ولا يفتي به كيلا تطعم الظلمة في اموال الناس فان قيل كيف يجوز هذا
وهم لو طعموا كان طعمهم في مطع لكونه واجبا قيل له المعني من ذلك انما لو
افتينا بذلك يدعي كل ظالم في ارض ليس هذا شأنها كانت هي قبل هذا فروع
الزعفران او الزرايين فالخذ منها خراج الزرايين والزعفران وهذا من طمع

في غير مطلع فيكون هذا ظاهرا وعدا **قوله** رحمه الله في الكتاب القير ليس من انزال الارض
 وانما كان كذلك لان انزال الارض ما يستعمل به الارض والارض لا تستعمل
 بالقير والنفط والخل ان كانت في ارض العشر فغيرها العشر واجب العشر في
 والمراد بها ما يتولد منها بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب وذكر في الاصل
 ما يدل عليه فان قال قلت ارايت ان كان نخل في ارض العرب مما يكون فيه
 العشر هل يكون فيما استخرج من عسلها العشر قال نعم والقياس يايي ايجاب
 العشر في العسل لانه متولد من الحيوان على ما قال الله تعالى يخرج من بطونها
 شرابا مختلفا الوانه فيه شفا للناس فيعني بالمتولد من غيرهما من الحيوان
 كالقز وغيره الا اذا تركنا العمل بالقياس واجبنا العشر فيها بالاخبار منها
 ما روي الزهري قال جعل رسول الله عليه السلام في النخل العشر ومنها ما
 قال محمد بن بلعنا عن عمر بن الخطاب ان اقواما كانت لهم الخلايا في الجاهلية فطلبوا
 الي اميرهم في زمن عمر وقالوا احج لنا فكتب الامير الي عمر ان احجهم وخذ منهم
 العشر منه قال محمد بن بلعنا الخلايا النخل وفي اللغة الخلايا جمع خلية وهي بيت العسل
 وعن ابي هريرة ان النبي عليه السلام كتب الي اهل اليمن ان يؤخذ من العسل
 العشر وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ان بني شيبان كانوا يؤدون العشر من نخل
 لهم الي رسول الله عليه السلام من عشر قرية قريبة فكان رسول الله عليه السلام
 يحجي وادي بين لهم وروي عن علي بن الجعد عن ابي يوسف انه قال العشر في العسل
 مجمع عليه وليس فيه اختلاف عن رسول الله عليه السلام وعن عمرو بن عباس
 وما ذكر من القياس لا يكاد ينتظم لان الارض لا تستعمل به وتعد لذلك في المواضع
 التي فيها النخل فتجني النخل وتعمل فيها خلايا القز لانه يتخذ ذلك في الدور
 والمنازل وهي خالية عن الوظيفة ولا يقال بان العمل لو كانت من انزال الارض
 وجب ان يوجب فيه الخراج اذا كانت ارض الخراج لانا نقول انما يوجب لو انما كان
 الانزال محلا لا يوجب الخراج وليس كذلك لان الخراج انما يوجب في الزمة وعذرنا يوجب
 الخراج في الزمة ولا كلام فيه ان الكلام في الوجوب فيه ومحمد قال في الكتاب
 وان كانت في ارض الخراج فلا شيء فيه اية لا شيء في العسل ولكن يوجب الخراج

باعتبار

باعتبار التمكن من الاستعمال هكذا ذكره شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي لانه لا
 يوجب فيه العشر ولكن يوجب الخراج واذا وجب الخراج في الارض لا يوجب العشر في
 العسل بخلافه من الجمع بين العشر والخراج ولا يقال انما ذكرتم فلان كان يستقيم في
 الخراج الموقوف من حيث ان الزمة محل لا يوجب لكن لا يستقيم في خراج المقاسمة
 لان الخارج محل لا يوجب قلنا يجوز ان يكون المراد الموقوف والظاهر انه كذلك
 لان خراج المقاسمة ملحق بالعشر لا تري انه لو عطل ارضا فيها خراج المقاسمة
 لا يوجب شيئا لو عطلها وهي عشرية بخلاف ما اذ اعطاه وفيها خراج موقوف على ما
 اسلفنا وخراج روس اهل الزمة المسلة الي اخرها وجه قولك ان في ما روي
 عن النبي عليه السلام قال لمعاذ حين بعث اليه ايمن خذ من كل عالم وطلة دينار
 او عدله معافى ومعاذ حين من هجران ينسب هذا النوع من الثياب وعمل الشيء
 بالفتح مثله من خلاف جلنسه وبالكسر مثله من جلنسه ولكن نقول روي ان
 عمر وقف الجزية على نحو ما قال في الكتاب والمراد من الحديث جزية وقع الصلح عليها
 لا تري انه ذكر المرأة والجزية لا تؤخذ منها اجماعا واعلم بان اهل الزمة في
 حق ما يوجب عليهم انواع ثلاثة التعليل والخراج في من النصاري ويوساير اهل الزمة
 التعليل وخدمته الصدقة مضاعفة اتباعا لغرض الخراج في يؤخذ منه الخلال
 اتباعا لرسول الله عليه السلام وسائر اهل الزمة يؤخذ منه الجزية على تقدير
 الزم ذكرها في الكتاب وتكلموا في معنى المعتقل بعضهم قالوا هو الذي لا يقوم امر
 معاشه الا بالعمل كل يوم وبعضهم قالوا هو الذي يقوى على العمل وان لم تكسبه
 ولم يذكر في الكتاب الغني والمتوسط والفقر وروي عن عيسى بن ابيان انه قال
 انظر الي الرجل واني ما يملكه فان كان ما يملكه يكفيه وعياله ويفضل فهو
 غني وان كان لا يفضل فهو المتوسط اذا كان يكفيه واما من يملك ما لا يكفيه وعياله
 فهو فقير قال الفقهاء ابرج جعفر انظر الي حال اهل كل بلدة فان عادة اهل
 البلدان مختلفة فصاحب عشرة الاف بيلح لا يعد من المكثرين ما لم يكن صاحب
 خمسين واما اهل بغداد ونحوها من البلدان فانهم لا يعدون صاحب خمسين
 الف مائة المكثرين وحكي عن القاضي ابي حازم عن بكر العمري قال كتب امير المؤمنين



الي امير البصرة او الي عاملها ان يجمع الفقهاء ويسالهم عن ذلك ففعل فقالوا اننا نلزم
من يملك الف درهم فافوقها ثمانية واربعين درهما ومن يملك دون ذلك الي اثني
درهم اربعة وعشرين درهما ومن يملك اقل من مائتي درهم اثني عشر درهما
وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه كان ياخذ من كان يركب ويتختم بالذهب
ثمانية واربعين ويوضع على جزية التغلبي الخراج يعني خراج الجماجم الجزية
الي اخرها وجه قول زفر ماري عن النبي عليه السلام انه قال وان مولاي القوم
منهم ولهذا حرم اداء الزكاة الي مولاي الهاشمي والدليل عليه ان للشرك من العرجاء اعتق
عبدا لا تؤخذ الجزية من هذا المقتضى كما ذكره المصنف الامام الزاهد الصغار في الجاح
الصغيري ولكننا نقول ان مولاي التغلبي ينزل منزلة القرشي من القرشي اذ اعتق
عبدا كما فرأى من الجزية ولم يعتبر حاله بحال مولاة وهذا لان الكفر من عادالي
انجاب الجزية وقضية هذا وجوب الجزية على التعاليم الا انه امتنع وجوبها
عليهم لكان الصلح فيبقى من عداهم علي ما يقتضيه الدليل واما قول النبي عليه السلام
وان مولاي القوم منهم قلنا قد يعذر راجع هذا الحديث على عموميه واطلاقه لانقاذ
الاجماع على ان مولاي الهاشمي لا ينزل منزلة الهاشمي في الكفارة وكذلك مولاي القرشي
علي ما حكاه انما واذا اعتذر راجع على عموميه يجب تاويله على معنى التناصير والتفاوت
لان من لوازمه فان الرجل متى كان من القوم يقوم بمحبتهم ونصرتهم بقصد
هذا التاويل علي ماري عن النبي عليه السلام انه قال في هذا الحديث جليهم
منهم ووصديهم منهم بالاجماع لا يرد به المسأله بين الخلفاء والعدا وبينهم
واما حرمان مولاي الهاشمي عن الصدقات قلنا حرمان الهاشمي عن الصدقات
كان باعتبار الاحترام والاستعظام فيلحق مولاي الهاشمي بالهاشمي ولا كذلك
فيما نحن فيه لك العشر بوصف التضعيف لم يلحق بمعني الاحترام والاستعظام
وانما وجب لمعني دل عليه ظاهر ماري في صلح عمر واما ما ذكر من المسأله فقد
ذكر الشيخ الامام الزاهد الصغار انها ممنوعة فانها لم ترو عن اصحابنا ومعني
قوله رحمه الله في الكتاب الموالي لا يلحق بالاصل في حق التخفيف ان العشر موصوف
التضعيف تخفيف لانه كان باختيارهم ورضاهم وامتناع وجوب الجزية

علي القرشي ايضا تخفيف وموالي القرشي غير ملحق بالقرشي في حق التخفيف فكذا مولاي
التغلبي اعتبارا به **باب المعدن والركاز** معدن ذهب او فضة او حديد
او رصاص او نحاس وجد في ارض الخراج او العشر ففيه الخمس لما روي عن عمر وشعيب
عن ابيه عن جده ان رسول الله عليه السلام سئل عما يوجد في الخرب العادي
والقرية غير المسكونة قال فيه وفي الركاز الخمس والعادي بالتشديد للتسرب اليكاد
وقوم عادكا فواقدا الدهر اربابها ارضا لا يعرف لها مالك وفي بعض الروايات سئل رسول
الله عليه السلام عما يوجد في الارض الميتة والخربة العادية قال فيه وفي الركاز الخمس
والميتة من الاتيان وهو الطريق الذي ياتيه الناس للتطرق وفي رواية لما سئل عن
ذلك قال فيه وفي الركاز الخمس قيل يا رسول الله وما الركاز قال الذهب والفضة خلقها
الله تعالى في الارض يوم خلقت الارض وفي بعض الروايات المال الذي خلقه الله تعالى
في الارض يوم خلق السموات والارض فقد اوجب الخمس في المعدن فانه فسر الركاز
بما يفسر به المعدن لان الركاز اسم لما غيب في الارض على سبيل الاثبات والرسوم
ومنه قوله ركن راحة في الارض اذا غيب اخرج فيها على هذا الوجه والمعدن يجب
بهذه الصفة رجل وجد في داره معدن ذهب المسألة الي اخرها وجه قولها
ما روي من الاحاديث ولان المعدن في معني المغنم لانها كانت تحت ايدي ملوك
الكفار قبل وقوع الظهور والاستيلاء عليها صارت في معني الغنم وجه قول ابي حنيفة
رحمه الله على رواية التفرقة بين الارض والدار ان عروق الذهب والفضة ملحق
بساير اجزا الارض وقد خلا ساير اجزا الدار عن حق الله تعالى فكذلك المعدن وهذا
بخلاف الكثر لان الاتصال بين الكثر والارض اتصال مجاورة لا اتصال خلقه لا تزي
انه لا يمكن بالشر او وجه رواية التسمية ان ساير الاجزا سلم له بالاحشاء والخراج ولم يجب
فيه حق اخر فكذلك المعدن **وقوله** رحمه الله في الكتاب ان ما في المعدن اجزا الارض
قيل فيه نظر من حيث انه يجوز التسميم بما كان من اجزا الارض ولا يجوز به التسميم لهما
فكيف يكون هذا من اجزا الارض قيل انه دمجهم الله اراة بقوله من اجزا الارض ان حكمه
حكم اجزا الارض على التفسير الذي ذكرناه وان وجد ركازا يريد به كثر فلان كان
علي ضرب اهل الاسلام بان كان فيه كلمة الشهادة كان حكمه حكم اللقطة وان كان على

ضرب اهل الجاهلية بان كان عليه تماثيل الاصنام وجب الخمس والفرق لابي حنيفة
ما من من قبل هذا غير انهم اختلفوا فيمن تكون له اربعة اخماسه قال ابو يوسف
للو احد وقال ابي حنيفة له وجه قول ابي يوسف ان هذا مال مباح سبقت يده اليه وثبتا
هذا ان قسمه الامام افراس على سبيل التعادل وانما تنبئ على الظاهر دون الباطل لانه لا يورث
ما في الباطن فلو اعتبرنا ما في الباطن بطلت القسمة بصفة التعادل وحينئذ يند
باب التقاسم واذا كان كذلك بقي الباطن على اصل الاباحة فيصير ملكا له اعتبارا بالامر
المباحات وايد ما قلنا قوله عليه السلام اكن لمن اصابه وان يد المخططة ثابتة على
الباطن حكم لا حقيقته على ما ذكر في الكتاب فلا يصير ملكا للمخططة له باليد الحكيمة
كالمختار اربعة اخماس الركان ملكا للعائنين وجه قولنا ما روي الشعبي ان رجلا
وجد الفاء وخمساية على عهد علي رضي الله عنه فسأل عن ذلك عليا فقال له ان
وجدتها في ارض يورثي خراجها قوم فهي لهم وان وجدت في ارض لا يورثي خراجها
قوم فخمسها لنا واربعة اخماسه لك وستتمها لك فان قيل لم قلتم ان تلك الدراهم
كانت على ضرب اهل الجاهلية قيل له لانه لو كانت على ضرب اهل الاسلام لاسر بالتعرف
كما هو المذهب وضرب من المعقول يدل على هذا فان اليد ثابتة للمخططة على سبيل الخوص
والخصوص فيثبت على الباطن كذلك واليد الحكيمة على هذا الوجه كافية لتلك المباحات
اعتبارا بالمعادن وان لم يكن فيه ما يستدل به على شيء فهو لقطعة في زماننا لان العهد
قد تقدم فالظاهر ان لم يبق شيء من دقائمه اهل الحرب وخزائنها ثم يستوي ان يكون
الواحد صغيرا او كبيرا او عبدا او ذميا لان استحقاق هذا المال بمنزلة
استحقاق الغنيمه ولجميع من احصينا هم حق في القسمة فكذلك في هذا المال لانهم جميع
من الغنائم ولا يبلغ انصباءهم السهام تخرزا عن المساواة بين التبع والمتبع عند الترام
ولا تراحم منها حتى يصار الى التفاضل فلذا كان الباقي لهم وان كان الواجد حربيا
لا يعطى شيئا منه لانه لا استحقاق له في الغنائم رجل دخل دار الحرب باثنا عشر
في دارهم ركاز المسئلة الي اخرها والمراد بالحصار موضع ليس بمملكة احد كما لمفاوز
وانما ورد الرد اذا وجدته في ارض مملوكة لهم لان ضمن لعقد الامان اذا لا يتغير من شيء
من اموالهم لا برضاهم وهذا من اموالهم لان يد الحربي ثابتة على هذه البقعة على
الخصوص وهي جهة في صيرورة ما تحويه البقعة ملكا له على ما مر والقرن من له عذر

وخيانة

وخيانة وذلك منفي بالنص على ما روي عن النبي عليه السلام انه كان يكتب في العهود
والمواثيق وقال لا عذر فيه بخلاف ما يجده في الفخاري والبراني لانه ليست ملكا لهم
فلم يسبق اليها يد المخصوص الي اخر ما فرزنا وليس في الفير ورج خمس لما روي ان
النبي عليه السلام قال لا خمس في الحجر وهذا حجر بدليل انه لا ينطبع بالطابع واما
اللولو والعنبر فلا يجب فيها الخمس عندهما وعند ابي يوسف يجب وجه قوله ما روي
عن عمر انه سئل عن العنبر واللولو يستخرجان من البحر قال فيها الخمس وجه قولنا
ما روي عن ابن عباس انه سئل عن عنبر او عنبرة توجد على ساحل البحر قال لا خمس
فيه انما هو في سدره البحر قال شيخ الاسلام المعروف في اخر زاده اراد بقوله سدره
البحر جهة السدر في اللغة احكام في ضم قال انه تبارك وتعالى ودرس فالمراد
به احكام فيه ضم قال بعض شايخنا العنبر من زبد البحر استند لا لما قاله ابن عباس
وكا فيقولون الجوار اذا تطلعت فيها الامواج ثار منها الزبد فلا تزل تضرب الريح بعضها
على بعض حتى يمتك ما صف من الزبد فتتعد عندها ثم ينجد فيقذفه لما الى الساحل
ويذهب بما لا يتنفع به من الزبد جفا واليه اشار الله جل جلاله في قوله عن رجل
فاما الزبد فيذهب جفا واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض وعند محمد العنبر حشيش
في البحر ياكله السمك هكذا رواه بن رستم عن محمد بن قناره فيمن اشترى سمكة فوجد
في بطنها عنبرة قال هي للمشتري لانه حشيش ياكله السمك وقال بعضهم هو جثا دابة
في البحر وروث دابة في البحر ما روي عن حذيفة ابن اليمان قال سالت رسول الله
عليه السلام عن العنبر قال هو روث دابة في البحر تسمى بليته واما اللولو فتد قيل
ان اللولو يتولد من حيوان في البحر يسمى صدفا قالوا لانه ان كان يوم مطير يعلو وجه الماء
فينضن واه اي يفتح فابيض فيه من المطر تصير لولو باذن الله تعالى فيقذفه الغنم
فوها تغرد اليه فغرد الماء ولما كان كذلك شبه السمك ولا خمس في السمك فكذلك فيه
وما روي عن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب في خزان الكفار وما ذكرناه بديا
علة لا يجب الخمس في المتاع الموجود ركازا والمتاع ما يتنفع به في البيت من الاصاغر
وخوم ابي يتنفع به والله اعلم **باب صدقة الفطر نصف**
صاع من بر المسلة الي اخرها قال ابو يوسف ومحمد بن النبيب صاع كالشعير وقال

لا يجوز الا بالمقاييس وهذا ليس من المقاييس وفرقة منهم زعمت ان الشهر الا تسعة وعشرين
يوما وزعمت ان اليوم الذي يتبع به ثلاثون كالمقاييس بين الشهرين ما روي عن بن
عمر عن النبي عليه السلام انه قال نحن امة امية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا
وهكذا وهكذا وقبض ارباعه في المرة الثالثة والجواب عنه الحديث المشهور عن رسول
الله عليه السلام وفرقة منهم زعمت ان صوم يوم الشك واجب على سبيل الاحتياط
وحن بول على هذه الاقوال الثلاثة وذهبنا الى كراهية الصوم يوم الشك الى الاخبار
المشورة عن رسول الله عليه السلام والى الاثار المأثورة عن اصحابنا رضي الله عنهم منها
ما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا تقدموا هذا الشهر بالصيام فان الله تعالى
جعل الاهلة مواقيت فاذا رايتهم فصوموا واذا رايتهم فافطروا فان غم عليكم
فاكلوا ثلاثين يوما وروي عكرمة عن بن عباس عن رسول الله عليه السلام قال
صوموا لرويتهم وافطروا لرويتهم فان حال بينكم وبينه سحابة او غامة فاكلوا للعدة
وقال عليه السلام في هذا الحديث لا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان وفي
بعض الاثار قال رسول الله عليه السلام فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين
يوما وروي عن بن مسعود عن رسول الله عليه السلام انه نهى عن صيام اليوم
الذي يشك فيه انه من رمضان عن النبي بن مالك رضي الله عنه قال نهى رسول
الله عليه السلام عن صوم يوم الدير وهو احد يوم من شعبان وعن عائشة
رضي الله عنها قالت قال رسول الله عليه السلام اليوم يوم تظفرون والاخي يوم
تضخون وعن بن مسعود انه قال لان افطر يوما من رمضان ثم افضنه اوجب
الي من ان اصل به يوما ليس منه وعن عمر انه قال لو صمت السن فكل لا افطر
اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان وعن بن عمر مثله وروي عن مسروق انه
قال دخلت على عائشة فاسرت الجارية ان تسقيني فقلت اني صائم وهذا
اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان فقالت ان النبي عليه السلام نهى عن هذا
ونزلت هذه الآية في هذا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله اليه لتفقدوا الله
ولا تقدموا بين يدي الله ورسوله في صيام ولا غيره وان نوي صوم رمضان
يكره لما قلنا ولقوله عليه السلام من صام يوم الشك فقد عصى ايا القاسم

وصوم

قوله اتقوا موايل الله
ورسوله نزلت في النبي
صوم يوم الشك

وصوم التطوع ليس بمراد لما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى فيسقي ما عداه مراد فان
استبان انه من رمضان جاز لانه اني بما ائتم به وان كان من شعبان كان تطوعا
وان افسد لا قضاء عليه لتطرق التردد الى اصل الالتزام وان نوي عن واجب
اخر يكره لعموم ما روينا لكنه في الكراهة دون الاول لا يستلزم الاول المشبه
بما هل الكتاب دون الثاني هل يستلزمه الواجب ان استبان انه من رمضان لا
يسقط وان استبان انه من شعبان منهم من قال لا يسقط اعتبارا بصوم يوم
العيد ومنهم من قال يسقط والفرق بينهما ان الواجب للكراهة ثم مقطوع به وهو
ترك اجابة دعوة الله تعالى والموجب للكراهة ههنا غير مقطوع به وقد تقدم
رمضان بصوم يوم او يومين ولان الموجب للكراهة ههنا محتمل الارتفاع بارتفاع
الاشتباه والالتباس ولا كذلك الموجب للكراهة في صوم يوم العيد وان لم يتبين
الحال قال الشيخ الامام الزاهد الصغار اختلف الشارع فيه قال بعضهم لا يجوز لان
الذي عليه واجب بيقين وضبوطه بصوم هذا اليوم مشكوك فيه وذكر ابو عبد الله
الجرجاني انه يجوز عن القضا واليه هذا مال الشيخ الامام الزاهد الصغار لانه اذا لم
يثبت كونه من رمضان كان على ما شعبان لقوله عليه السلام فان غم عليكم
فاكلوا العدة ثلاثين يوما وان نوي التطوع فلا بأس به سواء كان بصوم قبل ذلك
او لا بصوم وقال الشافعي ان كان يصوم قبل ذلك لا يكره ولا فيكره وما روي
عن ابي هريرة انه قال لا تقدموا الشهر يوم او يومين الا ان يوافق موما كان يصوم
احدكم وعلموا وادعهم الله احتجوا بما ذكره روي عن النبي عليه السلام انه قال لا
يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا والفوق بين صوم واجب
اخر وبين صوم التطوع في الكراهة وعدم الكراهة ان الصوم الواجب من جنس صوم
رمضان في الواجب فكره كما كره بنية صوم رمضان بخلاف نية الزيادة على
ما ذكرنا واما التطوع فليس من جملة جنس الواجبات فلا يقع به نهي الزيادة
ولان الصوم الواجب واجب في وقت لا كراهة فيه فيكره اداؤه في يوم شك
على ضرب من الكراهة والمراد من قوله عليه السلام لا تقدموا الشهر يوم او يومين
التقدم بالصوم على قصد ان يكون من رمضان لان التقدم بالشي ان يوتي به قبل

مظان
اختلاف في الافضل في يوم الشكر
الصباح اول الاذكار
تفسير التلوم

تعيينه واوانه ووقت وزمانه وشعبان وقت للتطوع فاذا امام عن شعبان فلم يات
بصوم رمضان قبل زمانه واوانه فلا يكون هذا تقدم ما عليه واختلاف في الافضل
في يوم الشكر لان محمد بن سلمة البجلي يخبرنا ان الاطوار وكان نصر من يحيى بن محمد الصيام
وعن محمد قال يصح الرجل يوم الشكر متلوما ما بينه وبين نصف النهار لما روي عن النبي
عليه السلام انه قال اصبحوا يوم الشكر متلومين والتلوم التلوم والتكث والتكث والتلوم والتكث والتلوم والتكث
مصادر السلب كالتلوم وروي عن اسد بن عبد الله قال كنت على باب هرون
الرشيد اذ خرج ابو يوسف يوم الشكر فقال الا ان امير المؤمنين قد افطر في شأ
ان يفطر فليفطر فقلت له ما صالك فقال هاتك ذك فقال اذا صايهم من شعبان
فاصبحوا يوم الشكر فليفطر فقلت له ما صالك فقال هاتك ذك فقال اذا صايهم من شعبان
اليوم عن رمضان واما اذا اجمع في اصل النية وصورتها ما ذكر محمد في الكتب فاما
لم يصح ما يرافقه النية عند التردد والتحليل اذ النية عقد القلب على ما الت
فأعله قال شمس الائمة السرخسي ان تبين انه من رمضان يصير صايها من رمضان
وان تبين انه من شعبان لم يكن صايها وذكر العبد الشهيد رحمه الله في الكتاب
مطلقا انه لا يصير صايها قيل فاوله انه لا يصير صايها اذ لم يتبين ان من
رمضان او من شعبان توفيقا بين القولين وامتناع وجوب القضا في المسئلة التي
تلي هذه المسئلة ظاهر وكذلك الكراهة وانما لم يجب القضا فيما اذا فوي عن رمضان
وعن التطوع فانه لم يشرع فيه ملتزما لانه ان كان من رمضان لا يكون ملتزما
وان كان من شعبان يكون ملتزما لكن التزامه يكون بنقله نية معلقة وتعليق
النية بالشرط لا يصح وان كان تعليقا لا التزام بالشرط صحيح والنية ليست بالتزام
بدليل ان الرجل اذا فوي ان يصوم غدا ثم رجع قبل ان يفجر الفجر رجع الرجوع
وان كانت النية التزاما مع رجل فوي الاطوار يوم الشكر المسئلة الى اخرها
قال شمس الائمة السرخسي ذكر ههنا قبل نصف النهار وذكر في كتاب الصوم قبل
الزوال والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتتان النية باكثر وقت لا انقضاء
مقام الحال واذا فوي قبل الزوال لا يوجد هذا الا ساعة الزوال نصف النهار
لا نصف اليوم والوقت وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من

طلوع

طلوع الفجر الى غروب الشمس يعقد ما قلناه قوله عليه السلام صلاة النهار عجا قال
رضي الله عنه وعليه هذا ينبغي ان يقال قبل نصف اليوم وقال (ك) فعي لا يجوز
الابنية من الليل لقوله عليه السلام لا صيام لمن لم يبيت من الليل ولا صيام لمن
لم يبيت الصيام من الليل فالاول بالابنية والثاني من التبييت وفي بعض الروايات
لم يبيت الصيام وفي بعض الروايات لمن لم يبيت الصيام من الصيام من الليل فالاول
البت وهو القطع والثاني من الابتاء وهو في معناه وعن النبي عليه السلام لا صيام
لمن لم يوتر من الليل اي يهتئ وعلمنا ونارهم الله احتجوا بما روي عن النبي
عليه السلام انه شهد عنده اعدا في بروية الهلال عند الفجوة فقبل رسول
الله عليه السلام شهرا دته وامر مناديه فنادى الا من اكل فلا ياكل بقيه يومه
ومن لم ياكل فليعلم دل الحريث على صحة ما ادعينا والمراد من الاحاديث صوم القضا
حملنا ما عليه توفيقا بين الاحاديث والله اعلم **باب من اعني**
عليه ارجن رجل من في رمضان كله ظليص عليه قضاوه المسئلة الى اخرها
قال شمس الائمة ابو محمد عبد العزيز بن احمد الطواني المراد من قوله في رمضان
كله جنونه فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر
من شهر رمضان لا يلزم ولان الصور لا يصح فيه كالليل هو الصحيح وجه قول زهر
والشافعي قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون
حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ وجه التمسك به ظاهر فانه يقال فلان
مرفوع القلم يراد به انه غير مخاطب فاذا امتنع الخطاب امتنع الايجاب والمعنى
في المسئلة ان الجنون معني لو استغرق الشهر كله اسقط الصوم فاذا استغرق
بعضه قصر عليه اسقط بقدره قياسا على الصبا والكبي وعكسه الاغما والنوم
والفقه فيه ان صوم كل يوم من ايام رمضان عبادة على حدة فلا يتعلق وجوب
البعض بالبعض ولا سقوط البعض بالبعض وهذا بخلاف النائم والمعنى عليه ان
الاغما لو استوعب الشهر كله يلزمه قضا جميع الشهر فكذا اذا قصر وكذلك النوم
علي هذا وهذا لان العقل لا يزيل الاغما وكذلك النوم على ما ياتي بيانه
بعد هذا ان شاء الله تعالى وجه قول علمائنا رحمهم الله قوله تعالى فمن شهد

منكم الشهر فليصمه وجه التمسك به ان يقول ان شاء الله تعالى امر من شهد الشهر
 بصوم الشهر والمراد من شهد الشهر شهود بعضه لانه لو اريد به شهود كله لوقع صوم
 في شوال وذلك محال ولما كان كذلك صار تقدير الآية والله اعلم فمن شهد بعض الشهر
 ينبغي ان ينصرف الخطاب بالصوم الى صوم ذلك البعض الذي شهدناه لاننا نقول ان
 الكناية تنصرف الى اقرب الاسماء الظاهرة حتى يكون المعنى اشد اشتياقا الى فهم
 السامع والغوي ابلغ ارتباطا بدهنه والاسم الظاهر ههنا الشهر واما البعض
 فليس بظاهر بل هو ممدوح مضمحل حاجة مست الى الادراج وضرورة دعت الى
 الاضمار وهذه الحاجة في معنى الشرط لا في معنى الجزاء وهذا بخلاف ما اذا
 استوعب الجنون الشهر كله لان المراد من قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر والله اعلم من
 كان اهلا الامر بالصوم ومتى استوعب الجنون الشهر كله لم يكن اهلا للامر بالصوم
 في شيء من الشهر فيمتنع دخوله تحت قوله عز وجل فليصمه وهذا بخلاف الصبي
 لان امتناع الوجوب على الصبي ليس لامتناع كون ما ذكرناه مراد ابل المخرج الثاني
 من تضاعف الواجبات اذ الصيام مدة مديدة فيكون الايجاب احوالاً فافترقا
 والجواب عن الحديث ان يقول ان النبي عليه السلام جمع بين هوك الثلاثة
 واثبت فيه رفعاً واحداً فيجب ان يكون المراد به المستفاد به متحد وهو ارتفاع
 التاميم بالترك ونحن نقول به ولكن لا كلام فيه انما الكلام في وجوب القضاء والتأخير
 من ثانياً اختلفوا في ان هذا الجواب الذي ذكره في المجنون مجنون اصلي او
 في المجنون مجنون عارض قال بعضهم الجواب فيها واحد ولا فرق بينهما قال الشيخ
 ابو عبد الله الجرجاني الظاهر ان المراد به المجنون مجنون عارض اذ المجنون
 الاصلي بمنزلة الصبي وعليه هذا اعتماد الامام الرستغني قال الشيخ الامام الزاهد
 الصفار في تحليله ثم هذا الخطاب يعني قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 حال من لم يشهد الشهر حتى اذا شهد الشهر صام كما قالوا في وقوع الحرب فليقاتل هذا
 في الظاهر يقتضي ان يكون امر من لم يوقع الحرب حتى اذا وقع الحرب فلما كان
 كذلك قلنا اذا بلغ مجنوناً فلم يدركه هذا الخطاب فلما افاق في بعض الشهر جئنا
 ادركه فلم يخاطب بقضاء ما مضى كالصبي وروى هشام بن عبد الله عن ابي بصير

منتفاه

في

في صبي له عرسين جن وامتد جنونه ثلاثين سنة ثم افاق في اخر يوم من رمضان
 قال يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر رجل اعني عليه بعد ما دخل اول ليلة من شهر
 رمضان قضاءه غي يوم تلك الليلة لان نية الصوم مستحبة في ايام رمضان فكانت
 النية موجودة منه ظاهراً ولا مساك عن المفطرات وجد منه في اليوم الاول
 فكان صوماً لان العبادة تنادي من هو عاقل واعمال لا تنافي في كونه عاقلاً الا ترى
 ان رسول الله عليه السلام صار معني عليه في مرضه الذي توفي فيه ورسول الله
 عليه السلام منزله ان يكون عديم العقل في حياته الا ترى ان الله تعالى نفي عنه الجنون
 بقوله عز وجل ما انت بنعمت ربك بكاهن ولا مجنون وما صاحبكم بمجنون ولذا لم
 يكن الاغما في العقل كان الامساك الموجود من مسبقاً بالنية فيكون صوماً
 عن العهدة والمعنى في المسئلة التي تلي هذه المسئلة ظاهراً والنية شرط لصحة الصوم
 عندنا وقال زفر لا يشترط النية من الصحيح المقيم في شهر رمضان بل يتاخر صيام
 رمضان بالامساك بمجرد اعلان النية وقال الشيخ الكرخي من حكمي هذا المذهب
 عن زفر فقد اخطا انما قال زفر ان صوم رمضان يصح من الصحيح المقيم بنية
 واحدة قال صدر الاسلام ابو اليسر هذا قول زفر في صغره ثم رجع عنه
 في كبره وقال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني وقول زفر انه يجوز بغير نية اشهر
 واظهر من ان يخفي على احد وروي ذلك عنه ابو عبد الله الثلجي وغيره من اصحابنا
 رحمهم الله وجه قول زفر ان الله تعالى عين رمضان لصيام رمضان وجعله حقا
 به حتى لا يجوز صوم اخر فيه فلا يفتقر كونه صوماً الى النية كمن وجب عليه الزكاة
 في ماله فذهب جميع ذلك المال الفقير ولم يبق الزكاة ويقضي عن عمدة الزكاة لهذا
 لا يشترط التقيد على اصلكم ولنا ما روي من العمومات قال الامام الزاهد الصفا
 في تحليله ان شاء الله تعالى اوجب الصيام في هذا الشهر فعلا في الدب وفعل
 العبد يحصل باختياره لانه لا يحصل للفعل الا بالاستطاعة يستحضرها الله تعالى في
 العبد عند الفعل على ما عرفت في مسئلة الاستطاعة مع الفعل والله عز وجل
 يستحضر الاستطاعة في العبد للعبد ويمكن العبد من صرف الاستطاعة الى ما
 فعل بنا تمكن اختياره لان الله تعالى خلقه مختاراً لا يمكن اطلاقاً واباحاً

عندنا
 الشهر والصوم
 خلافاً للآخر
 فيه تفصيل

في جميع ما هو العبد بل امره بها الى بعض الافعال دون البعض لكن الامر والنهي
لا يسلطان مكنة العرف ولذلك تعلق الثواب والعقاب به وطاعا كان كذلك قلنا انه
اذا امسك في وقت الصوم عن فمنا شهوة البطن والفرج احتمل ان امساكه هذا
وقع اما عادة او حجة وكون الوقت منعنا لهذا الامساك لا يجعل الامساك لله
تعالى لان العبادة لله تعالى فعل العبد على قصد التقرب الى الله تعالى ويمكن ان
يقال ان الفعل انما يقع عبادة بالاخلاص وقصد التقرب اذ ذاك ما هو في سبي
العبادة فاذا اعدم الاخلاص والتقرب امتنع كونه عبادة واذا امتنع كونه عبادة
له تعالى وهذا بخلاف ما لو وهب النصاب الفقير ولم يبرئ الزكاة لان ان لم توجد
نية الزكاة لكان وجود التصرف اذ الهبة للفقير صدقة لانه لا ينبغي به التردد في
وانما ينبغي بها رضا الله تعالى واذا وجد التصديق فقد وجد التقرب فكان
له تعالى غير انه لم يوجد تعيين جهة التقرب عند تعيين المحل ولذا قلنا
اذا اصام رمضان بمطلق النية او بنية التطوع جاز غلام بلغ في نصف رمضان
او خضر في ايامه لم ياكل بقية يومه ولم يلزم ما قضا ما مضى اما الصبي فلان الصبا
ما منع من الايجاب لكونه مظنة الترحم واما الكافر فلقوله تعالى قل الذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقال عليه السلام الاسلام يجب ما قبله ولا
الكفار ولا يخاطبون بالشرع فاذا امتنع الخطاب امتنع الايجاب ذكر محمد بن سباع
انه على سبيل الاستحباب لانه مضطرب فكيف يجب عليه الكفر عن المفطرات
وقد قال ابو حنيفة في كتاب الصوم ان الحائض اذا طهرت في بعض النهار لا
يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا ايدى علي ان الاحب والاذنب
الامساك قال الامام الزاهد الصغار الصحيح ان ذلك على الايجاب لكان محمدا رحمه
ذكر في كتاب الصوم فليصم بقية يومه والامر على الايجاب وقال في الحائض
لذا طهرت في بعض النهار فلتندع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال
لا يحسن لها ان تأكل وتشرب معناه ينبغي منها ذلك لا نهي انه قال في المسافر
اذا اقام بعد الزوال اني استنقح ان ياكل ويشرب والناس صيام وموقع
فقد فرس ما لا يحسن بالاستنقح ولا يستحب ان ترك ما يستنقح شرعا

في المواضع التي ذكرتها
شبهها للصائمين

واجب

واجب وان ادرك الصبي او اسلم الكافر قبل انتصاف اليوم فنوي صوم ذلك اليوم عن رمضان
لم يجزه عن رمضان قال شيخنا رحمه الله عليه عيسى بن مازويه عن ابي يوسف في رجل ارتد
عن الاسلام في بعد راتين من رمضان ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوي الصوم ان يكون
صايما عن رمضان يجب ان يكون في مسئلتنا كذلك ولو كان هذا خارج رمضان ونوي النفل
قبل الزوال يصح ويصير صايما عن النفل فاما الحائض والنفسا اذا طهرت خارج رمضان
وفوق التطوع لا يصح لثا هل الصبي المتغفل دون الحائض والنفسا واما الكافر اذا اسلم
قبل الزوال خارج رمضان ونوي النفل فذكر في بعض النوازل ان صومه صحيح والحجة
بالصبي والذي عليه ما ينبغي ان صومه لا يصح والحقوه بالحائض والنفسا وذكر
شيخ الاسلام المعروف بخوارزمي رحمه الله في الصوم نقصا في اسلم عند
ارتفاع النهار وغير رمضان ثم نوي صوم ذلك اليوم قبل الزوال فطوعا قال ابو يوسف
هو صايما وان افطر فعليه القضاء وقال زفر بن ليون صايما وعلى هذا الكافر اذا اسلم
قبل الزوال ونوي صوم رمضان كان صايما عند ابي يوسف وكذا الحائض اذا طهرت
قبل الزوال ومسئلة المسافر فطاهرة والله اعلم **باب ما يجب**
النفس والكفار رجل كل في رمضان ناسيا المسئلة الى اخرها وجه القياس وهو قوله
مالك وربيعة الرازي وابن ابي ليلى وهو اخنبا ربح من مقاتل الرازي انه وجد
المشا في لان الافطار يتعلق بالدخول والوصول لقوله عليه السلام الفطر ما دخل
وجه الاحتسان ما روي ابو هريرة عن رسول الله عليه السلام انه قال اذا اصام
احدكم يوما فليصم فاكل وشرب فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه وفي رواية اخرى
عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال من اكل ناسيا في رمضان لا قضاء عليه ولا
كفارة وروي عن عمر بن الخطاب استسقى ما وهو صايما فليل له انك صايما فقال لقد
اراد الله ان يستغني فمذعنتموني وروي ابو سعيد الخدري ان رجلا جاء
الى رسول الله عليه السلام فقال شيت فاكلت وشربت فهل علي قضاء قال
ذاك طعام اطعمك الله وسقاك وفي بعض الروايات انه اطعمك وسقاك فتم
علي صومك وروي الحسن البصري عن النبي عليه السلام انه قال اذا اكل الكفار
او شرب ناسيا فليتم علي صومه فانما هو نسي رزقه الله اياه مثل هذا عن علي

وعبد الله بن عمر وعلي كذا روي جماعة من التابعين الحسن وعطاء وعلمه ومجاهد
وابراهيم النخعي ومكحول ولانا اجمعنا على ان الصوم اذا كان فطره لا يفسد فكذا اذا
كان فرضا يكون النسيان عندنا قال محمد في هذه المسئلة لولا قول الناس لقلت يقضي
قيل اراد به من ذكرهم وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن ابي حنيفة اخذ
قال لولا خلاف الاثر لقلت ان الذي لكل وشرب فاسيا عليه الفضا وان مكرها
او مخطيا فسد صومه عندنا خلافا لما في وجه قولك ان في ان الخاطي في معنى
الناسي في استقامة الاعتدال لا الخطا قال عليه السلام رفع القلم عن ثلاث ولنا
ان الخاطي مقصر فلا يكون في معنى الناسي لان الخطا انما يقع لغرض التغافل ولذا
بحرم الميراث اذا قتل مورثه ولذا يجب عليه الكفارة مع ان الكفارة لا تجب الا
لشئ الجانية قال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي رحمه الله في الخاطي يوم يباد
ما امر به وصيانة ما امر به حتى لا يخطئ وكثير من الناس ما لو الى هذا هذا
معني ما قال رحمه الله في الكتاب هذا العذر حلال من قبل من له الحق وان فعل ذلك
متعدا فعليه القضا والكفارة اما القضا فظاهر واما الكفارة فمذهبنا وقال ان في
الكفارة لا تجب الا بالوقوع لان الكفارة لا يعرف وجوبها قياسا بل سماعا والسماع في
الوقوع لا غير فلو وجبت وجبت بالقياس ولا سبيل اليه لوجبه احدنا ان الكفارة
تجب عقوبة والعقوبة تندري بالشبهات ولا يجوز ما يندري بالشبهات بدليل فيه
شبهة والثاني ان قيام الفارق بينهما مانع من انتظام القياس وبيان الفارق ان
الحاجة الى شرع الزاجر عن الوقوع امس منها الى شرع الزاجر عن الاكل والشرب لان
شهوة الوقوع اغلب وادعى لانها اذا هاجت قل ما يمكن التماسك والاصطبار عنها
ولا كذلك شهوة الاكل والشرب ولان الاباحة اصل في الطعام والحرمة اصل في الابضاع
فكانت الحرمة في الوقوع باب مضمنة فكانت اشد وعلى ذناهم الله احتجوا بما
روي عن النبي عليه السلام ان قال من افطرني رمضان فعليه ما على المظاهر وهذا
حديث رواه ابو هريرة رضي الله عنه وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سال رجل رسول
الله عليه السلام فقال افطرني في رمضان فقال عليه السلام من غير من ولا سفر
قال نعم قال اعتق رقبة ومعلم ان الافطار من المرض لا يكون بالوقوع فخرنا اعتقد

الافطار

الافطار من غير وقاع ومع هذا وجب الكفارة لانه عليه السلام اوجب الكفارة
من غير استكشاف ولا استباحت واجاب الكفارة من غير استكشاف دليل
على ان الحكم لا يختلف باختلاف ما يقع به الافطار اذا كان كاملا وعن علي بن ابي
طالب رضي الله عنه انه قال انما الكفارة في الاكل والشرب والوقوع ولم ينقل عن
اضرابه ونظرا به خلافه فحل محل الاجماع والكفارة عندنا لم تجب بالقياس وانما
وجبت بدلالة النص ويمكن ايجابها بالقياس والفرق بين الثابت دلالة وبين
الثابت قياسا ان الثابت دلالة ثابت بمعنى النص من غير تأمل واجتهاد لوجه
والثابت قياسا ثابت بمعنى النص ايضا لكن بضرب قائل واجتهاد فتجوز الكفارة
بالافطار بالاكل والشرب لكونه افساد الصوم بمعنى الطبع دعا اليه قوله
ان شهوة الفرج اذا هاجت قل ما يمكن التماسك والاصطبار قلنا هيجان
هذه الشهوة بحيث لا يمكن التماسك عنها شاذ ناد و هيجان شهوة الاكل والشرب
عام غالب وان كان هذا دون ذلك فتكون الحاجة الى ايجاب الكفارة ههنا اس
لشد ود ذلك وعموم هذا ولو دخل حلقه باب وهو ذكر الصوم وما ذكر في
الكتاب قيل انه مشتبه ملتبس بما اذا طعن الرجل برمح وبقي الروح فيفسد
صومه وان لم يوجد الفطر صورة ولا معنى على ما ذكره رحمه الله من التفسير غير
ان مسئلة الطعن فيها طعن عن بعض المتكلمين في قول الاشتباه وبعض المتكلمين في قول
في تحليل هذه المسئلة على ان ما لا يستلزم الامتناع عنه عفو وهذا لا يستلزم
الامتناع عنه لان الانسان يحتاج الى ان يغفر فاه عنه التكلم والتحدث وعند
ذلك يطير الذباب في حلقه ولا يقوي على الامتناع عنه ومعني قوله رحمه الله ان
هذا وجه معنوي ان وصوله الى جوفه ليس من مسلك معتاد والوصول من حيث
الصورة هو الوصول من مسلك معتاد فاذا اعدم المعني اليه الذي به اصلاح البدن وهذا
غير ما اراد بقوله رحمه الله لان هذا وجه معنوي ولا صورة له على ما ذكرنا من
التفسير فلا يفسد صومه وقال ابو يوسف رحمه الله وكذلك الرنور يدخل حلقه لا
يفطر واذا ادخل الرنور في الصائم ان كان قليلا لا يفطره وان كان كثيرا احتجى جدد
ملوحته في جميع فمه وابتلعه فسد صومه وفي متفرقات ابي جعفر انه اذا

بابتلاعها فعليه القضاء والكفارة وآذ انظر الى قرح امرأة بشهوة فامني لا يفسد
صومه لانه ليس باستمتاع لانه بمنزلة التفكير ولو تفكر في جمال امرأة حتى
امني لا يفسد صومه او تقول هذا في بعض الاحلام علي معني ان هذا تفكر
في النقطة والاختلام تفكر في المنام ثم لا يفسد الصوم بالاختلام في المنام
فكذلك انظر بخلاف حرمة المصاهرة لان حرمة المصاهرة تعلقت بالوقوع
او بما هو سبب الوقوع والنظر الى الفرج بشهوة سبب الوقوع ولهذا ثبت حرمة
المصاهرة بالنكاح لانه سبب اما ضاد الصوم فينتقل بالاستمتاع وذلك ما
الوقوع او المساس الذي يتصل به الانزال حتى يكون في معني الوقوع وهذا لان
النص ينفي فساد الصوم بدون الدخول لانه ترك العمل بهذا النص لنص آخر
ما روي ام سلمة عن النبي عليه السلام انه قال الصائم اذا قبل الصائمة افطرا
معناه اذا انزلا لما روي عن النبي عليه السلام انه كان يقبل وهو صائم وروي
عن عمر انه قال يرسل الله هشتشت الى امراتي فقبلتها وانا صائم ايض فيقال
عليه السلام ارايت لو اخذت الما بفيك ثم مجتته فكان يضرك فقال لا فقال
فيم اذا وهب من الحديث يعلم ان المراد بالحديث ما قلنا فيسقي ما عدا ما على ظاهر
ما روي على الحديث من قبل وان قل من اقل من مل فيه فعاد بعض المسئلة
الى اخرها لا يفسد صومه لقوله عليه السلام من قاء فلا قضاء عليه ولو اعل عليه
السلام ثلاث لا يفطرن الصيام القي والحجامة والاختلام فان قيل روي
ابو الدرداء عن النبي عليه السلام انه قاء فافطر قال الراوي فلفقت ثوبان
فذكرت له ذلك قال نعم واذا صببت الما قلنا ذكر الامام الزاهد الصفار في
تاويله ان قاء فاضعف القي فافطر ليكون توفيقا بين الاثار وان تعينا
فعليه القضاء وان ذرعه فلا قضاء عليه وروي عن علي بن ابي طالب مثله
وروي نافع بن عمر مثله وما ذكر رحمه الله في المسئلة من التفريعات
فواضح ظاهر وان اكل لما بين اسنانه متعده المسئلة الى اخرها وجه
قول زفر انه اكل ما يتغذي به ولا يمكن بالتخدر عنه وجه قول علمائنا
ان ما بقي بين اسنانه متى كان قليلا لا يستطاع الامتناع عنه كالبراق

فلا

فلا يفسد به بخلاف ما اذا كان كثيرا والفصل بينهما ما روي ابو عبد الله الدلمي عن الحسن
ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه اذا كان بين اسنانه قدر حصاة فقل
لان قدر الحصاة لا يمتلي في فرج الاسنان وفتحاتها وما دونه يبقى ومن الشايخ من
قال ان كان ما بقي بين اسنانه بحيث يحتاج الى ابتلاعه الى الاستعانة
بالريق فهو قليل وان كان لا يحتاج الى ذلك فهو كثير وهذا بخلاف
ما اخرجته ثم ادخله لانه بعد ما اخرجته صار بحيث يستطاع الاقتر
عنه فلا يلزم واذا تناول سمسة فمضغها ثم ابتلعها لم يفسد صومه
لان لصفا قتها باصول الاسنان والافراس فلا يصل شي منها الى الباطن
والنائمة او المجنونة اذا اجامعها زوجها وهي صائمة فسد صومها
اما فساد صوم النائمة فظاهر لان النوم لا ينفي في الصور والعذر جازم
قبلها علي ما قررنا واما المجنونة فقال الامام الزاهد الصفار عن
القاضي الجليل بن احمد السجستاني عن القاضي ابي طاهر الدباس عن
القاضي ابي حازم عن بكر العمي وهلال الرمي عن عيسى بن ابان انه قال
قلت لمحمد رحمه الله هذه المجنونة فقال لا بل المجنونة يعني المكروهة
فقلت لا تجعلها مجنونة فقال بلي ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب دعوا
ورجل اكل او شرب او جامع ناسيا المسئلة الى اخرها واما الحجا الكفارة
لان عند مالك وربيعة الراي ومن ابي ليلى يفسد صومه وهو اختيار
محمد بن مقاتل الرازي من اصحابنا واختلاف العمل بحديث الشبهة لاقبال
ان يكون الحق مع البعض لمكان الاجتهاد والكفارة عقوبة والشبهة
مؤارة للعقوبات وبيان انها عقوبة انه يسلك فيها مسلك العقوبات
لانها وجبت بما هو عهد ولا تجب بما هو خطا ونسيان او استنكره ولهذا
قلنا بالمتداخل عند الترادف وان احقهم وظن ان ذلك فطره المسئلة الى اخرها
واما وجبت الكفارة اذ لم يبلغه الحديث لان ظن لافي موطن لان الحجامة
لاتضاد الصوم لان الفطر يتعلق بالدخول ولم يوجد بخلاف ما اذا اكل ناسيا
لوجود الدخول هناك فكان ظنا في موطنه فافطر او اما اذا ابلغه الحديث

قد رت

في الافكار السليمة

في الكمال عليه الصلوة والسلام
في رمضان وفي يوم عاشوراء

ما يستعمل السواك
في الغداة والعشي

وزیری

وروي هشام بن عروة عن ابيه عن عايشة قالت ان رسول الله عليه السلام
كان يستاك اول النهار ووسطه واخره والاثر ارجات بالانتداب منها قرله
عليه السلام السواك مطهرة للفم ومجلاة للبصر مسخطة للشيطان مرضاة للرحمن
وروي محمد بن الحسن في اثنا روي عن جعفر بن ابي طالب عن رسول الله عليه السلام
قال ما لي اراكم تدخلون علي قلما استاكوا لو لان اشق علي امتي لا سترتهم عند
كل صلاة وقال عليه السلام ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتي خشيت ان يردني
وفي بعض الروايات حتي خشيت لادردن وفي بعض الروايات حتي خشيت علي
عمودي والدرد سقوط الاسنان والادرد الاسقاط والعموده اللثات وهي
منابت الاسنان واعلم ان محمد ارحمه الله ذكر في الاصل انه لا باس للصائم
ان يستاك بالسواك الرطب ولم يذكر ان رطوبته بالما او بالرطوبة الاصلية التي
تكون للاشجار ولا ذكر انه بله بريقه او بله بالما فلو لا رواية الجامع لكان لقائل
ان يكون اذا كان رطبا بالريق ولا باس به اما اذا كان رطبا بالما فيكره لما فيه من
الحوم حول الحمى وهكذا روي عن ابي يوسف فلما نص ههنا علي الرطب بالما
ازال الاشكال وازاح الاشتباه ولا معتد بما قاله ابو يوسف لان ما
يبقي من الرطوبة بعد المضغنة اكثر مما يبقي بعد السواك ثم لم يكره
لصائم المضغنة فكذا لا يكره السواك قال عطاء ومجاهد وسالم ابن
الجعد انه يكره في اخر النهار و به اخذ الشافعي لانه يذهب بالخلوف
والخلوف بغض الخاء النكهة ولكننا نقول ان السواك يذهب بالقلح الذي يجاذه
بماروبنا والقلح صفة الاسنان ولا تاثير للسواك في اذهاب الخلوف لانه
من جوف المعدة ولا عمل للسواك في المعدة وانما يستحب للرجال مضغ العلك
تحررا عن التشبه بالنساء لان مضغ العلك من فعل النساء جعل بدلا عن
السواك للرجال لضعف بنيتهن هكذا ذكره صدر الاسلام ابو اليسر
رحمه الله **باب ما يوجب الصيام** رجل قال لله علي صوم يوم النحر
المسألة الي اخرها وجه قول زفر رحمه الله والشافعي ان المنذور معصية
الحديث المعروف ولما روي عن عبد الرحمن بن عوف قال شهدت عمر رضي الله عنه

حذره
 الخلو في الفكرة
 التاج صفة الكمال
 مطلب الخالصة
 موضع العلام

يوم النحر فهدا بالصلاة قبل الخطبة وقال سمعت رسول الله عليه السلام ينهى عن
صوم هذين اليومين اما يوم الفطر ففطركم من صومكم واما يوم النحر فكلوا من
لحم نسككم واذا كان المنذر ومعصية لا يصح النذر به لقوله عليه السلام لا نذر
في معصية الله تعالى ولا يقال علي هذا لو نذر ان يصلي في الارض المغصوبة
يصح وان كان المنذر ومعصية لا نذر في الفرق بينهما ان المنهي عنه ثم شغل
ارض الغير ودوسها والشغل مجاوز للصلاة لانفسها لا الصلاة فعل المصلي
والفعل قايم بالفعل لا يتعداه فالصلاة نفسها لا تقع شغلا لارض الغير وانما
الشغل لنفسه فكانا متغايرين متجاورين فيقع احدهما لا يقع الاخر كما
يطا ارض الغير يقدمه ويقرا القران بلسانه والمنهي عنه فيما نحن بصدده ترك
اجابة دعوة الله تعالى واجابة الدعوة الاكل والشرب وترك الاجابة ترك
الاكل والشرب وترك هذه الاشياء عين الصوم لا غيره والنية غير دخلة في مسمى
الصوم لانه يقال نوي الصوم فيجب ان تكون النية غير الصوم فعين هذا الفعل
من حيث انه يدعي مرضاة الله تعالى ان كان حسنا لعينه ومن حيث انه
يدرك به طاعة الله تعالى في اجابة دعوته يكون قبيحا وقبيح واجب الترك
والجنس جائز الا تيان فيرجح جانب الترك على جانب الا تيان يوضحه ان الصلاة
في الارض المغصوبة تصح لا سقاطا ما في ذمته من الصلوات وصوم يوم النحر
لا يصح لا سقاطا ما في ذمته من العيادات فبان ان البايضة بينهما من كل وجه
ولنا ان الشرعات اصلها حسن عقلا لان العبادات اظهار الخضوع والتذلل
لله تعالى وتعظيم الخالق وشكر المنعم ومتى تعلت بها نهى بحجب صرف ذلك النهي
الى غير مجاور لها لا اليها صيانة لا دلالة الشرع عن التناقض وهذه الفقه
وهوان الافعال انما تحل وتحرم باعتبار الآثار والجهات لا باعتبار الذوات وهو اختيار
الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي والامام ابو المعين رجة الله عليهما والدليل علي
صحته هذا ان الفعل لو كان محرم لذاته لكانت الافعال باسرها حراما لكونها
افعالا والفعل لو كان يحل باعتبار كونه فعلا لكان الافعال باجمعها حلالا لكونها
افعالا الا تزي ان واحدا منا اذا سئل عن الوطي يحل ام يحرم لا يستجيب من نفسه

ان يقول بالحل او بالحرمة بلا تعرض جهة وكذلك الانسان اذا راي حربيا ومسلما
فما هو ارمية واحدة فعنه الرمي يوصف بالحل باعتبار كونه قتلا للحربي وبالحرمة
باعتبار كونه قتلا للمسلم اذا ثبت هذا فنقول الصوم في هذا اليوم من حيث انه
ترك اجابة دعوة الله تعالى قبيح حرام ومن حيث انه قهر للنفس الامارة بالسوء علي
قصد التقرب الي الله تعالى حسن مباح فيصح النذر به ولكنه يلزمه الافطار ثم
الغضا لما روي عن عبد الله بن عمر انه سأل رجل فقال اني نذرت ان اصوم يوم
النحر فقال عبد الله بن عمر كان رسول الله عليه السلام يا مرفا بالوفا بالنذر
وكان ينهانا عن الصوم في هذين اليومين فقد اشار الي الوفا والي تخاخير
العقضاء وجه قول ابي يوسف فيما اذا نوي النذر واليمين ان هذا الكلام
حقيقة للنذر لان الحقيقة ما يفهم السامع معناه من غير قرينة والنذر
يفهم من هذا اللفظ من غير قرينة فكان النذر حقيقة له واليمين لا يفهم
منه الا بقرينة فكان مجازا اذا المجاز ما لا يفهم السامع معناه الا بقرينة
فالحقيقة من صارت مرادة مجي المجاز عن الارادة تحرزا عن الجمع بينهما وجه
قولهما ان قوله لله يمين قال بن عباس دخل ادم الجنة فله ما غرت الشمس
حتى خرج اي والله وقوله علي نذر فثبت اليمين بالاول والنذر بالثاني
فيكون نذرا ويمينتا من غير ان يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز الا انه
غلب استعماله في النذر فيكون نذرا عند الاطلاق ونقول النذر
ايجاب المنذور لعينه ولهذا يختص بالقرب والطاعات واليمين ايجاب
لغيره ولهذا يجمع القرب والمباحات فيلشتركان في نفس الايجاب وعند النية
يراد بها نفس الايجاب وحينئذ يكون هذا امنا عملا بعموم المجاز كما في قول
القايل لا يضع قدمه في دار فلان حيث يجعل مجازا عن نفس الدخول رجل
قال لله علي صوم هذا المنة افطر يوم الفطر ويوم الاضحى وايام التشريق
لما روي ابو هريرة عن النبي عليه السلام انه نهى عن صوم ستة ايام في السنة
يوم النحر ويوم الفطر ويوم الشك وثلاثة ايام التشريق وقضاها من ما ذكرنا
ولو افطر يوم النحر بعد ما شرع فيه لا يلزمه التقاض خلافا لما وجه قولهما ان

هذه عبادة تلزم بالنذر فتلزم بالشروع اعتبارا بالصلاة في اوقات مكرهة
وجه قول ابو حنيفة رحمه الله ان الشروع في العبادة انما ينعقد سببا
للزوم اذا كان ماذونا وللصوم ههنا منهي عنه وكل جزء من الامساكات
الواقعة في اليوم فعل الصوم بدليل انه اذا احلف ان لا يصوم قاصح ممسكا
عن المفطرات مقرونا بالنية بحيث في يمينه ولا كذلك الصلاة لوجهين احدهما
ان هناك الشروع في الصلاة ليس بصلاة بدليل انه اذا احلف ان لا يصلي
فشرع في الصلاة لا يحنث ما لم يقيد بها بالسجدة واذ التكن صلاة لا يكون
منهيا عنه فجاز ان يكون مضمونا بالافساد والوجه الثاني ان هناك
يمكنه ادائها بصفة التكافي عن الكراهة مع التحريم لها وههنا لا يمكنه
اداء هذه العبادة على هذه الصفة فلم يكن شروعه سببا للزوم والله اعلم
كتاب الحج قال رضي الله عنه قد وقع ضرب من البسطة
في بيان هذه المسائل لشدة الافتقار الى معرفتها بعد عهد لفتها
عنها لقلة اهتمامهم باقتباسها لانكاههم على ندرة وقوعها فاقول
وبالله التوفيق اعلم ان الاحرام شرط عندنا وعند الشافعي ركن فاشترط
ما توقف عليه اعتبار الشيء والركن ما يتوقف عليه وجوده فيكون جزاء
من اجزائه وبيان شرطية ان يستدام الى اخر الحج وما يستدام الى
اخر الشيء فهو شرط لذلك الشيء كالطهارة للصلاة وستر العورة واشتغال
القبلة واذا كان شرطاً جاز تعدد سببه على وقت اعتبار اتمامه من الشرط
ولو احرم في غير مكانه جاز اتمامه عندنا فلكونه شرطاً واما عند الشافعي فلكونه
ركناً وادراك الركن في الوقت جائز وتفسير الاحرام ان ينوي الرجل بقلبه
الحج او العمرة ويذكر بلسانه والذكر باللسان افضل لما فيه من استعمال
العصم من في عبادة الله تعالى ثم يلبي وتفسير التلبية ما ذكر في الكتاب
وقيل في اشتقاق التلبية لغة انها مشتقة من قولهم البت الرجل اذا
اقام فمعني قول القائل لبيك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة
لان التلبية للتكثير كما في قوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسياً وهو يخير

والمراد

والمراد به التكثير والتكثير عند ائمة التفسير والقلاب البصر خاسياً يدل عليه
وقيل انها مشتقة من قولهم داري قلب دارك اي نواحيها فاعلي هذا معنا
اذا مترجه الى طاعتك توجهها بعد توجهه وقال بعضهم انها مشتقة من شيء ولكن
اسم علم على اجابة الداعي واختلفوا في الداعي المختار ان الداعي هو الخليل صلوات
الله عليه على ما روي انه لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعو الناس الى الحج
فصعد ابا قبيس وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الانحجر
فبلغ الله تعالى صوته الى الناس في اصلااب ابايهم وارحام امهاتهم فمنهم من
اجاب مرة ومنهم من اجاب مرتين واكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم حج
وبيان هذا قوله تعالى واذن في الناس بالحق الاية فالتلبية اجابة لدعا
ال خليل صلوات الله عليه واختلف الكسائي ومحمد بن الحسن في ان الحمد يقال
الكسائي الفتح احسن ومعناه لان الحمد اوبان الحمد وقال محمد رحمه الله الكسائي
ومن ابن سماعة قال قلت لمحمد رحمه الله اي اللفظين احب اليك قال الكسر للابتداء
والفتح للبنا والابتداء اولى من البنا واذا نوي ولي صار شارعا في الاحرام
بالنية عند التلبية ولا يصير شارعا بمجرد النية ما لم يلبي او يقول الله
وليسفها وقال الشافعي في قول ينعقد بمجرد النية وجه قوله الاحرام
يتادي الكف عن المحظورات فيثبت الشروع فيه بمجرد النية اعتبارا
بالشروع في الصوم ولنا ما روي عن عمر وابنه عبد الله وعبد الله ابن عباس
رضي الله عنهم اجمعين عن النبي عليه السلام انه قال اتاني ات في هذا
الوادي المبارك وقال يا محمد صل ركعتين وقل لبيك بعمر وحجة ولاس
علي الرجوب وروي عن بن مسعود وبن عمر وبن عباس وعائشة
وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا لا احرام الا لمن اهل
ولي وفي رواية لا احرام لمن لم يلبي وروي عن رسول الله عليه السلام
انه قال من قلده بدنته فقد احرم ومتى صار محرماً يلزمه الايفاع عن
محظورات الاحرام الجماع وما كان من ثوابه كقوله تعالى فلا رث قال
بعض المفسرين من الجماع واحقوا بقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث

الي نسايكم وقال بعضهم ذكر الجماع عند النساء اذا حرم ذكر الجماع حرم الدوا
لانها في الاضنا الي الجماع اشد والتطليب والتدهن ايضا من محظورات الاحرام
اما التطليب فلما روي عن صفوان بن يحيى ابن امية انه قال وددت ان اري
رسول الله عليه السلام حين ما يوجي اليه فجاه اعرابي وراسه مضمخ بالخلف
وعليه مقطعات اوجبة وقال يرسل الله اعترفت والناس يعيبوني فسكت
رسول الله عليه السلام ينتظر الوحي فلما اوجي اليه وشري عنه فقال اين
السائل هانا ذا يرسل الله فقال اما راسك فاغسله واما جبتك
فانزعها فهذا يدل على الكراهية واما التدهن فلانه يزيل الشعث
التفل وروي عن النبي عليه السلام انه قال ان الله تعالى يباهي اهل
عرفة عشية عرفة فيقول ملايكتي انظروا الي عبادي جاؤني شعثا
غبرا من كل فج عميق اشهدوا لي قد غفرت لهم مدحهم الله تعالى بذلك
فيكونوا اذلة ما يمدح به الانبياء انه يكره ازالة دم الشهيد لانه يمدح به
وكذلك لبس المخيط لما روي عن الصادق عليه السلام لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم ولقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمت حراما والاشارة
والدلالة لما روي عن ابي قتادة الانصاري انه قال كنت رجلا حلالا
واصحابي محرمون فمر بنا حمار وحش فاخذت سوطي وركبت فرسي
فسقط عني سوطي فالت اصحابي ان يعطوني فابوا فنزلت واخذت
ثم ركبت واتبعته فلحقته وصرعته فحجبت به الي النبي عليه السلام
فقال لاصحابي هل اعنتم هل اشركتم فقالوا لا فقال لهم كلوا فالنبي
عليه السلام علق اباحة الاكل بعدم الاشارة ثم المحرمون انواع اربعة
مفرد بالعمرة والركن فيها شيان الطواف بالبيت والسعي بين الصفا
والمروة واحرام العمرة من الميقات او قبله ذكر شيخ الاسلام المعروف
بخواجه زاده الواجب في العمرة شيان السعي والحلق حتى لو ترك احدهما
نجب الدم ولا بقول العمرة غير واجبة عندنا خلافا للشافعي وجه قوله
ماروي يزيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال العمرة

فريضة

فريضة وفي رواية فريضة كالحج وهذا نص في الباب وعن صبي بن معبد
انه قال كنت رجلا نصرانيا فاسلمت فوجدت الحج والعمرة مكتوبين علي
فقرنت بينهما وضرب من المعقول يدل علي هذا فان هذه عبادة تلزم
بالنذر فيجب ان يكون من جنس ما يكون واجبا باسمها شرعا علي
ما عرف وجه قول علمائنا ما روي عن ابن عباس عن النبي عليه السلام
انه قال الحج جهاد والعمرة تطوع وروي ابو هريرة وحفصه وميمونة
عن النبي عليه السلام انه قال الحج فريضة والعمرة تطوع وروي عن النبي
عليه السلام انه سال رجلا عن الصلاة والزكاة او اجبة هي قال نعم ثم
سأله عن العمرة او اجبة هي قال لا وان تعتمر خيرا لك والمراد من قوله
فريضة مقدرة اذ الفرض عبادة عن التقدير وعلي ما قدمنا وما ذكر
من المعقول قلنا لم قلتم بانه ليس من جنسها واجب الانزي ان فائت الحج
يلزمه قضاء الحج مع العمرة وانما كان الطواف ركنا لكون العمرة زيارة
والطواف زيارة واما السعي فهو واجب عندنا وعند الشافعي ركن لما
روي عن النبي عليه السلام انه سعي بين الصفا والمروة وقال لاصحابه
ان الله تبارك وتعالى كتب عليكم السعي فاسعوا والمكتوب ركن والمراد
اما السعي في العمرة او في الحج والخلاف فيها واحد وقال عليه السلام
ما اتم الله لامر حجة ولا عمرة لالسعي لبا بين الصفا والمروة وجه قول
علمائنا رحمهم الله قوله تعالى فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان
يطوف بها وقيل هذا اللفظ لا باحة فظاهر الآية يقتضي ان لا يكون
واجبا ولكن تركنا هذا الظاهر بالاجماع في حكم الواجب فبقي ما عدا
علي ظاهره قال شمس الائمة المرخسي رحمه الله وانما ذكر عز وجل هذا
اللفظ والله اعلم لان اصحابه كانوا يخرجون عن التطواف بهما المكان الصفيين
عليهما اساف وناملة فانزل الله تعالى هذه الآية واذا طاف وسعي تمت
عمرك واما المنفرد بالحج فنقول ~~الركن~~ والحج شيان اثنان الوقوف
بعرفة وطواف الزبارة وبيان ركنيه الوقوف قوله عليه السلام من